



التقرير السنوي ٢٠٢٥



الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
سلطنة عمان
Sultanate of Oman





الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman

سلطنة عمان



التقرير السنوي

٢٠٢٥

من النطق السامي

«يعتبر الاستثمار المحلي إحدى الركائز المهمة لتنويع مصادر الدخل الوطني، فبعد أن أطلقنا العديد من البرامج الوطنية، وهيئات البيئة المساعدة، فإننا نحث على استثمار رؤوس الأموال محلياً، فأمامها فرص استثمار مجزية، في جميع المجالات، ونتطلع لأن تكون بلادنا وجهة استثمارية رائدة، لا سيما في المجالات التي تعزز توجهاتنا الرامية لتوسيع حجم اقتصادنا الوطني، وتنويع مصادر الدخل، فبلادنا –والحمد لله– تتمتع بمزايا تنافسية، وإمكانيات كبيرة، وفرص واعدة ينبغي استغلالها، وستسخر الحكومة ومؤسسات الدولة جميعاً، كافة جهودها وطاقاتها، في تعاون وتكامل، يضمن توجيه التنمية إلى المحافظات، وتعمل على تعزيز جاهزيتها للاستثمار، وتنمية دورها المحلي، القائم على الميزة النسبية، التي تمتاز بها كل محافظة، بما يخلق نماذج تنمية محلية، وستردف ذلك ثلة من مشاريع استراتيجية، تنفذها الحكومة، ضمن خططها الخمسية، فتتكامل حركة التنمية؛ لتشمل كل أرجاء وطننا العزيز»

هيثم بن طارق
سلطان عُمان



حاضرة الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

– حفظه الله ورعاه –



كلمة رئيس الهيئة

معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥م للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، والذي يجسد ما تحقق - بتوفيق الله تعالى - من منجزات تعكس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الهيئة المؤسسية الهادفة إلى الارتقاء بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تشرف عليها، وتعزيز دورها المتنامي كإحدى المحركات الأساسية المستدامة للتنمية الاقتصادية في سلطنة عمان، بما يساهم في تحقيق الأولويات الوطنية التي تقودها رؤية عمان ٢٠٤٠، من خلال تعزيز مسيرة التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات النوعية، وتنمية الكفاءات الوطنية، ودفع عجلة التحول الرقمي.

لقد واصلت المناطق التي تشرف عليها الهيئة بتوسيع مكانتها كمنصات جاذبة للاستثمار في قطاعات الصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة، والمنتجات الخضراء، والخدمات اللوجستية، والتقنيات المتقدمة، حيث بلغ حجم الاستثمار الملتزم به حتى نهاية عام ٢٠٢٥م نحو (٢٢.٣٩٤) مليار ر.ع. ، فيما بلغ حجم الاستثمار المضاف خلال العام ٢٠٢٥م حوالي (١.٤٣٦) مليار ر.ع. عبر (٣٢٥) اتفاقية استثمارية جديدة، تتركز غالبيتها في القطاع الصناعي الذي يستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات الجديدة، كما بلغ عدد العاملين في هذه المناطق (٨٤٩٧٩) عامل، من بينهم (٣٠٧٨٠) مواطناً عُمانياً بنسبة تعمين قدرها (٣٦%)، كما بلغت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة (٤٧٧٤) منشأة تعمل في مختلف القطاعات، بما يعكس مساهمة هذه المنظومة في خلق فرص العمل وتمكين رواد الأعمال ورفع القيمة المحلية المضافة.

وانطلاقاً من التوجيهات السامية الكريمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بمواصلة تطوير بيئة الأعمال وتحسين تنافسية سلطنة عمان، شكّل صدور قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٥/٣٨) محطة مفصلية في مسيرة الهيئة، إذ يمكّنها من توحيد الأطر التنظيمية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز نظام المحطة الواحدة، وتقديم حوافز وخدمات أكثر جاذبية للمستثمرين، مع ربط الامتيازات بالأثر الفعلي في مجالات التوظيف ونقل المعرفة والقيمة المضافة، كما استكملت الهيئة أيضاً مشروع نظام الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والذي يمثل مظلة تشريعية متكاملة لجميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة، وهو في مراحلها النهائية في الدورة التشريعية.

وفي جانب التخطيط الاستراتيجي، استكملت الهيئة تنفيذ خطتها الموضوعية لعام ٢٠٢٥م، كما استكملت إعداد الخطة الخمسية ٢٠٢٦-٢٠٣٠ بالتعاون مع شركائها في المناطق التي تشرف عليها، وذلك إيماناً منها بأهمية المرحلة القادمة من رؤية عمان ٢٠٤٠ وسعيها منها لتنفيذ البرامج الاستراتيجية في خطة التنمية الخمسية الحادية عشر، أخذين بالاعتبار أهمية مواءمة برامج الهيئة مع أولويات رؤية عمان ٢٠٤٠ والخطط الوطنية ذات الصلة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وفي الإطار نفسه، استمرت برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسؤولية المجتمعية في المناطق المختلفة، من خلال المعارض والملققات والبرامج التدريبية والدراسات الخاصة بالفرص الاستثمارية، إلى جانب إطلاق وتفعيل منصات رقمية مثل منصة "ربط" لتعزيز القيمة المحلية المضافة، بما يعزز دور هذه المؤسسات في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

كما تمضي الهيئة بخطى وثقة في مسار برنامج التحول الرقمي الحكومي، عبر تطوير المنصة المركزية لخدمات المستثمرين، واستكمال مشروع قاعدة البيانات الإحصائية التي تضم أكثر من مئة مؤشر في ثمانية قطاعات رئيسية، وتكامل منصات مثل Omap وقواعد البيانات الجغرافية، إلى جانب تطوير الأنظمة الداخلية وإعادة هندسة الإجراءات، بما يسهل رحلة المستثمر ويرفع كفاءة المتابعة والحوكمة، ويتيح صنع القرار على أسس بيانات دقيقة ومحدثة، وفي مجال الاستدامة والطاقة المتجددة، تواصلت المناطق التي تشرف عليها الهيئة استقطاب المشاريع النوعية في الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة والمنتجات الخضراء، إلى جانب تطوير تجمعات صناعية متخصصة تدعم أهداف الحياد الصفري الكربوني، وتفتح آفاقاً جديدة أمام الصناعات العمانية في الأسواق الإقليمية والعالمية، ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد بالجهود المبذولة في تطوير المناطق التنموية الجديدة مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة، والمنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي، والمدن الصناعية قيد الدراسة والتطوير؛ والتي ستسهم بإذن الله تعالى في تعزيز الترابط اللوجستي، وتوسيع نطاق الفرص الاستثمارية في مختلف محافظات سلطنة عمان.

إن ما يضمه هذا التقرير من بيانات ومؤشرات وقصص نجاح يعكس جهداً جماعياً شارك فيه أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الهيئة والمناطق التي تشرف عليها، وشركاؤها في القطاعين العام والخاص، والمستثمرون المحليون والدوليون الذين اختاروا سلطنة عمان وجهةً لاستثماراتهم. وفي هذه المناسبة أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع هؤلاء الشركاء، ولجميع منتسبي الهيئة على ما يبذلونه من عطاء مخلص، راجين لهم مزيداً من التوفيق والسداد، مؤكداً التزام الهيئة بمواصلة العمل لتحقيق تطلعات رؤية عمان ٢٠٤٠. ونسأل الله العليّ القدير أن يكمل هذه الجهود بالتوفيق، وأن يحفظ لعمان قائدها المفدى مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - وأن يديم على وطننا الغالي نعمة الأمن والاستقرار والازدهار.

أعضاء مجلس إدارة الهيئة للعام ٢٠٢٥م



معالي
قيس بن محمد اليوسف
نائب رئيس مجلس الإدارة
وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار



معالي الشيخ الدكتور
علي بن مسعود السنيدي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة



سعادة
محسن بن حمد الحضرمي
وكيل وزارة الاقتصاد
عضو مجلس الإدارة



سعادة الدكتور
ناصر بن راشد المعولي
وكيل وزارة الاقتصاد
عضو مجلس الإدارة



السواء
عبدالله بن علي الحارثي
عضو مجلس الإدارة
مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات



الدكتور
أحمد بن سعيد كشوب
عضو مجلس الإدارة



الفاضل
محمد بن تقي الجملائي
عضو مجلس الإدارة



السفاهة
زيانة بنت محمد الراشدية
عضو مجلس الإدارة
مستشارة الشؤون الفنية - مكتب وزير المالية



الشيخ
ناصر بن سليمان الحارثي
عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس جهاز الاستثمار العماني للعمليات



قائمة المحتويات

أولاً: الملخص التنفيذي للأداء العام ٣

ثانياً: الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ١٣

١. التخطيط الاستراتيجي والتمكين.
٢. تنمية رأس المال البشري وبيئة العمل.
٣. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسؤولية المجتمعية.
٤. بيئة الأعمال والاستثمار.
٥. استقطاب الاستثمارات.
٦. التحول الرقمي.
٧. الاتصال المؤسسي والاعلام.
٨. الجودة والابتكار.
٩. المناطق الجديدة والتجمعات الاقتصادية.

ثالثاً: المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٦١

١. تطوير البنية الأساسية
٢. بيئة الأعمال والاستثمار
٣. المحطة الواحدة
٤. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٥. مشاريع نمط الحياة بالمنطقة
٦. الشؤون البيئية والخدمات
٧. مؤشرات الطيران
٨. التبادل التجاري عبر ميناء الدقم



رابعاً: المناطق الحرة ٨١

المنطقة الحرة ببحار

١. تطوير البنية الأساسية
٢. بيئة الأعمال والاستثمار
٣. المحطة الواحدة
٤. الشؤون البيئية
٥. التبادل التجاري عبر ميناء صحار

المنطقة الحرة بصلالة

١. تطوير البنية الأساسية
٢. بيئة الأعمال والاستثمار
٣. المحطة الواحدة
٤. الشؤون البيئية
٥. التبادل التجاري عبر ميناء صلالة

المنطقة الحرة بالمزينة

١. تطوير البنية الأساسية
٢. بيئة الأعمال والاستثمار
٣. المحطة الواحدة
٤. الشؤون البيئية
٥. التبادل التجاري عبر ميناء المزينة البري

خامساً: المدن الصناعية ١١١

١. تطوير البنية الأساسية
٢. بيئة الأعمال والاستثمار
٣. المحطة الواحدة
٤. الشؤون البيئية

سادساً: مدينة خزائن الاقتصادية ١٢٠

١. تطوير البنية الأساسية
٢. بيئة الأعمال والاستثمار
٣. الشؤون البيئية

OPAZ

Investors Lounge صالة المستثمرين

أولا

الملخص التنفيذي
للأداء العام

١. مؤشرات الأداء العام لعام ٢٠٢٥

تمثل استراتيجية الهيئة إطاراً شاملاً تعتمد عليه الهيئة لتوجيه أعمالها، وإدارة مناطقها، وجذب الاستثمارات بما ينسجم مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ ويحقق ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية الأساسية، وجذب استثمارات نوعية، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص ويعتمد نجاح هذا النموذج على الحوكمة الفاعلة، والاستدامة، وتنفيذ سياسات تنظيمية واضحة ومرنة تستجيب لمتطلبات الاقتصاد العالمي.

الرؤية: الوجهة الأمل للاستثمار

الرسالة: تنمية وتنظيم المناطق التابعة للهيئة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة

المرتكزات الاستراتيجية للهيئة

التخطيط والتطوير	التنظيم والإشراف	التسهيل وتقديم رعاية ما بعد الخدمة	التسويق وجذب الاستثمارات	التشغيل وتسريع الأعمال	التميز المؤسسي
ضمان تخطيط مناطق الهيئة وتوفير طول مباني جاهزة تلبي احتياجات القطاعات والتجمعات ذات الأولوية الحالية والمستقبلية	ضمان بيئة تنظيمية داعمة للأعمال في مناطق الهيئة والإشراف على خطط وأداء المناطق	تقديم نهج يركز على تسهيل إجراءات الخدمات المقدمة للمستثمرين، وتقديم الدعم والعناية للمستثمر ما بعد الخدمة لضمان استمرار الأعمال وتوسيعها وتطويرها	التسويق لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية	ضمان التنفيذ الناجح للمبادرات الاستراتيجية ذات الأولوية لتسريع نمو الأعمال في القطاعات الرئيسية والمستهدفة وخلق فرص العمل	ضمان أن تمتلك الهيئة الثقافة والخطط والمهارات والأنظمة المناسبة لتنفيذ استراتيجيتها ومهامها

وانطلاقاً من رؤيتها الرامية إلى أن تكون «الوجهة الأمل للاستثمار»، تعمل الهيئة على مجموعة من المحاور والمرتكزات الاستراتيجية، تتمثل فيما يأتي:

١ التخطيط والتطوير

التأكد من إعداد المناطق التي تُشرف عليها الهيئة للخطط والحلول اللازمة للقطاعات الحالية والقطاعات المستقبلية ذات الأولوية.

٣ التسهيل وتقديم رعاية ما بعد الخدمة

تقديم نهج يركز على تسهيل الإجراءات للمستثمرين وتقديم العناية ما بعد الخدمة لضمان استمرار الأعمال وتطويرها.

٥ التشغيل وتسريع الأعمال

تسعى الهيئة، بالتعاون مع شركائها، إلى بناء قوة اقتصادية جديدة في الدقم من خلال تنشيط وتسريع خطط التطوير الأساسية للمناطق الفرعية، بما يتوافق مع الميزة التنافسية الوطنية لسلطنة عُمان.

٢ التنظيم والإشراف

ضمان إيجاد بيئة تنظيمية جاذبة للأعمال في المناطق التابعة لها، مع متابعة تنفيذ الخطط وتقييم أداء تلك المناطق لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

٤ التسويق وجذب الاستثمارات

الشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتطوير وتعزيز القيمة المضافة للقطاعات التي تجذب المستثمرين الرئيسيين المستهدفين.

٦ التميز المؤسسي

التأكد من امتلاك الهيئة للثقافة والخطط والمهارات والأنظمة الصحيحة لتنفيذ استراتيجيتها ومهمتها.

وتشرف الهيئة حالياً على ١٦ منطقة قائمة، تشمل منطقتين اقتصاديتين خاصتين، وثلاث مناطق حرة في صحار وصلالة والمزينة، إضافة إلى إحدى عشرة منطقة صناعية قائمة، كما تتولى الهيئة الإشراف على سبع مناطق جديدة قيد التطوير، من بينها المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة في محافظة البريمي، ومنطقة حرة في مطار مسقط الدولي، إضافة إلى أربع مناطق صناعية جديدة. وبهذا يبلغ إجمالي المناطق الواقعة تحت إشراف الهيئة ٢٣ منطقة اقتصادية وصناعية.

١.١ نظرة عامة لمؤشرات الأداء

بلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به في المناطق التي تشرف عليها الهيئة حتى نهاية العام ٢٠٢٥ حوالي (٢٢,٣٩٣) مليار ر.ع. ، بنسبة نمو (٦.٨ %) مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٢٤.

سجّل حجم الاستثمار المضاف خلال العام ٢٠٢٥ حوالي (١,٤٣٦) مليار ر.ع. من خلال توقيع (٣٢٥) اتفاقية استثمارية جديدة.

تُسجّل مدينة خزائن الاقتصادية و المنطقة الحرة بصحار معدلات نمو مرتفعة في الاستثمار المضاف خلال العام ٢٠٢٥، نتيجة توقيع اتفاقيات نوعية في الصناعات التحويلية واللوجستية ومشاريع الغذاء والطاقة المتجددة.

تركز ما نسبته (٩٧ %) من الاستثمار المضاف في القطاع الصناعي، بقيمة تقارب (١,٣٩) مليار ر.ع. ، بينما توزعت النسبة المتبقية على القطاعات التجارية، الخدمية، اللوجستية والتقنية بقيم أقل نسبياً، بما يعكس استمرار تركّز الاستثمارات في الصناعات التحويلية.



١,٢ الاستثمار التراكمي والمضاف حسب المنطقة

المنطقة	حجم الاستثمار الملتزم به المضاف خلال العام ٢٠٢٤ م	حجم الاستثمار التراكمي حتى نهاية ٢٠٢٥ م	عدد الاتفاقيات الموقعة
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٩٤,٣٤٠,٠٠٠	٦,٣٩٤,٨١٨,٩٣١	١٤
مدينة خزائن الاقتصادية	٣٢٣,٩٣٧,٦٩٠	٨٣٤,٧٩٧,٦٩٠	٣٤
المنطقة الحرة بصحار	٣٧١,٢٦٤,٥٠٠	١,٦٨٩,٤٣٤,٩٣٦	٧
المنطقة الحرة بصلالة	٣٩٥,٤٦٢,٥١٠	٥,٥٢٠,٧٢٩,٦٧٧	١٦
المنطقة الحرة بالمزينة	٤٥٠,٠٠٠	١٤١,٠٧٠,٠٠٠	١٥
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)	٢٥١,٢٩١,١٥٠	٧,٨١٢,٦٤٧,٨٥٩	٢٣٩
الإجمالي	١,٤٣٦,٧٤٥,٨٥٠	٢٢,٣٩٣,٤٩٩,٠٩٣	٣٢٥

يشير حجم الاستثمار الملتزم به إلى إجمالي حجم الاستثمار المصرح عنه عند توقيع العقد الاستثماري

١,٤ مقارنة الأداء بين عام ٢٠٢٤ وعام ٢٠٢٥ حسب القطاع

القطاع	٢٠٢٤	٢٠٢٥	نسبة النمو
صناعي-طاقة نظيفة	١٦,٩١٦,٨٧٥,٦٨٢	١٨,٣١٠,٨٩٣,٠٢١	٨.٢٤%
أكاديمي مع تقني	٦٢,٤٥٩,١٣٩	٦٢,٤٥٩,١٣٩	٠.٠٠%
خدمي	١,٧٦٧,٨٠٠,١٥١	١,٧٧٧,٩٦٠,١٥١	٠.٥٧%
سكني تجاري مع العقاري	١,٠١٤,٩١٨,٠٣٨	١,٠٤٥,٥١٦,٥٣٨	٣.٠١%
لوجستي	٣٢٦,٤٨٧,٣٤٥	٣٢٨,٢٥٧,٣٥٥	٠.٥٤%
سياحي	٨٦٨,٢١٢,٨٩٠	٨٦٨,٤١٢,٨٩٠	٠.٠٢%
الإجمالي	٢٠,٩٥٦,٧٥٣,٢٤٤	٢٢,٣٩٣,٤٩٩,٠٩٣	٦.٨٦%

من خلال مقارنة حجم الاستثمار الملتزم به لهذا العام ٢٠٢٥ بالعام ٢٠٢٤ يتضح الآتي:

- سجلت مدينة خزائن الاقتصادية أعلى نسبة نمو في الاستثمار المضاف بلغت حوالي ٦٣%، نتيجة توقيع عدد من الاتفاقيات الجديدة في القطاع الصناعي.
- سجلت المنطقة الحرة بصحار زيادة بنسبة وقدرها ٢٨% بسبب توقيع عدة إتفاقيات من ضمنها إتفاقية شروق للطاقة الشمسية.
- المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) أيضاً سجلت نمواً ملحوظاً بنسبة ٣.٣٢% في الاستثمار المضاف.
- شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نمواً بنسبة (١.٥ %) نتيجة توقيع اتفاقية التوربينات الهوائية بقيمة مالية وقدرها ٧٠ مليون م.

١,٥ مؤشرات خدمات المحطة الواحدة

تبرز المدن الصناعية، والمنطقة الحرة بصحار، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كأكثر المناطق نشاطاً من حيث حجم المعاملات عبر المحطة الواحدة، مما يعكس كثافة القاعدة الاستثمارية فيها، ويؤكد دور المحطة الواحدة كأداة مركزية لتسهيل ممارسة الأعمال في جميع المناطق.

١,٣ مقارنة حجم الاستثمار بين عامي (٢٠٢٤ - ٢٠٢٥)

المنطقة	حجم الاستثمار التراكمي حتى ديسمبر ٢٠٢٤ م	حجم الاستثمار التراكمي حتى ديسمبر ٢٠٢٥ م	نسبة النمو
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٦,٣٠٠,٤٧٨,٩٣١	٦,٣٩٤,٨١٨,٩٣١	١.٥٠%
مدينة خزائن الاقتصادية	٥١٠,٨٦٠,٠٠٠	٨٣٤,٧٩٧,٦٩٠	٦٣.٤١%
المنطقة الحرة بصحار	١,٣١٨,١٧٠,٤٣٦	١,٦٨٩,٤٣٤,٩٣٦	٢٨.١٧%
المنطقة الحرة بصلالة	٥,١٢٥,٢٦٧,١٦٧	٥,٥٢٠,٧٢٩,٦٧٧	٧.٧٢%
المنطقة الحرة بالمزينة	١٤٠,٦٢٠,٠٠٠	١٤١,٠٧٠,٠٠٠	٠.٣٢%
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)	٧,٥٦١,٣٥٦,٧٠٩	٧,٨١٢,٦٤٧,٨٥٩	٣.٣٢%
الإجمالي	٢٠,٩٥٦,٧٥٣,٢٤٣	٢٢,٣٩٣,٤٩٩,٠٩٣	٦.٨٦%

١,٧ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة

بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة (٤٧٧٤) منشأة حتى نهاية العام ٢٠٢٥م، وتتركز غالبية هذه المنشآت في فئة المنشآت الصغرى بعدد (٣٨٦٧) منشأة، ثم المنشآت الصغيرة (٧٠٩) منشأة، والمنشآت المتوسطة (١٩٨) منشأة، تصدرت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) بعدد (٣٢٧٨) منشأة تليها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بعدد (٥١٨) منشأة.

المنطقة	مؤسسة صغرى	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	الإجمالي
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٤٤٠	٥٤	٢٤	٥١٨
المنطقة الحرة بالميونة	٥١	-	-	٥١
المنطقة الحرة بصحار	٢٨٥	٢١	١٠	٣١٦
المنطقة الحرة بصلالة	٢٧٢	٢١	٧	٣٠٠
مدينة خزائن الاقتصادية	٢٨٢	٢٤	٥	٣١١
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)	٢,٥٣٧	٥٨٩	١٥٢	٣,٢٧٨
الإجمالي	٣,٨٦٧	٧٠٩	١٩٨	٤,٧٧٤

المنطقة	طلبات الاستثمار التجارية	تراخيص الخدمات العامة	تراخيص مزاولة الأنشطة	إباحت البناء	تراخيص العمل للمستثمرين الميدانية	تأشيرات الزيارات	التصاريح البيئية والتراخيص
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	١٧	٥٠٦	٦١٠	٤٢٧	٣٢	١٤٨٥	٧٧
المنطقة الحرة بصحار	٣٠١	١٣٣	٤	٨٧	١٠	٣,٠٥٦	١٢٣
المنطقة الحرة بصلالة	١٦	١٥٤	٢٠	٢٧٠	٨	٧٢٩	١٥٩
المنطقة الحرة بالميونة	١٥	٤٢	١٥	٣٨	٣	٢٥	٥٤
مدينة خزائن الاقتصادية	٦٨	٥٣	-	٤٤	٢٣	٤٤٢	٦
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)	٤١١	١٧١٧	٤٨٠	١٦٤٣	٢٠٦	-	-
الإجمالي	٨٢٨	٢,٦٠٥	١١٢٩	٢,٥٠٩	٢٨٢	٥٧٣٧	٤١٩

١,٦ القوى العاملة حسب المناطق

بلغ عدد العاملين في المناطق التي تشرف عليها الهيئة عدد (٨٤٩٧٩) عامل حتى نهاية ٢٠٢٥م، من بينهم (٣٠٧٨٠) عماني بنسبة تعميمين وقدرها (٣٦,٢٢%)

المنطقة	القوى العاملة الوطنية	القوى العاملة الأجنبية	الإجمالي	نسبة التعمين
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٢٨٦٦	٦٣٨٧	٩٢٥٣	٣٠,٩٧%
المنطقة الحرة بصحار	١٢٤١	٣٦٥٩	٤٩٠٠	٢٥,٣٣%
المنطقة الحرة بصلالة	١٠٩٠	٢٢٤٩	٣٣٣٩	٣٢,٦٤%
مدينة خزائن الاقتصادية	٧١٩	١٧١٣	٢٤٣٢	٢٩,٥٦%
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)	٢٤٦٨٥	٣٩٩١٧	٦٤٦٠٢	٣٨,٢١%
المنطقة الحرة بالميونة	١٦٩	٢٧٣	٤٤٢	٣٨,٢٤%
المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة	١٠	١	١١	٩٠,٩١%
الإجمالي	٣٠,٧٨٠	٥٤,١٩٩	٨٤,٩٧٩	٣٦,٢٢%





ويحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الأولى في عدد هذه المنشآت بعدد ١٨٢٢ منشأة أي ما يعادل ٣٨.٢% من الإجمالي، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بعدد ١٥٩٦ منشأة، ثم قطاعات النقل والتخزين، والتشييد، والأنشطة العقارية، والإقامة والخدمات الغذائية، والأنشطة المهنية والعلمية.

الأنشطة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	مؤسسة صغرى	الإجمالي
الصناعة التحويلية	١٤٩	٤٧٧	١,١٩٦	١,٨٢٢
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٦	٦٤	١,٥٢٦	١,٥٩٦
النقل والتخزين	١٣	٤٦	٢٤٦	٣٠٥
الأنشطة العقارية	٣	١٩	٢١٥	٢٣٧
التشييد	١٠	٣٢	١٨٥	٢٢٧
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	٤	١١	١٤٢	١٥٧
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	٢	١٠	١١٧	١٢٩
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	٣	١٥	٧١	٨٩
أنشطة الخدمات الأخرى	٥	٥	٥٣	٥٨
التعدين واستغلال المحاجر	٣	١٣	١٩	٣٥
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي	٥	٥	٢٤	٢٩
أنشطة أخرى	٥	١٢	٧٣	٩٠
الإجمالي	١٩٨	٧٠٩	٣,٨٦٧	٤,٧٧٤

ثانياً
الهيئة العامة
للمناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة



١. التخطيط الاستراتيجي والتمكين

١.١ برنامج التحول المؤسسي للهيئة

واصلت الهيئة تنفيذ برنامج التحول المؤسسي عبر مبادرات نوعية تواكب أولويات المرحلة القادمة، من أبرزها:

- مراجعة الهيكل التنظيمي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإعداد التصور المقترح.
- إعداد جدول اجتماعات لجنة الإدارة لعام ٢٠٢٥ متضمناً المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بالتحول المؤسسي.
- دعم وتفعيل اللجان المعنية، وإعداد الخطط التنفيذية والتسويقية والتدريبية ذات الصلة.
- إعداد خطة تسويق قطاعية لمدة ١٢ شهراً تشمل تقويم الأحداث والبعثات لعام ٢٠٢٥.
- إعداد مسودة إطار حوكمة تنفيذ استراتيجية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتتبع الأداء من خلال تشكيل لجنة إدارة المنطقة، ولجنة تخصيص الأراضي، وفريق التحول المؤسسي مع تحديد الأدوار والمسؤوليات.
- تنظيم الاجتماعات التشغيلية الربع سنوية بين القيادة في الهيئة والقطاعات.
- إعداد تقارير دورية لمتابعة الأداء والموقف التنفيذي للتحول المؤسسي.
- الانتهاء من مراجعة استراتيجية "مدائن" ورفع التقرير للجهات العليا بالهيئة.

وقام فريق التحول المؤسسي بالهيئة وبالتعاون مع إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في إعداد الخطة الإستراتيجية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٢٠٢٦-٢٠٣٠ إضافة إلى برنامج التحول المؤسسي للمنطقة حيث تم بناء هذه الاستراتيجية على محاور أساسية تتلخص في رؤية عمان ٢٠٤٠، واختصاصات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والوضع الراهن في المنطقة، والقطاعات المستقبلية ذات الأولوية، والتنافسية الدولية ومعايير جذب الاستثمارات.

وبلغ إجمالي المشاركين ما يقارب ٧٦ موظفاً، حيث كانت مخرجاتها النهائية عدد خمسة مرتكزات لإستراتيجية المنطقة وكانت كالتالي:

- توطين الاستثمارات
- جذب السياح والشركاء
- التشغيل والإدارة الفعالة
- التميز المؤسسي
- تطوير نمط حياة متوازن

الرؤية: جعل الدقم وجهة استراتيجية مفضلة للطاقة المتجددة والصناعات المستدامة، توفر فرصاً واعدة في الأعمال ونمط الحياة والسياحة، تلبى تطلعات المستثمرين المحليين والدوليين، والمقيمين والزوار

الرسالة: إنشاء مدينة وبيئة مستدامة لنمو الأعمال في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتزويد مستثمرينا المحليين والدوليين بحلول أعمال موثوقة وتوفير الدعم والتوجيه اللازم لإنشاء وتنمية أعمالهم

المرتكزات الاستراتيجية للهيئة

التميز المؤسسي	جذب السياح والشركاء	تطوير نمط حياة متوازن	التشغيل والإدارة الفعالة	توطين الاستثمارات
التأكد من أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لديها الثقافة والخطط والمهارات والأنظمة المناسبة لتنفيذ استراتيجيتها واختصاصاتها.	تحفيز الاستثمار وتعزيز مكانة الدقم كوجهة سياحية فريدة من نوعها، من خلال توفير مجموعة واسعة من التجارب الفريدة للزوار.	تعزيز جاذبية الدقم كموقع يوفر نمط حياة مثالي من خلال تنفيذ خطة تنمية حضرية وتجارية واجتماعية متوازنة.	تعزيز رضا المستثمرين وتنافسية الدقم من خلال تحسين جودة واستدامة البنية الأساسية والمرافق والخدمات.	تفعيل وتسريع تطوير وتسويق المناطق الفرعية للقطاعات ذات الأولوية لتلبية احتياجات المستثمرين الحاليين والمستهدفين في قطاع الصناعة.





أبريل ٢٠٢٤

أكمل فريق التحول المؤسسي ورش عمل مكثفة للاستراتيجية مع فريق إدارة المنطقة من أجل الاتفاق على الأهداف الاستراتيجية للمنطقة.



يونيو ٢٠٢٤

تم عرض واعتماد المخرجات الرئيسية من ورش عمل الاستراتيجية التي عُقدت في أبريل من قبل إدارة الهيئة والمنطقة.



أكتوبر - نوفمبر ٢٠٢٤

تم إتمام أكثر من ١٨ ورشة عمل لتطوير تفاصيل برنامج التحول المؤسسي.



نوفمبر ٢٠٢٤

تم الانتهاء من تطوير المسودة الأولى لاستراتيجية المنطقة وبرنامج التحول المؤسسي مع تحديد المخرجات الرئيسية.



أبريل ٢٠٢٥

تعزيز فريق إدارة المنطقة، تحسين الهيكل التنظيمي ليتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنطقة، تحديد الموارد والكفاءات المطلوبة.



مارس ٢٠٢٥

تدشين استراتيجية وبرنامج التحول المؤسسي للمنطقة.



يناير - فبراير ٢٠٢٥

تم تطوير الخطة التنفيذية لاستراتيجية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.



ديسمبر ٢٠٢٤

عرض مسودة استراتيجية المنطقة على مجلس إدارة الهيئة.



يونيو ٢٠٢٥

إنشاء فريق التحول المؤسسي بالمنطقة.



يونيو ٢٠٢٥

تفعيل لجنة الإدارة التابعة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.



أكتوبر ٢٠٢٥

الانتهاء من تحديد المسؤولين عن تنفيذ الخطة التنفيذية أو برنامج التحول المؤسسي.

١,٢ مشروع الخطة الخمسية للهيئة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)

شكّلت عملية إعداد الخطة الخمسية للهيئة والمناطق التي تشرف عليها للفترة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) مسارا متكاملًا لصياغة خطة واضحة الأهداف، منبثقة من توجهات الهيئة واستراتيجيتها المؤسسية، ومتسقة مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ والخطة والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وقد تمثلت الجهود التي قامت بها الهيئة في استكمال هذه الخطة في الآتي:

- إعداد واعتماد التصور العام للخطة.
- تحديد الأهداف الاستراتيجية والبرامج والمشاريع ذات البعد الاستراتيجي.
- إعداد خارطة طريق تنفيذية توضح الخطوات العملية والإطار الزمني.
- تعزيز الشراكات المؤسسية والتكامل مع الجهات المعنية بما يضمن تنفيذًا فعالًا ومستدامًا.
- تنظيم سلسلة من الأنشطة التفاعلية لتفعيل النهج التشاركي في إعداد الخطة، شملت الآتي:
 - عقد ورشتين تعريفيتين للرؤساء التنفيذيين والمعنيين في المناطق.
 - تنظيم ورشة عصف ذهني لموظفي الهيئة، أُتيح من خلالها الفرصة لطرح الأفكار واقتراح المشاريع والمبادرات.
 - تنظيم ورش نقاشية متخصصة في مختلف المناطق الاقتصادية والحررة والمدن الصناعية.
 - التفاعل مع الجمهور الداخلي والخارجي عبر المنصات الداخلية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- مراجعة استثمارات المشاريع على أربع مراحل متتالية، تم خلالها الرجوع إلى القطاعات والمناطق المختلفة لتحديث وتحسين المحتوى، وصولاً إلى الصيغة النهائية لوثيقة الخطة.
- في المراحل الختامية نُظمت ورشة استعراض للمسودة الأولية، نتج عنها عدد من التوصيات لتحسين مستوى جودة المشاريع تمثلت في التركيز على المبادرات النوعية في مجالات الذكاء الاصطناعي، التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، رفع الكفاءة التشغيلية، دعم مشاريع التحول الرقمي، تحسين خدمات الرعاية ما بعد الخدمة، والارتقاء بجودة الحياة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة.
- تنظيم الورشة الختامية التي تم فيها استعراض المشاريع المعتمدة، تمهيدًا لاعتماد الوثيقة النهائية للخطة الخمسية ورفعها لجهات الاختصاص.

١,٣ مخرجات خطة عمل الهيئة لعام ٢٠٢٥م

استكملت الهيئة - بحمد الله - تنفيذ خطتها لعام ٢٠٢٥م عبر مجموعة من المشاريع الاستراتيجية، من بينها:

- دراسة الفرص الاستثمارية المستهدفة لعام ٢٠٢٥م بنسبة إنجاز ١٠٠%.
- تطوير الاستراتيجية الترويجية المستدامة بما يتوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.
- خطة الوصول إلى الشركات الأجنبية المستهدفة، لتعزيز فرص الشراكات الاستثمارية.
- استكمال الإجراءات القانونية لإصدار مشروع نظام الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- البدء في تنفيذ منظومة خدمات الدفاع المدني والإسعاف بالتنسيق مع الشركاء.
- تنفيذ الطرق الداخلية بمنطقة الصناعات المتوسطة والخفيفة.
- تنفيذ الطريق الوطني رقم (٣٢) بالدقم جنوبًا باتجاه دوار مطار الدقم.
- تنفيذ معرض تكافؤ الفرص الوطنية في عدد من المناطق.
- تنفيذ مشاريع التحول الرقمي مثل مركزية قواعد البيانات الجغرافية (Omap) وخارطة طريق تقنية المعلومات ومنصة خدمات المناطق الرقمية.
- استكمال متطلبات الحصول على شهادة ISO9001 في إدارة الجودة.
- إعداد مسودة الخطة الخمسية ٢٠٢٦-٢٠٣٠.
- مشروع توطین العمالة في المناطق الحررة والصناعية، ومبادرات لدعم التصدير والاستيراد والترويج الخارجي.

١,٤ إعداد خطة عمل الهيئة لعام ٢٠٢٦م

في إطار سعي الهيئة نحو تنفيذ الخطة الخمسية للهيئة والمناطق التي تشرف عليها للفترة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، أنجزت الهيئة عمليات فرز المشاريع المقترحة ضمن الخطة، بهدف تحديد المشاريع ذات الأولوية للتنفيذ خلال عام ٢٠٢٦م. وقد استكملت الهيئة إعداد خطة عام ٢٠٢٦م استنادًا إلى مرتكزات الهيئة الاستراتيجية، وبما ينسجم مع البرامج والاستراتيجيات الوطنية ومستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وشمل التصور التفصيلي للخطة إعداد استثمارات المشاريع وتحليلها، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، وتعيين مشرفي المشاريع والمبادرات، إلى جانب وضع الجداول الزمنية للتنفيذ السنوي، كما استكملت الهيئة مراجعة المشاريع والمبادرات المقدمة من مختلف القطاعات والمناطق وترجمته في الخطة السنوية لعام ٢٠٢٦م، والتي تضمنت حزمة من المشاريع الاستراتيجية، وذلك التزامًا بالمتطلبات السنوية لتقديم الوثائق التخطيطية للجهات المختصة في الموعد المحدد خلال شهر أكتوبر من كل عام.



٢. تنمية رأس المال البشري وبيئة العمل

٢.١ القوى العاملة بالهيئة والرضا الوظيفي

بلغ عدد موظفي الهيئة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ (١٩٣) موظفًا، بينهم (٣) موظفين التحقوا خلال العام.

وإيماناً من الهيئة بأهمية تنمية رأس المال البشري كونه الشريك الأساسي في النجاح، فقد أوضحت نتائج خطة التدريب والتأهيل للهيئة لعام ٢٠٢٦ إلحاق جميع الموظفين ببرامج تدريبية، حيث بلغ عدد إجمالي الفرص التدريبية (٤٧٠) فرصة، بما يعادل ١١,٠٦٦ ساعة تدريبية في مجالات القيادة ومهارات التفاوض وقيادة المستقبل، المهارات الشخصية، والدورات الفنية والإدارية.

كما شارك موظفو الهيئة في (١٤) مؤتمر و(٧) ملتقيات بالإضافة إلى (٨٧) ورشة عمل، و(٨) جلسات حوارية قصيرة.

وفي سبيل رفع الرضا الوظيفي وتعزيز الانتماء الوظيفي لدى موظفي الهيئة، أطلقت الهيئة استبيان الرضا الوظيفي والذي شمل على محاور متعددة تعكس تجربة الموظف في بيئة العمل، ونفذ إلكترونياً خلال أبريل ومايو ٢٠٢٥ بمشاركة (١٣١) موظفًا بنسبة مشاركة بلغت نحو ٤٤%.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وتحليل البيانات لاستخراج المتوسطات والرسوم البيانية. أظهرت النتائج أن مؤشر الرضا الوظيفي العام بلغ نحو ٧٣%، ما يعكس مستوى رضا إيجابياً نسبياً مع تفاوت بين المحاور، ويوفر قاعدة بيانات داعمة لاتخاذ قرارات تطوير بيئة العمل.

٢.٢ المبادرات والبرامج الداخلية

شهدت الهيئة تنفيذ عدد من الورش التوعوية والتدريبية الموجهة للموظفين، بهدف رفع مستوى الوعي المهني وتعزيز المعرفة في مجالات الصحة النفسية، والأمن الإلكتروني، والالتزام المؤسسي، والسلامة الصحية، وقد شملت أبرز الورش ما يأتي:

١. **إدارة الأزمة النفسية:** تناولت التعريف بالأزمات النفسية ومؤثراتها وأثر التوتر على الموظفين، مع تقديم إرشادات لتعزيز الصحة النفسية.
٢. **الذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة:** استعرضت دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قطاع الطاقة ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز الاستدامة.
٣. **قواعد السلوك المهني:** عزّفت بقواعد السلوك الوظيفي وأهميتها، وقدمت إرشادات حول أخلاقيات العمل والممارسات المهنية السليمة.
٤. **اليوم العالمي للإبداع والابتكار:** دعم ثقافة الابتكار المؤسسي، وتعزيز دور البحث العلمي في تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، وتفعيل المشاركة الوطنية عبر حلقات عمل متخصصة، أسهمت في نشر الوعي الابتكاري داخل الهيئة والمناطق التابعة لها.

٥. **كن على حذر من الوقوع في فخ الجرائم الإلكترونية:** قدمت أساليب حماية المعلومات وطرق تجنب الاحتيال الإلكتروني وآليات التعامل مع البلاغات وحماية الأطفال.
٦. **الفحص المبكر.. حياة:** عزّفت بسرطان الثدي وأهمية الفحص المبكر وشرحت طريقة الفحص الذاتي وصحت المفاهيم الخاطئة.
٧. **صحة بدون وزن زائد:** ناقشت أسباب السمنة ومخاطرها الصحية وقدمت أبرز طرق العلاج.
٨. **فعالية يوم الجودة العالمي:** تعزيز الوعي المؤسسي بالجودة والامتثال، واستعراض منصات (Omap) و«التزام» ودورهما في تحسين التخطيط وتبسيط الإجراءات، مما أسهم في دعم جهود التحول المؤسسي ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين.
٩. **التعريف بالتدقيق الداخلي ومهامه:** شرحت مفهوم التدقيق الداخلي ومهامه وصلاحياته ونطاق عمله وآلية التعامل مع تقاريره.
١٠. **المسابقة الثقافية للهيئة:** مبادرة تفاعلية تهدف إلى تعزيز الثقافة المؤسسية، وتنمية المعرفة، وتشجيع روح المنافسة الإيجابية بين موظفين القطاعات في الهيئة.
١١. **يوم المرأة العمانية:** أقيمت الفعالية بهدف إبراز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والمؤسسية، وتسليط الضوء على إنجازات الكفاءات النسائية ودورها في تحقيق رؤية الهيئة.
١٢. **يوم الشباب العماني:** أقيمت الفعالية بهدف تعزيز دور الشباب في التنمية المؤسسية، وتسليط الضوء على إنجازات الكفاءات الشبابية ودورها في تحقيق أهداف الهيئة.
١٣. **البطولة الرمضانية:** أقيمت الفعالية من خلال عدة أنشطة رياضية مختلفة مثل كرة القدم ورياضة البادل وسباق السيارات وكرة الطائرة والتي عززت روح الفريق والعمل الجماعي، وبناء علاقات إيجابية بين الموظفين وعززت الصحة والانتماء المؤسسي خلال شهر رمضان.
١٤. **اليوم الصحي:** تهدف إلى تعزيز الصحة العامة للموظفين والتوعية بأمراض السرطان بالتعاون مع الجمعية العمانية لمرضى السرطان ومركز مجان للعيون ودكتور نيوتشرن.
١٥. **مبادرة صحتك أولاً:** تهدف إلى تعزيز معرفة الموظفين بمزايا التأمين الصحي وتحسين الوعي بالصحة العامة، وذلك بالتعاون مع شركة ليفا للتأمين ودكتور نيوتشرن.
١٦. **الإفطار الجماعي:** أقيمت هذي الفعالية في نادي الطيران والتي كان لها الدور البارز في ترسيخ قيم التواصل والتآلف بين موظفي الهيئة.
١٧. **التوعية بالصحة والسلامة المهنية:** نفذها مكتب الامن بالتعاون مع هيئة الدفاع المدني والإسعاف تضمن ورشة توعوية للموظفين حول الإجراءات الوقائية وأفضل الممارسات للحد من الحوادث والإصابات المهنية ومعرضاً مصغراً للإسعافات الأولية، وآليات التعامل مع إصابات العمل، وطرق استخدام طفايات الحريق.
١٨. **مهارات الذكاء الاصطناعي وأدوات المستقبل:** أساسيات هندسة الأوامر والبيوتات الذكية مع توليد المحتوى والوكلاء الأذكاء ومبادئ الأتمتة المبسطة.
١٩. **المال تحت السيطرة:** أهمية الميزانية في تنظيم الدخل والنفقات، وضبط الأولويات وتقليل الديون لتحقيق الاستقرار المالي كأسلوب حياة.
٢٠. **علم أمراض النبات:** مدخل مبسط لعلم أمراض النبات يوضح أسباب الأمراض النباتية والتميز بينها وبين الآفات وطرق مكافحتها.



تُعد برامج صقل المهارات من الركائز الأساسية في تطوير الكوادر البشرية ورفع كفاءتها. وفي هذا الإطار، نفذت (١٤٤) برنامجًا تدريبيًا، هدفت إلى تعزيز المهارات العملية والمعرفية، بما يساهم في تحسين الأداء ومواكبة متطلبات العمل.

اسم البرنامج	الفترة	الهدف
برنامج قادة (دبلوم القيادة)	نوفمبر ٢٠٢٤ حتى فبراير ٢٠٢٥، بمعدل أسبوعين في كل شهر	تعزيز معارف المدراء وتنمية مهاراتهم القيادية لمواكبة التحديات الإدارية الحديثة وتحقيق التميز المؤسسي. تم تنظيم البرنامج من قبل معهد كفاءة للتدريب.
برنامج التفكير النقدي والابداعي	المجموعة الأولى: ٦ ابريل - ١٠ ابريل ٢٠٢٥ المجموعة الثانية: ٢٠ ابريل - ٢٤ ابريل ٢٠٢٥ المجموعة الثالثة: ٢٧ ابريل - ١ مايو ٢٠٢٥	تطوير مهارات التفكير المنطقي والابداعي لدى الموظفين، من خلال كسر الأنماط الفكرية التقليدية وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات فعالة، شارك في البرنامج من مختلف التقسيمات الإدارية، مورعين على ثلاث مجموعات، حيث تم تنظيم البرنامج من قبل أكاديمية بريكشون للتدريب
برنامج مهارات التفاوض وإدارة النزاعات	المجموعة الأولى: ٤ مايو - ٨ مايو ٢٠٢٥ المجموعة الثانية: ١١ مايو - ١٥ مايو ٢٠٢٥ المجموعة الثالثة: ١٨ مايو - ٢٢ مايو ٢٠٢٥	تعزيز مهارات التفاوض وإدارة النزاعات وكفاءة التعامل مع التحديات المهنية وتحقيق الأهداف التنظيمية، واتخاذ قرارات استراتيجية متوازنة، وتم تنفيذ البرنامج من خلال ثلاث مجموعات في بنظير من الأكاديمية العالمية للإدارة وسلاسل الإمداد.
برنامج إدارة المخاطر	١٥-١١ مايو ٢٠٢٥	دعم تطبيق أفضل ممارسات تحليل وتقييم المخاطر وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي وفقا لمعيار أيزو ٣١٠٠٠، حيث يمكن اعتماد هذا المعيار من قبل الهيئة وذلك لإمكانية تطبيقه على مختلف الوظائف والأقسام كالخطوط والإدارة والاتصالات وغيرها نظم البرنامج معهد خبراء
برنامج قيادة المستقبل والتفكير التطويري	٢٥ مايو ٢٠٢٥ - ٢٩ مايو ٢٠٢٥	برنامج تدريبي لتأهيل قادة المستقبل بهدف تطوير الكفاءات الإدارية وتعزيز الإنتاجية وجودة الأداء، حيث تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع المركز الأوروبي للتدريب والتطوير.
أدارة أصحاب المصلحة	٢٢-٢٦ يونيو ٢٠٢٥	برنامج تدريبي حول إدارة أصحاب المصلحة في المشاريع، بهدف تعزيز مهارات المشاركين في التخطيط والتواصل والقيادة والتفاوض، وتمكينهم من إشراك أصحاب المصلحة بفعالية في قرارات المشروع ونظم البرنامج من قبل معهد ريادة للتدريب.
التميز التشغيلي	المجموعة الأولى: ٦ يوليو - ١٠ يوليو ٢٠٢٥ المجموعة الثانية: ١٣ يوليو - ١٧ يوليو ٢٠٢٥ المجموعة الثالثة: ٢٧ يوليو - ٣١ يوليو ٢٠٢٥	اكتساب المشاركين المعارف والمهارات المرتبطة بالاستراتيجيات الحديثة المستخدمة في العمليات التشغيلية وتمكينهم من فهم وتطبيق مبادئ أدوات التميز التشغيلي لتحقيق أداء مؤسسي متميز، تم توزيع الموظفين على ثلاث مجموعات بتنظيم أكاديمية
برنامج المهارات الشخصية والتواصل الفعال	٢٢-٢٦ يونيو ٢٠٢٥	برنامج تدريبي لتطوير المهارات الشخصية والتواصل الفعال، بهدف تعزيز ثقة المشاركين وقدرتهم على بناء علاقات مهنية مؤثرة، نظم البرنامج معهد مهارات المستقبل.
تحليل البيانات واعداد التقارير	٢٢-٢٦ يونيو ٢٠٢٥	برنامج تدريبي حول إعداد التقارير كأداة بحثية لتوثيق وتحليل المواقف والبيانات بطرق منهجية، تم تنظيم البرنامج من قبل الكلية العالمية للهندسة والتكنولوجيا
حل المشكلات واتخاذ القرار بشكل فعال	٣-٧ أغسطس ٢٠٢٥	برنامج تدريبي حول مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات الاستراتيجية، بهدف إلى تمكين المشاركين من تحليل الأسباب الجذرية للمشكلات واختيار الحلول الفعالة بطرق منهجية وابداعية، خاصة في أوقات الأزمات، بتنظيم أكاديمية أركان العالمية للتدريب.
محترف إدارة المكاتب	المجموعة الأولى: ٢٤ أغسطس - ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ المجموعة الثانية: ٣١ أغسطس - ٤ سبتمبر ٢٠٢٥	تمكين المشاركين من أداء مهام إدارة المكاتب المتقدمة بكفاءة عالية باستخدام الأدوات الرقمية، ومهارات القيادة الحديثة، وأساليب التنسيق المحترفة، بما يساهم في تعزيز الفاعلية التنظيمية، وتحقيق التواصل المؤسسي على مستوى استراتيجي

اسم البرنامج	الفترة	الهدف
MS Office	٢١ - ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥	يهدف البرنامج إلى تمكين المشاركين من استخدام وظائف Microsoft Office المتقدمة مع أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات، وإعداد التقارير والعروض الاحترافية، وأتمتة المهام الروتينية بكفاءة
ادارة المشاريع الاحترافية	المجموعة الأولى: ٧ سبتمبر - ١٨/٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥ المجموعة الثانية: ٢ نوفمبر - ١٣/٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥ المجموعة الثالثة: ١٦ نوفمبر - ٢٧/٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥	يهدف البرنامج إلى تعزيز فهم موظفي الهيئة لأساسيات إدارة المشاريع وفق معايير PMI، وتهيئتهم لاجتياز شهادة PMP، من خلال تنمية مهارات تخطيط وتنفيذ ومتابعة وإغلاق المشاريع، وإدارة الفرق والمخاطر، واستخدام أدوات إدارة المشاريع الحديثة بكفاءة.
هندسة أوامر الذكاء الاصطناعي	١٢ أكتوبر ٢٠٢٥ إلى الفترة ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥	الإستعادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي عبر صياغة أوامر دقيقة وفعالة تنتج حلولاً مبدعة وموثوقة تلبي احتياجات الموظفين في مختلف القطاعات بالهيئة بدقة فعالة.
المهارات القيادية	شهر سبتمبر ٢٠٢٥	تطوير الكفاءات القيادية لرؤساء الأقسام بالهيئة في الهيئة، من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الإدارية الحديثة وتحقيق أداء مؤسسي متميز.
العمل ضمن فريق وادارة ضغوطات العمل	٥ أكتوبر ٢٠٢٥ إلى الفترة ٩ أكتوبر ٢٠٢٥	يهدف إلى بناء فرق عالية الأداء لتكون قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها بكفاءة عالية في بيئة العمل من خلال تنظيم المهام وتخفيف الضغوط لتعزيز التعاون والابتكار والحفاظ على رفاهية الأفراد.
برنامج بناء الفريق الواحد ورفع كفاءة العمل	٠٩ يوليو ٢٠٢٥ إلى ١١ يوليو ٢٠٢٥.	برنامج لتطوير الكفاءات القيادية للإدارة العليا عبر منصة لنبادل الرؤى ودعم اتخاذ القرار المشترك.



أهمية الرياضة في الشهر الفضيل: ناقشت الجلسة أهمية الرياضة والتغذية الصحية في رمضان، وقدمت نصائح حول توقيت التمارين وأثرها على النشاط، وأكدت على ضرورة الوجبات المتوازنة في الإفطار والسحور، مع تصحيح مفاهيم شائعة حول الأكل والرياضة في هذا الشهر.

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: ركزت الجلسة على دور الذكاء الاصطناعي في دعم التحول الرقمي، من خلال تحسين الكفاءة، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التجربة الإنسانية. كما ناقش المتحدث التحديات الأخلاقية والعملية المصاحبة لتطور هذه التقنيات.

بوصلة الذكاء الوظيفي: ركزت الجلسة على مفهوم الذكاء الوظيفي كمهارة أساسية للنجاح في بيئة العمل المتغيرة، حيث هدفت إلى تمكين المشاركين من توظيف قدراتهم الشخصية والمهنية، والاستفادة من الذكاء المعرفي والعاطفي لتحقيق التميز والتكيف مع تحديات العمل المعاصر.

أهمية الرياضة في الشهر الفضيل: ناقشت الجلسة أهمية الرياضة والتغذية الصحية في رمضان، وقدمت نصائح حول توقيت التمارين وأثرها على النشاط، وأكدت على ضرورة الوجبات المتوازنة في الإفطار والسحور، مع تصحيح مفاهيم شائعة حول الأكل والرياضة في هذا الشهر.

رحلة الوعي: قدّم أحد محاربي السرطان جلسة حوارية ملهمة شارك فيها تجربته الشخصية مع المرض كنقطة تحوّل في وعيه الذاتي، مستعرضاً نظرية الدوائر والترقي كمفهوم لانتقال الإنسان بين مراحل الوعي. حفّز الحضور على التأمل واكتشاف الذات، مؤكداً أن الوعي الذاتي هو أساس التغيير والنمو الحقيقي رغم التحديات.

ضن بيتك: جلسة حوارية تثقيفية قدمها عدد من المختصين، تناولت أهمية الصيانة الدورية للمنزل، ناقش المتحدثون أبرز الأعطال الشائعة التي يمكن تفاديها من خلال الصيانة المنتظمة، وأوضحوا كيف يمكن ان تساهم الصيانة الدورية في إطالة عمر الأجهزة وتقليل التكاليف، والحفاظ على سلامة سكان المنزل.

المستثمر الصغير: قدّم المستثمر الصغير عوف العوفي، صاحب مشروع "مقلاي الحارة" في سوق نزوى، جلسة حوارية ملهمة ضمن برنامج "الموظف الصغير"، تحدث فيها عن أهمية الادخار المبكر، واستثمار وقت الفراغ في تطوير المهارات وبناء مشاريع بأفكار مبتكرة وركّز على تنمية الذات وتعزيز روح المبادرة لدى الناشئة، مؤكداً أن النجاح يبدأ بخطوات صغيرة وإرادة قوية.

المستثمر والفارس الصغير: قدّم المستثمر والفارس الصغير منتصر الصيواني، صاحب مشروع "سوب وعسل" في سوق نزوى، جلسة حوارية ضمن برنامج "الموظف الصغير"، ركّز فيها على أهمية الادخار المبكر وتطوير الذات من خلال مشاريع بسيطة بموارد محدودة. وتحدث عن أهمية تنظيم الوقت لتحقيق التوازن بين الدراسة، العمل، والهوايات، مستعرضاً تجربته الشخصية في الجمع بين دراسته، مشروعه، وشغفه بالفروسية، مما ساهم في تنمية مهاراته وبناء شخصية متوازنة.

بين الاخلاق والقانون: استهدفت الموظفین، وركزت على إبراز العلاقة التكاملية بين السلوك الأخلاقي والالتزام القانوني في بيئة العمل المؤسسي. ناقشت الجلسة الفروقات والتقاطعات بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي، وأثر ذلك على اتخاذ القرار المهني، والحوكمة، وبناء الثقة، وتعزيز النزاهة المؤسسية. ثقافة المسؤولية والشفافية ودعم الأداء المستدام.



"مبادرة" حوارات قصيرة

تواصل الهيئة جهودها في تعزيز بناء ونقل المعرفة بين موظفيها من خلال مبادرة "حوارات قصيرة" التي تهدف إلى تنظيم جلسات نقاشية أسبوعية تُسهّم في إثراء معارف الموظفين في مختلف الجوانب. وقد عقدت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ عدد ٨ جلسات حوارية قدمها عدد من موظفي الهيئة، ضمن بيئة تشجع على المشاركة والتعلم المستمر.

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: ركزت الجلسة على دور الذكاء الاصطناعي في دعم التحول الرقمي، من خلال تحسين الكفاءة، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التجربة الإنسانية. كما ناقش المتحدث التحديات الأخلاقية والعملية المصاحبة لتطور هذه التقنيات.

بوصلة الذكاء الوظيفي: ركزت الجلسة على مفهوم الذكاء الوظيفي كمهارة أساسية للنجاح في بيئة العمل المتغيرة، حيث هدفت إلى تمكين المشاركين من توظيف قدراتهم الشخصية والمهنية، والاستفادة من الذكاء المعرفي والعاطفي لتحقيق التميز والتكيف مع تحديات العمل المعاصر.

٣. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسؤولية المجتمعية

شهد عام 2025م توسعاً ملحوظاً في المبادرات والبرامج الهادفة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المسؤولية المجتمعية في المناطق التابعة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، شملت المبادرات مجالات التعليم والتدريب والتنمية الاجتماعية والصحة والثقافة والرياضة والبيئة، مما يعكس التزام الهيئة بدورها في تعزيز التنمية المستدامة.

٣.١ البرامج التدريبية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حرصت الهيئة على تنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات التي تستهدف تطوير مهارات رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغ عدد المبادرات المنفذة (٧٢) مبادرة، موزعة بواقع (٢٠) مبادرة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم و(١٤) مبادرة في كلاً من المنطقة الحرة بصحار والمنطقة الحرة بصلالة و(٢٤) مبادرة في المنطقة الحرة بالمزينة.

المنطقة	المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	المنطقة الحرة بصحار	المنطقة الحرة بصلالة	المنطقة الحرة بالمزينة	الإجمالي
التعليم والتدريب	٣	٦	٤	٧	٢٠
الاجتماعي	٤	٦	٤	٧	٢١
البيئي	٢	٠	٠	٣	٥
الصحي	٠	٢	٣	٤	٩
الرياضة والثقافة	١١	٠	٣	٣	١٧
المجموع	٢٠	١٤	١٤	٢٤	٧٢

ففي المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نُظمت سلسلة من الورش التي شملت:

- ورشة تطوير الموردين لتعزيز القدرات التنافسية للموردين المحليين.
- ورشة التسويق والترويج لتزويد المشاركين بمهارات الوصول الفعّال للأسواق.
- ورشة إعداد دراسة الجدوى لدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية المبنية على تحليل دقيق.
- ورشة التفكير التصميمي لتنمية الابتكار وحل التحديات.
- كما تم تنظيم محاضرة ضمن معرض تكافؤ الفرص الوطنية (النسخة الرابعة) لتبادل الخبرات بين المؤسسات المشاركة.

وعلى مستوى التعاون المؤسسي، نظمت الهيئة بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" برنامجاً تدريبياً بعنوان "التوسع المحلي والدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لمدة خمسة أيام لعدد ٢٣ رائد عمل، وتم اشراك ٥ مؤسسات مشاركة في معرض تكافؤ الفرص النسخة الرابعة بمداين في الورشة، بهدف تزويد المؤسسات بالمهارات والمعارف الضرورية لوضع خطط توسع محلية ودولية، والتعامل مع الجوانب الثقافية والقانونية، مع التركيز على تقييم الجاهزية المؤسسية، وإعداد استراتيجيات التوسع، وبناء خطط نمو مستدامة.

تنفيذ ورشة "الشراء الاستراتيجي المستدام" لمدراء المشتريات في المناطق على أن يتم التنفيذ في يناير ٢٠٢٦، نسبة الإنجاز ٨٥%.

تزويد أكاديمية ريادة الأعمال بقائمة البرامج التدريبية التي نفذتها الهيئة والمناطق لرواد الأعمال في الفترة من عام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٥، ليتم اعداد برامج تدريبية تتقاطع مع اختصاصات الهيئة في خطة الأكاديمية للعام القادم.

٣.٢ تطوير الفرص الاستثمارية وتعزيز المحتوى المحلي

واصلت الهيئة جهودها في دراسة وتطوير الفرص الاستثمارية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة مبادرات، كان أبرزها خلال عام ٢٠٢٥م:

تنظيم معرض "اكتشاف الفرص الاستثمارية في الصناعات الغذائية" في جلفود بدبي بالتعاون مع "مدائن".

الإعلان عن ٧ فرص استثمارية جديدة في المنطقة الاقتصادية بالدقم تشمل منافذ بيع المواد الغذائية والوجبات السريعة وتأجير السكوترات، مع إجراء مقابلات للمتنافسين في مايو ٢٠٢٥م وإسناد الفرص خلال الربع الثالث من العام.

المشاركة في جناح المحتوى المحلي لملتقى نمو ريادي، حيث تم عرض الخدمات التي تقدمها الهيئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم طرح ٤ فرص استثمارية شاركت بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في منصة الفرص في الملتقى.

طرح ١٧ فرصة عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة لملتقى الفرص الواعدة.

طرح فرصة أعمال مباشرة "إدارة وتشغيل محطة التوقف المؤقتة" في ملتقى الفرص الواعدة بمحافظة الظاهرة.

التوقيع على ١١ اتفاقية بين مقاول الحزمة الأولى لمشروع الطرق الرئيسية وقنوات تصريف المياه السطحية وعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣,٣ المعارض والملتقيات وتعزيز المسؤولية المجتمعية

دعمت الهيئة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الفعاليات الاقتصادية من خلال تنفيذ وتنظيم عدد من المعارض والملتقيات، من أبرزها:

تنظيم معرض وملتقى المزيونة الاقتصادي بمشاركة أكثر من (٥٥) شركة محلية ودولية في ١٧ يونيو ٢٠٢٥.

تنظيم معرض "صنع في المنطقة الحرة بصلالة" بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٢٥.

إعداد خطة العمل والبرنامج الزمني لملتقى "الشراكة والتنمية - النسخة الثانية"، والعمل على تطوير منهجية استخراج الفرص الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمهيداً لتحديد موعد انعقاده.

تنفيذ معرض تكافؤ الفرص الوطنية في المنطقة الحرة بصلالة بمشاركة ١٥ مؤسسة وتم توقيع ٨ اتفاقيات تعاون مع عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

وفي مجال تعزيز المسؤولية المجتمعية، قامت الهيئة بإعداد تصور لتكريم الشركات والمؤسسات البارزة في المناطق التي أسهمت في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات المجتمعية، وذلك ضمن برنامج "إنقان"، وبناءً على ترشيحات إدارات المناطق.

كما قامت الهيئة بعدد من الإجراءات الداعمة لاستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أبرزها:

متابعة تطبيق نسبة ١٠% من الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاريع، وعقد اجتماعات مع الشركات غير الملتزمة لضمان الامتثال.

تنظيم ملتقى بودكاست "الدعم بوابة المستقبل" لتعزيز الحوار بين الشركات الكبرى ورواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناع القرار.

التعاقد مع ٣٢ معهداً ومركزاً تدريبياً من حاملي بطاقة ريادة لإقامة ورش تدريبية.

احتساب مؤشر المحتوى المحلي لجميع عقود الهيئة، حيث بلغت النسبة ٥٠% في النصف الأول، و٦٥% في النصف الثاني.

مخاطبة الرؤساء التنفيذيين في المناطق لتوجيه المعنيين لديهم لتعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمبالغ التي لا تتجاوز ٢٥ ألف ريال عماني.

إعداد دليل مبدئي يتضمن جميع الخدمات التي تقدمها الهيئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سياق تعزيز القيمة المحلية المضافة، تم تدشين منصة "ربط" في مدائن بالشراكة بين الهيئة و"مدائن" وأكاديمية الابتكار الصناعي وهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، وتهدف المنصة إلى ربط المؤسسات المحلية بفرص المناقصات والعقود والمشترقات في القطاعين الحكومي والخاص، وتشمل خدماتها:

تسجيل وتأهيل المؤسسات وفق معايير محددة.

تخصيص نسبة من العقود للتوظيف والتوريد والتدريب المحلي.

متابعة الالتزامات التعاقدية للقيمة المحلية المضافة.

إصدار تقارير ومؤشرات دورية.

التكامل مع الأنظمة الوطنية.

توفير أداة بحث عن المنتجات والخدمات المحلية.

أداة لتحليل جداول الكميات ومواءمتها مع الموردين المحليين.



صدر قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٥/٣٨)، ويمثل خطوة تشريعية مهمة تدعم جهود حكومة سلطنة عُمان في تعزيز البيئة الاستثمارية ورفع جاذبية هذه المناطق لاستقطاب المشروعات النوعية، وقد جاء إعداد القانون تنفيذاً للأوامر السامية الكريمة بتوحيد وتنظيم الإطار التشريعي المنظم للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما ينسجم مع اختصاصات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ويعزز كفاءة الحوكمة ووضوح الإجراءات.

ويُسهم هذا القانون في دعم التنويع الاقتصادي وزيادة المحتوى المحلي واستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة كأداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في سلطنة عُمان. ويهدف القانون إلى:

تعزيز البيئة الاستثمارية ورفع مستوى جاذبيتها: من خلال تمكين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة من دعم جهود الحكومة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتنمية الصادرات العمالية، وتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز دور هذه المناطق كأداة رئيسية للتنمية الاقتصادية.

تمكين الهيئة من تنظيم بيئة الاستثمار والرقابة عليها: من خلال منح الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصلاحيات اللازمة لتنظيم بيئة الاستثمار داخل المناطق والإشراف عليها بما يجعلها وجهات جاذبة للاستثمار النوعي، ويمكنها من تحقيق أهدافها في دعم التنويع الاقتصادي واستقطاب المشروعات ذات القيمة المضافة العالية.

تعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال بالمناطق: من خلال توحيد المنظومة التشريعية في قانون واحد يضمن انسجام الأحكام المنظمة للبيئة الاستثمارية، ويوضح إجراءات إنشاء المشروعات وآليات الحصول على التراخيص والتصاريح، ويحدد حقوق والتزامات المستثمرين، بما يعزز الاستقرار التشريعي والوضوح التنظيمي.

تبسيط الإجراءات وتيسيرها: من خلال اعتماد نظام المحطة الواحدة لإصدار جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص والشهادات المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق، بما يضمن تبسيط الإجراءات، وتسريع إنجاز المعاملات، وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

توحيد المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات: من خلال توحيد الضمانات والمزايا والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، مع إمكانية منح مزايا إضافية للمناطق ذات الطبيعة التنموية الخاصة، ولا سيما المناطق الناشئة.

تقديم مزايا إضافية للمشروعات الاستراتيجية: من خلال منح المشروعات الاستراتيجية موافقة شاملة واحدة تغطي مراحل التأسيس والتشغيل والإدارة دون الحاجة إلى إجراءات أو تراخيص إضافية، مع إتاحة إمكانية منح حوافز وتسهيلات إضافية وفق ما تحدده اللائحة التنفيذية.

توحيد المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات: من خلال توحيد الضمانات والمزايا والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، مع إمكانية منح مزايا إضافية للمناطق ذات الطبيعة التنموية الخاصة، ولا سيما المناطق الناشئة.

تقديم مزايا إضافية للمشروعات الاستراتيجية: من خلال منح المشروعات الاستراتيجية موافقة شاملة واحدة تغطي مراحل التأسيس والتشغيل والإدارة دون الحاجة إلى إجراءات أو تراخيص إضافية، مع إتاحة إمكانية منح حوافز وتسهيلات إضافية وفق ما تحدده اللائحة التنفيذية.

ربط الإعفاء الضريبي بتحقيق أهداف اقتصادية: من خلال توفير أدوات فعالة لربط الإعفاءات الضريبية بتحقيق أهداف اقتصادية واضحة، مثل تعزيز فرص التوظيف، وزيادة المحتوى المحلي، واستقطاب المشروعات ذات القيمة المضافة العالية، وذلك وفق معايير تحددها اللائحة التنفيذية بالتنسيق مع وزارة المالية وجهاز الضرائب.

تنظيم التطوير العقاري في المناطق الاقتصادية الخاصة: من خلال استحداث أحكام تنظم مشروعات التطوير العقاري داخل هذه المناطق، بما يتيح بيع الوحدات السكنية بنظام "التملك الحر"، ويعزز الحركة العمرانية، ويشجع استقطاب السكان، ويوفر الخدمات والمرافق العامة اللازمة لدعم النمو الاقتصادي والعمراني في المناطق.

كما تشمل القانون حزمة من المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات تمثلت فيما يلي:

مزايا المشروعات الاستراتيجية: من خلال تمنح الهيئة للمشروعات الاستراتيجية موافقة واحدة شاملة تغطي مراحل التأسيس والتشغيل والإدارة دون الحاجة لإجراءات إضافية، مع إمكانية منح مزايا وحوافز خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء. وتم ترك تحديد معايير المشروع الاستراتيجي للوائح التنفيذية، بما يسمح باعتماد معايير مثل: زيادة الصادرات، الاعتماد على التمويل الأجنبي، تقليل الواردات وتوطين الصناعة، رفع نسبة المحتوى المحلي، إقامة المشروعات في المناطق الأكثر احتياجاً، نقل وتوطين التكنولوجيا، دعم الابتكار والبحث العلمي، تأمين السلع الاستراتيجية، وكثافة التوظيف الوطني، وغيرها من المعايير المرتبطة بالتقنيات الحديثة وطبيعة المشروع.

الإعفاء من ضرائب الدخل: من خلال إعفاء المشروع والجهة المشغلة من جميع ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات من بدء النشاط، قابلة للتمديد لمدينتين مماثلتين للأنشطة ذات الطبيعة الخاصة التي تحقق قيمة مضافة عالية، ويُصدر الإعفاء بقرار من وزير المالية، مع استثناء المصارف، المؤسسات المالية، شركات التأمين وإعادة التأمين، شركات الاتصالات، شركات المقاولات وشركات النقل. كما تلزم المشروعات بتقديم الإفراجات الضريبية والمستندات وفق المعايير الدولية، تعزيزاً للشفافية وضماناً لاستدامة الامتيازات.

تخصيص الأراضي والعقارات اللازمة للمشروعات: وذلك بنظام الإيجار أو حق الانتفاع وفق قواعد يعتمدها مجلس إدارة الهيئة؛ حيث يُعد حق الانتفاع حقاً عينياً يسمح بالبيع أو الرهن بعد التسجيل الرسمي، بينما يعد الإيجار حقاً شخصياً لا يتطلب التسجيل إلا في حالات محددة.

حماية المشروعات من التأميم والحجز: من خلال توفير حماية كاملة للمشروعات من التأميم أو فرض الحراسة أو الحجز أو التجميد أو المصادرة بقرار حكومي، ولا يتم ذلك إلا بحكم قضائي وفي الحالات المقررة قانوناً، مع استثناء الديون الضريبية باعتبارها ديوناً سيادية.

قيود إلغاء أو وقف التراخيص وإنهاء عقود الانتفاع والإيجار: من خلال عدم جواز إلغاء الترخيص أو وقفه إلا بعد إنذار المشروع بالمخالفات، وعدم إنهاء عقود الانتفاع أو الإيجار إلا وفق الحالات القانونية أو بحكم قضائي، على أن توضح اللائحة التنفيذية الإجراءات التفصيلية.

حرية تحويل الأموال: من خلال تمتع المشروع بحرية تحويل الأرباح وجميع المبالغ المتعلقة بالاستثمار – بما في ذلك عوائد البيع أو التصفية إلى الخارج دون قيود.

إعفاء البضائع المستوردة من القيود: من خلال عدم فرض أي قيود زمنية على بقاء البضائع المستوردة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وعدم فرض قيود على تنقلها داخل المنطقة أو بين المناطق.

معاملة البضائع المنتجة في المناطق: من خلال معاملة البضائع المصنعة أو المجمعة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عند التصدير باعتبارها بضائع وطنية، وفق الاتفاقيات الدولية، بما يعزز تنافسية المنتجات الوطنية.

حرية تصدير المنتجات: من خلال منح المشروع الحق في تصدير منتجاته بنفسه أو من خلال الغير دون ترخيص، مع الالتزام بتقديم التقارير اللازمة إلى الهيئة أو الجهة المشغلة.

وانطلاقاً من حرص إدارة الهيئة على مواكبة طموحاتها في تعزيز وتمكين دور هذه المناطق، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وخلق فرص عمل تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انسجاماً مع متطلبات رؤية عمان ٢٠٤٠، ارتأت الهيئة ضرورة إعداد نظام مستقل يُمكنها من تحقيق أهدافها بكفاءة أعلى، استناداً إلى المبررات الآتية:

التكامل التشريعي مع القوانين القائمة: إعداد نظام مستقل للهيئة يتسق مع المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٠٥ بإنشائها وتحديد اختصاصاتها، ومع مبادئ نظام الجهاز الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠٢٠/٧٥، في ظل توجه المشروع لإتاحة أنظمة خاصة للهيئات ذات الطبيعة التخصصية، حيث برزت الحاجة التشريعية إلى نظام مستقل للهيئة نظراً لطبيعة نشاطها.

متطلبات التوسع المؤسسي وزيادة الدور التنموي للهيئة: اتساع الاختصاصات المسندة للهيئة، حيث تم نقل تبعية المؤسسة العامة للمناطق الصناعية إلى الهيئة، وأسند للهيئة ممارسة اختصاصات رسم السياسة العامة والتنظيم والرقابة والإشراف وتوحيد الخدمات والتسهيلات والحوافز التي تقدم للمستثمرين، إضافة إلى إشراف الهيئة على مدينة خزائن الاقتصادية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/٤٤، ويؤكد ذلك ضرورة وجود نظام مستقل يعزز دور الهيئة في تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية بما يدعم التنمية المستدامة وخلق فرص العمل.

المنافسة الإقليمية وتوجهات الدول المجاورة: الدول المنافسة التي تمتلك مناطق اقتصادية خاصة وحررة تعتمد أنظمة تنظيمية خاصة للجهات المشرفة عليها، بما يمنحها مرونة أعلى في الإدارة والتشغيل، والذي عزز قدرتها على جذب الاستثمارات. ومن ثم، فإن عدم وجود نظام مستقل للهيئة يضعها في موقف تنافسي أقل مقارنة بالمناطق الإقليمية النظيرة.

لقد حرصت الهيئة عند إعداد مشروع النظام على الالتزام بالأطر العامة لنظام الجهاز الإداري للدولة. ويتضمن المشروع أحكاماً جديدة تغطي الجوانب التخطيطية والتنظيمية والتطويرية والرقابية، ويمثل هذا النظام مظلة تشريعية وتنظيمية لكل المناطق التي تشرف عليها الهيئة الأمر الذي يعمل على توحيد الإطار التنظيمي للبيئة الاستثمارية في هذه المناطق، ويكون له أثر مباشر على تعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتمكين سلطنة عمان من منافسة المناطق النظيرة في الإقليم.



نقل أو ندب العمال بين المشروعات: السماح للمشروعات داخل المنطقة الاقتصادية أو المنطقة الحرة – أو بينهما – بنقل أو ندب العمال وفق الحاجة، بما يوفر مرونة أكبر في إدارة الموارد البشرية ويرفع كفاءة سوق العمل.

حرية تحديد الأسعار: منح المشروعات حرية تسعير منتجاتها وخدماتها وفق آليات السوق دون تدخل حكومي، بما يعزز المنافسة ويخلق مناخاً استثمارياً مُحفّزاً.

تمتع التوسعات بالمزايا نفسها: منح التوسعات التي يجريها المستثمرون داخل المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة نفس المزايا والحوافز والإعفاءات المقررة للمشروعات الأصلية، وفق قواعد يعتمدها مجلس الإدارة.

منح سمات الإقامة لغير العمانيين: منح المستثمرين وملاك الوحدات العقارية غير العمانيين وأزواجهم وأقاربهم من الدرجة الأولى إقامة في السلطنة وفق شروط اللائحة التنفيذية وبعد التنسيق مع شرطة عمان السلطانية، بما يعزز الاستقرار الاستثماري وجاذبية السلطنة كوجهة دائمة للاستثمار، ويدعم النشاط العقاري.

استثناء المشروعات من قانون الوكالات التجارية: عدم سريان قانون الوكالات التجارية على المشروعات الواقعة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، مما يمنح المستثمرين مرونة أكبر في المعاملات التجارية ويعزز جاذبية الاستثمار الأجنبي.

أما على صعيد اللوائح التنفيذية للقانون، فقد استكملت الهيئة هذا العام إعداد المسودة الأولية لللائحة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والقرارات المنفذة لأحكامه، حيث قامت الهيئة بتشكيل لجنة إعداد مشروع اللائحة التنفيذية بموجب القرار رقم (٢٠٢٥/٢٩) بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٥ برئاسة نائب رئيس الهيئة. وقد أنهت اللجنة إعداد مجموعة من مشروعات اللوائح التنفيذية والتنظيمية على النحو الآتي: مشروع اللائحة التنفيذية للقانون، مشروع لائحة تنظيم البيئة الاستثمارية، مشروع اللائحة التنظيمية لتراخيص العمالة غير العمانية، مشروع نظام الإدارة الجمركية، ومشروع قواعد ونظم إدارة وتشغيل المناطق الحرة.

واتخذت اللجنة عدداً من الإجراءات الفنية والتنظيمية شملت: إعداد خطة العمل والجدول الزمني، مراجعة الإطار العام لللائحة السابقة، إعداد التصور الأولي لمحتويات اللائحة وألية المحطة الواحدة، صياغة النسخة الأولية لللائحة والقرارات المنفذة في مايو ٢٠٢٥، مخاطبة التقسيمات الإدارية والمناطق بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٢٥ لإبداء الملاحظات، ودراسة وتحليل ما يقارب (٤٠٠) ملاحظة وإدراج التعديلات المتفق عليها، ثم مخاطبة الجهات الخارجية اعتباراً من ٩ يوليو ٢٠٢٥، وتحليل ملاحظاتها ودمج ما يلزم منها في الصياغة النهائية، وصولاً إلى رفع التقرير الختامي مشفوعاً بمشروع اللائحة والقرارات التنفيذية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥.

كما نسّقت الهيئة مع الجهات ذات العلاقة لطلب مبرئياتها حول مشروع اللوائح، وشملت: وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، جهاز الضرائب، وزارة العمل، الإدارة العامة للجمارك، شرطة عمان السلطانية، البنك المركزي العماني، وزارة المالية، وغرفة تجارة وصناعة عمان.

ويجري استكمال الدورة التشريعية لهذه اللوائح بالتنسيق مع وزارة العدل والشؤون القانونية.

واصلت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ جهودها لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة للمستثمرين المحليين والدوليين، من خلال حزمة واسعة من المبادرات والإجراءات التطويرية، والتنسيق المستمر مع الجهات الحكومية المعنية، والعمل على إزالة التحديات بما يسهم في تمكين الأعمال، وتحفيز الاستثمار، ورفع كفاءة الخدمات.

المبادرات والإجراءات التطويرية

نفذت الهيئة مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين كفاءة الخدمات، شملت ما يلي:

- دراسة وتحليل الوضع الراهن للتراخيص التعدينية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتحديد فرص التحسين.
- التعاون مع شرطة عُمان السلطانية والجهات المختصة لتحصيل رسوم التأشيرات طويلة المدة للمستثمرين.
- تفعيل خدمة تصريح عمل المستثمر وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها.
- معالجة التحديات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير في المنطقة الحرة بالمزينة.
- تفعيل خدمة اعتماد المشاريع عبر بوابة وزارة العمل.
- تفعيل الموقع الجغرافي للمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة في ولاية محضة في منصة عمان للأعمال.
- وضع الضوابط والشروط للتراخيص التعدينية والمواد الردمية والتعميم على جميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة.
- تفعيل الإقليم الجمركي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في منصة عمان للأعمال وذلك باسم مدينة الدقم الصناعية "الإقليم الجمركي".
- إضافة اشتراطات للإعفاء من ضريبة الدخل وذلك بما يتناسب مع قانون المناطق الجديد.
- إضافة صلاحيات لموظفي المحطة الواحدة في منصة عمان للأعمال لتسهيل إنجاز المعاملات مثل "خدمة أعرف عميلك وتحديث بيانات المستثمر".
- تدريب موظفي خدمات المستثمرين في المناطق على خدمة المستفيد الحقيقي وإعادة تعريف بعض الأنشطة الاقتصادية.

وتستمر الهيئة في تحقيق فوائد استراتيجية من خلال قرارات الإعفاء التي أسهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية وخفض التكاليف التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية. كما تساهم هذه المبادرات في تسهيل حركة الأعمال وتحفيز الصادرات وتنويع مصادر الدخل، مما يعزز من فرص توظيف الكفاءات الوطنية العمانية، ويحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية.

متابعة الخدمات والتنسيق مع الجهات المعنية

وتواصل الهيئة جهودها في متابعة ومعالجة طلبات المستثمرين والتعامل معها بكفاءة وفعالية، حيث تم التنسيق المستمر مع المناطق الاقتصادية والحرة لضمان سرعة الاستجابة وتسهيل الإجراءات. كما تُظهر النتائج التزام الهيئة بتقديم الدعم والمساندة اللازمة، إذ تم إنجاز جميع طلبات الدعم الواردة بنسبة ١٠٠%، بما يعزز دورها المحوري في تهيئة بيئة استثمارية داعمة ومستقرة.

طلبات الإعفاء من ضريبة الدخل والقرارات الصادرة

الطلبات	المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	المنطقة الحرة بالمزينة	المنطقة الحرة بصحار	المنطقة الحرة بصلالة	الإجمالي
عدد طلبات الإعفاء من ضريبة الدخل	٢٠	٨	٢١	١٩	٦٨
قرارات الإعفاء من ضريبة الدخل	١٧	٣	١٤	٥	٣٩

طلبات الدعم والمساندة التي تم التعامل معها

بلغت نسبة الإنجاز في طلبات الدعم الواردة من الشركات المستثمرة أو من دوائر خدمات المستثمرين في المناطق التي تشرف عليها الهيئة ١٠٠% وتوزعت كالتالي:

المنطقة	العدد
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٤٨
المنطقة الحرة بصحار	٧٩
المنطقة الحرة بصلالة	٥٦
المنطقة الحرة بالمزينة	٥٥
مدينة خزائن الاقتصادية	٧٠
المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة	١٥
المنطقة الحرة في مطار مسقط (الدولي)	٨
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)	٢٠
الإجمالي	٣٥١

إعادة هندسة الإجراءات وتقليص المدد الزمنية:

وفيما يتعلق بمشاريع إعادة هندسة الإجراءات وتقليص المدد الزمنية، نفذت الهيئة مجموعة من التحسينات شملت ما يلي:

المبادرة	الاجراءات
أتمتة خدمة تأشيرات المستثمرين	تم استكمال التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، واعتماد وأتمتة سير عمل خدمات المستثمرين، والانتفاء من تفعيل خدمة تصريح مستثمر.
مراجعة الرسوم للمناطق قيد التطوير	تم تطبيق الرسوم الموحدة في مدينة خزائن، وبدء دراسة تطبيقها في مطار مسقط، واعتماد وتطبيق رسوم الأراضي في المنطقة الاقتصادية بالظاهرة
الرعاية المستمرة للمستثمرين	تم تحليل تحديات الشركات واحتياجاتها ومعالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية
تنفيذ مخرجات دراسة إجراءات الاستيراد و التصدير	تم العمل على معالجة التحديات الجمركية والتجارية في المناطق، وتعزيز الصادرات والواردات، وإعداد ورفع تقارير و أوراق عمل لتحسين بيئة الأعمال وزيادة الصادرات غير النفطية، إضافة إلى متابعة المبادرات المشتركة في مجال النقل واللوجستيات.
توحيد عقود الايجار في جميع المناطق	تم جمع وتحليل بيانات خدمة المحطة الواحدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ورفع نتائج التحليل للإدارة، كما تم التنسيق مع الشركة المنفذة لمنصة خدمات المستثمرين لرسم واعتماد مسار الخدمة المقترح تمهيداً لتنفيذه على المنصة
تحصيل رسوم الرهن العقاري	تم اعتماد وتفعيل آلية تحصيل رسوم الرهن العقاري ومنح الصلاحيات اللازمة وبدء التحصيل فعلياً.
توطين القوى العاملة الوطنية في المناطق الاقتصادية الخاصة و الحرة و المدن الصناعية	تحليل خطط التوطين، تحديد الفرص المتاحة، وجمع بيانات القوى العاملة بالتنسيق مع وزارة العمل
تنظيم ورش تدريبية بالتنسيق مع المناطق التي تشرف عليها الهيئة بهدف تطوير الخدمات المقدمة وتحسينها	تم تنفيذ ١٢ حلقة عمل تخصصية لبناء القدرات وتحسين الخدمات في المناطق.
تعزيز خدمات المستثمرين عبر حزمة تبسيط الإجراءات	إطلاق حزمة تسهيلات استثمارية تتضمن التسجيل الموحد، الحصول على الحوافز والتراخيص إلكترونياً، وتبسيط بدء الأعمال خلال يوم واحد
تقييم طلبات الإعفاء الضريبي والتنسيق مع جهاز الضرائب	تم إعداد تقارير متابعة التزام الشركات باشتراطات الإعفاء الضريبي، وتنفيذ ورش توعوية حول الإقرارات الضريبية، ودراسة (٦٨) طلب إعفاء وإصدار (٣٩) قراراً خلال عام ٢٠٢٥، إضافة إلى رفع مقترحات لتحديث الضوابط بما يتوافق مع النظام الجديد.
التعاون مع المناطق التي تشرف عليها الهيئة لضمان تقديم خدمات تأشيرات المستثمرين ورخص العمل في المدة الزمنية المحددة	منح صلاحيات اعتماد الطلبات لجميع موظفي الدائرة، وتدريبهم على استخدامها، مما أسهم في تسريع الإنجاز واعتماد (٤٩) طلب تأشيرة مستثمر و(٥٨٤) طلب ترخيص عمل للعمالة الأجنبية.

تفعيل منصة "تجاوب" الوطنية:

أولت الهيئة اهتماماً كبيراً للطلبات الواردة عبر المنصة الوطنية "تجاوب" منذ إطلاق المنصة في أواخر فبراير ٢٠٢٥م حيث تفاعلت الهيئة مع ١٦٧ طلباً عبر المنصة الوطنية "تجاوب" حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥م، شملت ٢٨ مقترحاً، ٧٨ شكوى، ٤٦ استفساراً، و ٥ إبلاغاً. وقد تم التعامل مع الشكاوى بسرعة قياسية، تراوحت بين أقل من ١٠ دقائق ويومين. وتركزت الاستفسارات حول إجراءات الاستثمار، وتسجيل الشركات، وتأشيرات المستثمرين، بينما تم تحويل الشكاوى إلى الجهات المختصة لمعالجتها وقد شهدت المنصة تنوعاً في الاقتراحات الواردة مثل تطوير الحاضنات في المناطق الصناعية، وتطوير الواجهة السياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتعديل مسميات بعض المدن الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" حيث تم إحالة كافة المقترحات إلى جهات الاختصاص في الهيئة والمناطق التي تشرف عليها لدراستها وتقييمها.

الطلبات الواردة عبر المنصة الوطنية «تجاوب» خلال الفترة من (٢٦ فبراير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م)

٢٨ إجمالي عدد المقترحات	٧٨ إجمالي عدد الشكاوى	١٥ إجمالي عدد البلاغات	٤٦ إجمالي عدد الاستفسارات
الهيئة ١٢	الهيئة ٩	الهيئة ٠	الهيئة ٧
مدائن ٧	مدائن ٤٠	مدائن ٩	مدائن ١١
المزبونة ١	المزبونة ٠	المزبونة ٠	المزبونة ٠
صلاة ٠	صلاة ٢	صلاة ٠	صلاة ٢
صحار ١	صحار ٥	صحار ٢	صحار ٨
الدقم ٥	الدقم ٢١	الدقم ٤	الدقم ١٨
خزائن ٢	خزائن ٠	خزائن ٠	خزائن ٠
الظاهرة ٠	الظاهرة ١	الظاهرة ٠	الظاهرة ٠
نسبة الإنجاز: ١٠٠%	نسبة الإنجاز: ٩٨%	نسبة الإنجاز: ١٠٠%	نسبة الإنجاز: ١٠٠%

مشروع "مسح مناخ الاستثمار"

وفي إطار سعي الهيئة إلى تطوير بيئة الأعمال والاستثمار، أطلقت الهيئة مشروع "مسح مناخ الاستثمار" لقياس رضا المستثمرين وفهم تحدياتهم وتطلعاتهم وتحسين تجربة المستثمرين، بهدف دعم اتخاذ قرارات استراتيجية لتحسين بيئة الأعمال وتوسع المستثمرين الحاليين وجذب الاستثمارات الجديدة.

وقد تم تنفيذ خطوات استباقية شملت مراجعة أدوات القياس الحالية، والاستفادة من تجارب دول مثل المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، والتشاور مع جهات محلية ذات خبرة كالمركز الوطني للإحصاء وجامعة السلطان قابوس ومركز الإحصاء الخليجي، وذلك لتطوير أداة قياس فعالة تغطي محاور رئيسية مثل: الخدمات الإلكترونية، التراخيص، الخدمات الحضرية، تكلفة ممارسة الأعمال، الرعاية اللاحقة، البيئة القانونية، البنية الأساسية، والتحديات التي تواجه المستثمرين، مما يُمكن الهيئة من تحسين بيئة الأعمال وتعزيز رضا المستثمرين على أسس مدروسة.

وفي هذا الإطار، تم تشكيل فريق عمل مختص بالمشروع، والبدء بتنفيذ أعماله وفق خطة زمنية واضحة. وقد تم تقسيمه مشروع مسح مناخ الاستثمار إلى مرحلتين؛ شملت المرحلة الأولى كلاً من المنطقة الحرة بصحار، والمنطقة الحرة بصلالة، والمنطقة الحرة بالمزبونة، ومدينة خزائن الاقتصادية، حيث تم الانتهاء من تنفيذها بنجاح.

ومن المقرر الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦م، والتي ستشمل كلاً من المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وذلك استكمالاً لجهود الهيئة في توحيد أدوات قياس رضا المستثمرين، وتعزيز كفاءة التخطيط واتخاذ القرار، وتحقيق التحسين المستمر في بيئة الاستثمار وجودة الخدمات المقدمة.

التميز المؤسسي وجودة الخدمات:

حصلت الهيئة على جائزة أفضل منفذ خدمة في محافظة مسقط لعام ٢٠٢٤م، للسنة الثانية على التوالي، وذلك تقديرًا لجهودها في تحسين جودة الخدمات وتعزيز تنافسيتها على المستوى العالمي، وقد جاء هذا التكريم بناءً على نتائج استبانات ومؤشرات رضا المراجعين، ويعكس التزام الهيئة بتطبيق معايير منظومة الإجابة المؤسسية، وهي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠، والهيئة تطبق ممارسات عالية الكفاءة تشمل منصة موحدة للخدمات، موظف الخدمة الشامل، وتوفير الموافقات الفورية للمشاريع الاستراتيجية، بما يعزز سرعة الإنجاز والابتكار المستمر في خدمة المستثمرين.

٤,٣ جهود لجنة حوكمة التشغيل

في إطار التزام الهيئة بتحقيق مستهدفات التشغيل وتعزيز مساهمتها في دعم سوق العمل، وضمن الجهود المتواصلة المبذولة لتنفيذ الخطط المعتمدة لعام ٢٠٢٥م، تواصلت الهيئة متابعة مؤشرات التشغيل بشكل دوري لقياس مستوى الإنجاز ومقارنته بالمستهدفات المعتمدة، حيث بلغ المستهدف لفرص العمل لعام ٢٠٢٥م (٢٥٠٠) فرصة، وقد تحقق حتى نهاية ديسمبر (٤٤٦٧) فرصة، بما يعكس الجهود المبذولة في تفعيل المبادرات التشغيلية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما استهدفت الهيئة تحقيق (٥٠٠) فرصة إحلال خلال العام، وبلغ المحقق حتى نهاية شهر ديسمبر (٦٣٨) فرصة إحلال في إطار دعم استدامة التوظيف وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

واستكمالاً لتحقيق المستهدفات المشار إليها أعلاه، عملت الهيئة على تنفيذ حزمة من المبادرات التي ساهمت في دعم فرص العمل ورفع معدلات الإحلال، حيث عملت على تحليل وتنفيذ خطط توظيف القوى العاملة الوطنية ودراساتها بالتعاون مع المناطق، وتنفيذ قرارات التعمين في المناطق التي تشرف عليها الهيئة بما يتوافق مع سياسات لجنة حوكمة التشغيل والتنسيق مع وزارة العمل، ودراسة الفرص المتاحة للمشتغلين العمانيين في المهن الاشرافية والقيادية والفنية وذلك لزيادة نسبتهم في هذه الفئات.

كما عملت لجنة حوكمة التشغيل على تشكيل فرق فنية تتبع اللجنة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية (الفريق الفني لمتابعة التوظيف) و(فريق التفاوض الوطني والزيارات) والذي عمل على تحليل لأكثر من (٢١) شركة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة والذي يهدف إلى تحديد المهن والقطاعات الأكثر توليداً لفرص العمل، ورصد الوظائف المشغولة بغير العمانيين ووضع خطط إحلال تدريجي وبناء قاعدة بيانات حديثة لدعم قرارات التشغيل، ومواءمة مؤهلات الباحثين مع الفرص المتاحة، وتعزيز الحوكمة وضمان الالتزام بسياسات التعمين.

كما تم التنسيق مع لجان حوكمة التشغيل في القطاعات المختلفة في وزارة العمل لإيجاد فرص عمل نوعية لأبناء المحافظات المختلفة ومنها على سبيل المثال: التنسيق مع المديرية العامة للعمل بمحافظة الظاهرة والمديرية العامة للعمل في محافظة شمال الباطنة، ودائرة العمل بالدقم وكذلك تشكيل فريق عمل داخلي لمتابعة القيمة المضافة مع المشاريع الاستراتيجية بهدف زيادة فرص العمل وتوفير الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد المعينين في المناطق التي تشرف عليها الهيئة لعام ٢٠٢٥م:



٤,٤ انضمام الهيئة إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة

أعلنت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في يونيو ٢٠٢٥م عن انضمامها رسمياً إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة (WFZO)، وهي المؤسسة الدولية الأكبر عالمياً في دعم وتطوير المناطق الحرة وتعزيز دورها في التجارة والاستثمار، ويمثل هذا الانضمام خطوة استراتيجية تعكس توجه الهيئة نحو الارتقاء بمنظومة المناطق الاقتصادية في سلطنة عُمان، وتبني أفضل المعايير والممارسات العالمية في التنظيم والتشغيل وجذب الاستثمار.

ويتيح هذا الانضمام للهيئة الاستفادة من شبكة واسعة من الخبراء والمؤسسات الدولية، والوصول إلى منصات متقدمة للمعرفة والبحوث، إضافة إلى برامج متخصصة في الحوكمة، وتطوير الخدمات، وزيادة الأعمال، والابتكار، والاستدامة. كما يدعم جهود الهيئة في مواءمة بيئة الأعمال مع الاتجاهات العالمية وتعزيز تنافسية المناطق التي تشرف عليها، إلى جانب توسيع قاعدة العلاقات الدولية وجذب الاستثمارات النوعية في القطاعات الواعدة.

وحيث تشرف الهيئة على قطاع كبير من المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية، فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة جاء ليشكل رافداً مهماً لهذه الجهود، من خلال توفير أدوات دولية داعمة لتطوير السياسات، وتصميم الحوافز الاستثمارية، وتحسين كفاءة الخدمات، وترويج الفرص الاستثمارية على نطاق أوسع، ويمثل هذا الانضمام إضافة نوعية لدور الهيئة في تعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة تنافسية للاستثمار الإقليمي والدولي، ودعم مسار التنويع الاقتصادي وفق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

٥. استقطاب الاستثمارات

نفذت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ حملات ترويجية متنوعة لتعزيز حضور سلطنة عُمان محلياً ودولياً، شملت مؤتمرات ومعارض ومنتديات، إلى جانب عروض تفاعلية ولقاءات أعمال للتعريف بالمقومات الاستثمارية، وذلك ضمن إطار خطة الترويج المعتمدة لعام ٢٠٢٥.

٤

ورش عمل شارك فيها
الفريق

٢٨

زيارة منظمة من قبل الفريق
بالتعاون مع الشركاء
الاستراتيجيين

٤٤

مشاركة مختلفة خلال
العام ٢٠٢٥

٨

ملتقيات ومعارض
شارك فيها الفريق
كمنظمين أو داعمين

٣

مهام رسمية دولية
كمنظمين

٢٦

مشاركة منظمة من قبل
فريق ترويج الاستثمار
بالهيئة

الحملات الترويجية الخارجية

نفذت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ (٥) حملات ومشاركات ترويجية خارجية في عدد من الدول، شملت معارض دولية وملتقيات واجتماعات ثنائية، من أبرزها معرض فودكس في المملكة العربية السعودية، وملتقى الصداقة والتعاون العُماني-الصيني، ومعرض فارماكونكس في القاهرة، إلى جانب زيارات ترويجية في مملكة بلجيكا واليابان، وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية النوعية والترويج للمناطق التي تشرف عليها الهيئة.

كما قامت الهيئة في استقبال وتنفيذ (٢٨) زيارة منظمة للمستثمرين والوفود التجارية شملت وفوداً من شركات ومؤسسات دولية، من بينها وفود من المملكة العربية السعودية، جمهورية الصين الشعبية، اليابان، ومملكة بلجيكا، حيث تم تنظيم زيارات ميدانية للمناطق الاقتصادية، وعقد لقاءات تعريفية مع الجهات المعنية، واستعراض الفرص الاستثمارية في قطاعات الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والصناعات الغذائية والدوائية.

٥.١ الحملات الترويجية الداخلية والخارجية

الحملات الترويجية الداخلية

نفذت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ (١٢) فعالية شملت ملتقيات ومنتديات ومعارض وورش عمل داخل سلطنة عُمان، من أبرزها ملتقى الاستثمار، وملتقى التوطين، ومنتدى الصناعات التحويلية، ومعرض المنتجات الوطنية، وملتقى اللوجستيات، وذلك بهدف الترويج للفرص الاستثمارية في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، وتعزيز التواصل مع المستثمرين المحليين، ودعم التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

كما تم تنفيذ خطة الوصول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التواصل مع أكثر من (٥٠٠) شركة مستهدفة خلال عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، وبلغت نسبة التفاعل الإيجابي نحو (٨%) بشكل عام و(١٦%) في قطاع صناعات معدات الطاقة المتجددة، حيث شمل الاستهداف قطاعات الصناعات الدوائية والغذائية، البناء المستدام والخدمات، الأعمال اللوجستية والتخزين، وتقنيات ومعدات الطاقة المتجددة، إضافة إلى إعداد ملفات تعريفية لأكثر من (٨٠٠) شركة لإدراجها ضمن قاعدة بيانات خطة الوصول.

خطة الوصول واستقطاب الاستثمارات الأجنبية



الدولة / الجهة تاريخ الزيارة أهداف الزيارة أبرز الأنشطة واللقاءات أهم المخرجات / النتائج

جمهورية الهند	٢٨ يناير ٢٠٢٥	تعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف الفرص الاستثمارية بين عمان والهند	<ul style="list-style-type: none"> زيارة شركات صناعية منها مجموعة حديد جندال للاطلاع على العمليات التشغيلية. زيارة جامعة "O.P. Jindal Global" للتعرف على البرامج الأكاديمية والمرافق. المشاركة في منتدى أعمال بمناسبة مرور ٧٠ عاماً على العلاقات الدبلوماسية، بمشاركة أكثر من ٨٠ شركة هندية من قطاعات الأدوية، الأغذية، الطاقة.
هايكو - مقاطعة هاينان / الصين	١٠-١٢ أكتوبر ٢٠٢٥	المشاركة في المؤتمر العالمي للمناطق الحرة وتمثيل السلطنة على المستوى الدولي	<ul style="list-style-type: none"> مشاركة وفود من الدقم وصحار ضمن مؤتمر عالمي شاركت فيه ٩٠ دولة. إلقاء معالي الشيخ السندي كلمة في اللقاء الوزاري الاستراتيجي حول التحول الرقمي والطاقة المتجددة والتنمية المستدامة. المشاركة في جلسة حوارية حول مستقبل التجارة وسلاسل التوريد، إضافة لجلسات الفيدرولوجين الأخضر والحياد الكربوني. لقاءات مع وفود مناطق حرة للتعاون وتبادل الخبرات. زيارات ميدانية للاطلاع على التجارب الاقتصادية المحلية. المشاركة في إطلاق برنامج القيادة التنفيذية للمناطق الحرة.
جمهورية داغستان - روسيا الاتحادية	٦ مايو ٢٠٢٥	استعراض فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري	<ul style="list-style-type: none"> عقد لقاء رسمي لاستعراض المزايا والحوافز المتاحة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية بعمان. تقديم شرح حول الإعفاءات الضريبية ونظام التملك الأجنبي. استعراض التجمعات الصناعية المتخصصة في المناطق.
المملكة الأردنية الهاشمية	٢٥ يونيو ٢٠٢٥	استعراض أبرز الفرص الاستثمارية في القطاعات المستهدفة بالسلطنة، إلى جانب الحوافز والتسهيلات الاستثمارية المتاحة.	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم لقاء "فرص الاستثمار المشتركة" في عمان. عروض مرئية حول الفرص والحوافز الاستثمارية. لقاءات مع رجال أعمال ومستثمرين أردنيين. اجتماعات مع جهات حكومية وشركات كبرى.
جمهورية مصر العربية - معرض فارماكونكس (القاهرة)	١-٣ سبتمبر ٢٠٢٥	الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز اهتمام الشركات العالمية بالاستثمار في المناطق الاقتصادية والحرة. الترويج لحوافز الاستثمار (إعفاءات، تملك أجنبي ١٠٠%) فتح قنوات تواصل مع شركات التكنولوجيا الحيوية و (API) والتعبئة والتغليف
جمهورية مصر العربية - معرض فارماكونكس (القاهرة)	١-٣ سبتمبر ٢٠٢٥	الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة بجناح الهيئة في المعرض لقاءات مع شركات دوائية عالمية ومستثمرين جلسة حوارية لاستعراض الحوافز والتسهيلات الاستثمارية

وفي إطار تعزيز بيئة الاستثمار وتنفيذ مشروعات استراتيجية وشركات نوعية خلال عام ٢٠٢٥، وقّعت الهيئة عددًا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات الطاقة والهيدروجين الأخضر والتطوير الصناعي والخدمات الهندسية وتطوير المناطق الاقتصادية، ويستعرض الجدول أدناه أبرز هذه الاتفاقيات، موضّحًا أطرافها الرئيسية ونطاقها والآثار المتوقعة منها.

برامج التعاون ومذكرات التفاهم

الموضوع	الأطراف التي تم التوقيع معها	النطاق والآثار المتوقعة
مذكرة تعاون لبرنامج التميز في كفاءة الطاقة	شركة أوكيو للطاقة البديلة	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ برنامج للتميز في كفاءة الطاقة ودعم مبادرات إزالة الكربون. تنفيذ مشاريع لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية. دعم الهيئة للوصول على شهادة الأيزو لإدارة الطاقة وتطوير استراتيجيتها في هذا المجال. تعزيز كفاءة الطاقة ودعم الابتكار وتأهيل الكفاءات الوطنية، بما يساهم في تحقيق الحياد الصغري ٢٠٥٠.
مجالات إنشاء وتطوير وإدارة المناطق الاقتصادية والصناعية	وزارة الصناعة والتجارة ومملكة البحرين	<ul style="list-style-type: none"> تم التوقيع في ٢٥ يناير ٢٠٢٥ تم تسمية نقطة اتصال، لاستكمال إجراءات تفعيل المذكرة بالإضافة إلى اقتراح آليات للتعاون بموجب خطاب صادر
مجالات الاستشارات الصناعية والاقتصادية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية و دولة قطر	<ul style="list-style-type: none"> تم التوقيع في ٢٥ يناير ٢٠٢٥ - ارتأت الهيئة البدء بمراجعة مشاريع التجمعات الاقتصادية مع المنظمة وهذا ما تم خلال الفترة المنصرمة، حيث تم مشاركة الدراسات المعدة مسبقًا مع المنظمة لإبداء الرأي. كما ستكون المنظمة شريكًا استشاريًا في كافة التجمعات بما يضمن ومراجعة الدراسات التي تقوم الشركات الاستشارية المعنية من قبل التجمعات وإبداء الرأي ومتابعة التقدم في هذه التجمعات، ويتم العمل على إعداد تصور لبدء تفعيل البنود بحسب الأولويات التي سوف تحددها إدارة الهيئة.

اتفاقيات الانتفاع (الاستثمار)

الموضوع	الأطراف التي تم التوقيع معها	النطاق والآثار المتوقعة
اتفاقية حق الانتفاع لمشروع "أكمي" للهيدروجين الأخضر (المرحلتان ٢ و ٣)	هايدروم - مجموعة ACME الهندية	<ul style="list-style-type: none"> تطوير المرحلتين الثانية والثالثة بالمشروع في الدقم على مساحة ٨٠ كم². إنتاج ٧١ ألف طن هيدروجين أخضر و ٤٠٠ ألف طن أمونيا خضراء سنويًا لكل مرحلة. الوصول لإنتاج إجمالي ٠.٩ مليون طن أمونيا خضراء بعد استكمال جميع المراحل. دعم استثمارات الهيدروجين الأخضر في السلطنة التي تتجاوز ٥٠ مليار دولار لتحقيق رؤية ٢٠٤٠ والحياد الكربوني ٢٠٥٠.
اتفاقية مستوى الخدمة مع دار الرياض للاستشارات الهندسية - منطقة الظاهرة	دار الرياض للاستشارات الهندسية	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد المكتب لإعداد المخططات المعمارية والإنشائية والبنية الأساسية للمشروع. تقديم المشورة الفنية والحراست الفنية والاقتصادية. تسهيل إصدار الموافقات والاعتمادات وتصاريح البناء نيابة عن المستثمرين. رفع جودة الخدمات الهندسية وتحسين بيئة الاستثمار في منطقة الظاهرة الاقتصادية.
اتفاقية إنشاء مشروع البطاريات الكهربائية - صلالة	المنطقة الحرة بصلالة - GFCL EV (الهند)	<ul style="list-style-type: none"> استثمار يزيد عن ١٨٨ مليون ريال عماني لإنتاج مواد البطاريات الكهربائية (مثل فوسفات حديد الليثيوم). دعم صناعة السيارات الكهربائية وحلول تخزين الطاقة. نقل المعرفة والتقنيات المتقدمة وتوفير وظائف نوعية للكوادر الوطنية. دعم توجه السلطنة نحو الصناعات الخضراء والاقتصاد المستدام.
اتفاقية تطوير وتشغيل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالبروضة	شركة محضة للتطوير (عمانية-إماراتية)	<ul style="list-style-type: none"> تطوير المرحلة الأولى على مساحة ١٤ كم² قابلة للتوسع إلى ٢٥ كم²، يعقد مدته ٥٠ عامًا. دعم القطاعات الصناعية واللوجستية وجذب التكنولوجيا. الاستفادة من الحوافز: الإعفاءات الجمركية، حرية التملك الأجنبي، تحويل الأرباح. تعزيز الربط اللوجستي الإقليمي وتحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي لرؤية عمان ٢٠٤٠.

of the Usufruct Agreement
for the Advanced Chemical Materials
Project for Electric Batteries

إفهامية حق الانتفاع
لمشروع المواد الكيميائية المتقدمة
للبطاريات الكهربائية



٦.١ التمكين الرقمي وتطوير الأنظمة المؤسسية

تطوير البوابة الرقمية الموحدة لخدمات المستثمرين

أسند مشروع تطوير المنصة المركزية لخدمات المستثمرين في أكتوبر ٢٠٢٤م، وتم تدشين الإصدار الأول في يوليو ٢٠٢٥م ليشمل الدعم وصلالة وخزائن، بهدف توحيد وأتمتة الخدمات والتكامل مع المنصات الوطنية، مع مساهمة الفريق في تقييم عروض مناقصة إدارة التغيير وإجراء اختبار قبول المستخدم قبل تدشين النسخة الأولى من المنصة، وزيارة عدد من المناطق للمشاركة في ورش هندسة الإجراءات للنسخة الثانية من الخدمات من الخدمات في المناطق.

إعداد خارطة طريق تقنية المعلومات والتحول الرقمي

يعد مشروع خارطة طريق تقنية المعلومات والتحول الرقمي من المشاريع الاستراتيجية الداعمة لرؤية الهيئة، ويهدف إلى تقييم الوضع الحالي للبنية التقنية وإجراءات الأعمال في الهيئة والمناطق التابعة لها وتحليل الفجوات ووضع الاستراتيجية المستقبلية وخارطة الطريق، وقد تم الانتهاء منه في أغسطس ٢٠٢٥م عبر عشر مراحل، كما تمت مراجعة مخرجات المشروع والاستفادة منها في إعداد خطة دائرة تقنية المعلومات لعام ٢٠٢٦.

تطوير قاعدة البيانات الإحصائية للهيئة

يُعد من المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة البيانات الإحصائية ويهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات إحصائية رقمية للمناطق التي تشرف عليها الهيئة، بما يمكن من تحليل الأداء الاقتصادي وإعداد تقارير إحصائية داعمة للسياسات والخطط الاستراتيجية، إلى جانب دعم الدراسات الخاصة بالمناطق التي تشرف عليها الهيئة، وذلك دعماً لتحقيق الأهداف التنموية للدولة.

ومن اهم الإجراءات التي تمت خلال عام ٢٠٢٥م لاستكمال المشروع:

١. إجراء المسح الاقتصادي الشامل للمناطق التي تشرف عليها الهيئة لبيانات عام ٢٠٢٣م.
٢. التطوير الفني لنظام قاعدة البيانات بكافة مكوناته.
٣. التكامل الإلكتروني مع الأنظمة المستهدفة (أنظمة الهيئة، أنظمة المناطق، وأنظمة الجهات الحكومية ذات العلاقة) لحصر البيانات إلكترونياً.
٤. إجراء اختبار قبول المستخدم والتحقق من المواصفات الفنية للنظام.
٥. إجراء الاختبار الأمني للنظام قبل التدشين.
٦. عقد ورش تدريبية للمستخدمين في الهيئة لكافة مدخلي ومشرفي المؤشرات من المناطق التي تشرف عليها الهيئة.
٧. البدء في إدخال بعض المؤشرات السابقة في النظام، بيانات الأعوام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٤).

كما تم العمل على مقترح لتحسين واجهة المستخدم في قاعدة بيانات الهيئة لضمان سهولة الاستخدام والوصول للبيانات وإدخالها بطريقة سلسلة، وجاري العمل على أخذ الموافقات النهائية تمهيداً لتنفيذ تغيير واجهة المستخدم.

كما تم العمل على مقترح الشاشات التفاعلية لعرض البيانات بشكل تفاعلي وجاري العمل على أخذ الموافقات النهائية تمهيداً لتنفيذ المقترح.

فيما يجري العمل على تقديم خدمات الدعم الفني والصيانة الدورية في نظام قاعدة بيانات الهيئة لضمان استمرارية الأعمال عبر النظام والاستجابة السريعة لطلبات الدعم الفني للمستخدمين.

نضج الخدمات الرقمية

حققت الهيئة نسبة نضج متقدمة بلغت (٢٨%) من أصل (٣٠%) في منظور نضج الخدمات الرقمية وفق قياس التحول الرقمي لعام ٢٠٢٥م، وذلك نتيجة استيفائها لمتطلبات حصر وتوثيق الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وأتمتة الخدمات، وتحسين جودة العمليات، وتجربة المستخدم، وقنوات الوصول، والدعم والمشاركة الإلكترونية، والتحسين المستمر وغيرها من الخدمات.

تطوير وأتمتة الخدمات والأنظمة

بلغ إجمالي عدد الخدمات التي تم تطويرها وأتمتها خلال عام ٢٠٢٥م (٢٥) خدمة داخلية وخارجية تخدم الموظفين والمستفيدين، شملت حزمة من الخدمات التشغيلية والإدارية والرقمية، وتطوير عدد من الخدمات الداعمة كمنصة تقييم «تجاوب»، صفحة بيانات مؤتمر الصين، نظام التدقيق الداخلي، الهوية المؤسسية، التغطية الإعلامية، إصدار الشهادات، الفوترة المالية، طلبات المواعيد والترشيحات، وخدمة حصر الموظفين، بما أسهم في رفع كفاءة الإجراءات وتحسين تجربة المستفيدين.

٦.٢ البنية الأساسية والدعم الفني

عمل فريق البنية الأساسية والدعم الفني خلال عام ٢٠٢٥م على تعزيز جاهزية واستمرارية البنية الرقمية للهيئة من خلال توفير وتشغيل مزودات الخدمة، وترقية أجهزة الموظفين إلى Windows 11 بنسبة ١٠٠% آلياً، وتوفير الأجهزة الجديدة والمستبدلة، وتنفيذ اختبارات درج المخاطر، ودعم أنظمة محورية مثل نظام وصول، نظم المعلومات الجغرافية، ونظام التحكم بالطابعات، إلى جانب تمكين تكامل منصة الخدمات الموحدة. كما قدم الفريق الدعم الفني للموظفين، حيث تم إغلاق أكثر من ٨١ طلب دعم وتوفير ٥٤ جهازاً، ونفذ المرحلة الثالثة من مبادرة سفراء التقنية لبناء القدرات الرقمية، مما أسهم في رفع جاهزية الأنظمة، وتعزيز أمن المعلومات، وضمان استمرارية الأعمال بكفاءة عالية.



٧. الاتصال المؤسسي والاعلام

تواصل الهيئة تعزيز حضورها الإعلامي وترسيخ دورها في نقل التطورات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية للجمهور والمستثمرين محلياً ودولياً، من خلال منظومة متكاملة من قنوات الاتصال المؤسسي. وقد شهد العام تعزيزاً ملموساً في المحتوى الإعلامي المنشور، وارتفاعاً في حجم التغطيات عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، إضافة إلى توسع التفاعل عبر منصات التواصل الاجتماعي. كما أولت الهيئة اهتماماً خاصاً بإصدار مجلة الدقم الاقتصادية بوصفها منصة معرفية متخصصة، وتنفيذ حملات إعلامية مبتكرة دعمت الوعي بالفرص الاستثمارية وساهمت في تعزيز التواصل مع الجمهور. وتوجت هذه الجهود بتنظيم اللقاء الإعلامي السنوي الذي استعرض إنجازات الهيئة وأثرها في التنمية الاقتصادية، وعكس مستوى الثقة والاهتمام الذي تحظى به مشاريع المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية.

٧,١ منصات التواصل الاجتماعي

نفذت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ جهداً إعلامياً واتصالياً مكثفًا ومتنوعاً شمل نشر ١٠٦ خبر وتقارير صحفية، وإنتاج ١٢٣ تقريراً تلفزيونياً وإذاعياً، إلى جانب نشر ٦٠ خبراً عبر الموقع الإلكتروني، بما أسهم في تعزيز حضور الهيئة في مختلف وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، كما نشرت الهيئة ٣,٥٧٨ منشوراً عبر حساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي انعكس في ارتفاع عدد المتابعين ليصل إلى ٤٨,٧٢٣ متابعاً بنهاية العام. وفي إطار التكامل المؤسسي، تم تنفيذ ١١٧ عملية تنسيق مع مركز التواصل الحكومي لضمان اتساق الرسائل الإعلامية، بالإضافة إلى إصدار عدد ٤ من مجلة الدقم الاقتصادية خلال العام تناولت أبرز التطورات الاقتصادية والاستثمارية والتنمية في المنطقة، مما يعكس اتساع نطاق العمل الاتصالي للهيئة وفاعليته في دعم أهدافها الاستراتيجية.



متابعاً ٩,٠٠٠



متابعاً ٢١,٥٥٢



متابعاً ١٠,٩٩٧



متابعاً ٥٥



متابعاً ٤,٩٦١



متابعاً ٢,١٥٨

إجمالي عدد المتابعين: ٤٨,٧٢٣ متابعاً

٦,٣ الشبكات والاتصالات

تم تنفيذ الصيانة الدورية للشبكات في موقعي الهيئة العامة بمسقط والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم دون تسجيل أعطال حرجة، وتشغيل ودعم أنظمة NAC و PAM، واستبدال نظام مكافحة الفيروسات، وتجديد رخص الأنظمة الأمنية، وتنفيذ (٢) ورش توعوية في أمن المعلومات، والانتفاء من إجراءات ترسية مشروع تجهيز قاعات الاجتماعات، بما عزز أمن واستقرار واستمرارية البيئة الرقمية بالهيئة.



٦,٤ نظم المعلومات الجغرافية والخرائط الرقمية

نفذ قسم نظم المعلومات الجغرافية خلال عام ٢٠٢٥ مشروع مركزية قواعد البيانات الجغرافية وربطها مع جميع المناطق، وإطلاق النسخة الجديدة من منصة OMAP على الويب والهاتف، مع تحديث أدوات التحليل والمساعد الذكي، وربط النظام مع منصة خدمات المستثمرين عبر واجهات ArcGIS REST، مما أسهم في تسريع إجراءات الاستثمار وتحسين اتخاذ القرار. كما تم تحديث وإدارة قواعد البيانات الجغرافية في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، مع تنفيذ أكثر من ١٣١ خريطة، وإغلاق ٣٠ طلب دعم فني، وتقديم الدعم اليومي للجهات الداخلية والخارجية. وشملت الأعمال نمذجة ١٤ مخططاً لمشاريع الطاقة النظيفة بالدقم، وتنفيذ مساعد OMAP الذكي ثنائي اللغة، وأتمتة تحويل البيانات من CAD إلى GDB مع أدوات متقدمة لمراقبة الجودة والتحليل المكاني، إلى جانب تنفيذ برامج عنونة الطرق، وتحديث البيانات حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١، بما عزز جودة البيانات المكانية، ورفع كفاءة الخدمات الرقمية، ودعم متخذي القرار والمستثمرين ببيئة معلومات موثوقة وحديثة.

تواصل الهيئة إصدار مجلة الدعم الاقتصادية باعتبارها منصة إعلامية متخصصة تهدف إلى إبراز التطورات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية في المناطق الاقتصادية والحررة والصناعية. وتمثل المجلة أداة محورية لتعريف الجمهور والمستثمرين بأخر المستجدات، وتعزيز الثقة ببيئة الأعمال، وترسيخ مبادئ الشفافية والإعلام الاقتصادي المتخصص، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان المستقبلية في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

العدد	تاريخ الإصدار	ملخص موضوعات العدد
	يناير ٢٠٢٥	تناول العدد إنجازات المناطق الاقتصادية والصناعية والحررة خلال الأعوام الأخيرة ودورها في دعم أهداف التنمية الوطنية، مع تسليط الضوء على تطوير البنية الأساسية، وتعزيز الأمن الغذائي والاقتصاد الأزرق، واستقطاب الصناعات البيتروكيماوية، وتقديم ملفات عن التحول الرقمي، كما استعرض مبادرات مبتكرة مثل مشروع مستوطنة الفضاء في «زون»، إضافة إلى عرض فرص استثمارية متنوعة وتغطيات إعلامية موسعة لمشاريع تطويرية في المناطق.
	أبريل ٢٠٢٥	ركّز العدد على أبرز إنجازات العام السابق، خاصة التوسع في الاستثمارات وتطوير مشاريع جديدة، مع تسليط الضوء على قانون المناطق الاقتصادية الجديد ودوره في تعزيز ثقة المستثمرين، كما تناول موضوعات تتعلق بتحسين الخدمات الرقمية وتطوير بيئة الأعمال، وجهود توطئة المشاريع في قطاعات حيوية، واستعراض قصص نجاح وتقارير واستطلاعات تعكس تطور مناخ الأعمال.
	يوليو ٢٠٢٥	اشتمل العدد على موضوعات بارزة مثل توقيع اتفاقية تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة، وتحديثات التخطيط العمراني بالدعم، واستعراض مشاريع كبرى في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، كما ركز على الابتكار في القطاع الدوائي وتعزيز بيئة الاستثمار، وتضمن عرض مبادرة «رحلة الاستثمار»، وهي سلسلة مرئية لتعزيز الوعي بالفرص الاستثمارية عبر محتوى رقمي تفاعلي وقصص نجاح.
	أكتوبر ٢٠٢٥	تناول العدد تحليلات اقتصادية للتطورات الاستثمارية في سلطنة عُمان، مع إبراز النمو في المناطق الاقتصادية والحررة وزيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية، واستعراض الدور المتزايد للمستثمرات العمانيات، وتضمن تغطية لإنجازات الهيئة ومنها فوزها بجائزة «أفضل منفذ خدمة»، ومقالات اقتصادية عن التنويع الاقتصادي، إلى جانب تقارير عن مشاريع صناعية ولوجستية كبرى وجهود الشركات العمانية في مجالات الاستدامة والتوسع الدولي.

أسهمت الحملة في رفع الوعي الاستثماري وتعزيز الحضور الإعلامي للهيئة، حيث شهدت المنصات الرقمية تفاعلاً ملحوظاً وارتفاعاً في مستوى الاستفسارات حول الإجراءات والحوافز وتأسيس الأعمال، مع تسجيل مؤشرات أداء إيجابية على منصات التواصل الاجتماعي وفق المؤشرات الآتية:

المؤشر	القيمة
إجمالي الاستفسارات والطلبات	٦٩ استفساراً + ٦ طلبات
أعلى منطقة من حيث التفاعل	الدعم (٥٦.٥%)
إجمالي التفاعلات على إنستغرام	٣٣,٨٣١ تفاعلاً
إجمالي المشاهدات على المنصات الرقمية	٣٥٣ ألف مشاهدة
الحسابات التي تم الوصول إليها	١٣٢ ألف حساب
زيادة المتابعين في المنصات	١٠٠٠+ متابع (منصة X)
إجمالي التفاعلات في منصة X	٩٥٦ ألف تفاعل

٧,٤ اللقاء الإعلامي السنوي للهيئة لعام ٢٠٢٤

يُعد اللقاء الإعلامي السنوي أحد أبرز قنوات التواصل المؤسسي التي تعتمد عليها الهيئة لإطلاع المجتمع والجهات الإعلامية والمستثمرين على مستجدات الأداء السنوي للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، ويأتي تنظيم هذا اللقاء في إطار ترسيخ مبدأ الشفافية وتعزيز الوعي العام بأثار البرامج والمبادرات والمشاريع التي تنفذها الهيئة، إضافة إلى دوره في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ومتابعة تقدم الجهود الوطنية الهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

حيث عقدت الهيئة لقاءها الإعلامي السنوي الثالث بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٥، حيث تم خلاله استعراض أهم نتائج العام الماضي وتطورات أداء المناطق الاقتصادية والحررة والمدن الصناعية. وأعلنت الهيئة عن ارتفاع حجم الاستثمار التراكمي إلى ٢١ مليار ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢٤، محققاً زيادة قدرها ١٠% مقارنة بالعام السابق.

وكشفت نتائج المسح الاقتصادي عن مساهمة المناطق بنسبة ٧.٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى صادرات تجاوزت ٤.٥ مليار ريال عماني. كما تم التطرق إلى المشاريع التي تدعم الابتكار والاستدامة مثل مناطق الطاقة المتجددة، والمبادرات الرامية إلى التوسع في المدن الصناعية، بما يعزز قدرة السلطنة على جذب الاستثمارات النوعية وخلق فرص عمل مستدامة للشباب العماني.

٧,٣ الحملات الإعلامية التفاعلية لتعزيز الوعي الاستثماري

في إطار جهود الهيئة لتعزيز الوعي الاستثماري والترويج للفرص المتاحة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، نفذت الهيئة خلال شهر رمضان حملة إعلامية مبتكرة بعنوان «السيناريو الإبداعي». اعتمدت الحملة على قصة درامية لشباب يؤسسون شركة تقنية تعتمد على الذكاء الاصطناعي ويواجهون تحديات تأسيس الأعمال، بما يبرز التسهيلات والإجراءات المتاحة للمستثمرين.

وقد تضمنت الحملة إنتاج محتوى مرئي وتفاعلي، وفوازير رمضان، واستخدام وسوم مخصصة، بالإضافة إلى استراتيجيات تسويق رقمي مدفوعة تستهدف المستثمرين ورواد الأعمال. وساهم التعاون مع مراكز الاتصال في تعزيز الاستجابة السريعة للاستفسارات وفتح قنوات تواصل مباشرة مع الجمهور.



٨. الجودة والابتكار

انطلاقاً من التزام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بتبني أفضل الممارسات في التميز المؤسسي، ورفع جودة الخدمات، وتعزيز ثقافة الابتكار في بيئة العمل، نفذت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ مجموعة من المبادرات النوعية التي أسهمت في تحسين الأداء المؤسسي وتطوير تجربة المستثمرين، وفيما يلي أبرز المشاريع والإنجازات.

٨.١ استكمال مشروع بناء وتفعيل نظام إدارة الجودة بالهيئة

استكمالاً لما تم إنجازه في المرحلة التمهيديّة لمشروع بناء وتطبيق نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015، وضمن الجهود المستمرة نحو تحقيق التميز المؤسسي وتعزيز كفاءة العمل وتحسين جودة الخدمات المقدمة، فقد واصلت الهيئة تنفيذ المراحل التالية من المشروع بشكل منظم وشامل:

مرحلة التوثيق

توثيق نحو ٣٠٠ إجراء تشغيلي يشمل جميع الوحدات التنظيمية في المقر الرئيسي والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

إعداد ٣٦ دليلاً للإجراءات و ٣٦ سجلاً عاماً تضمنت: الوثائق المرجعية، تحليل (SWOT)، سجلات الأطراف المعنية، وسجل المخاطر والفرص.

مرحلة تطبيق النظام

بدأ تطبيق النظام في ١٣ مايو ٢٠٢٥، شاملاً تفعيل الإجراءات المعتمدة، وتنفيذ برنامج تدريبي لفريق الجودة، وحمولات تعريفية للموظفين لتعزيز الالتزام بمنهجية التحسين المستمر، وقد ساعد ذلك في تعزيز التزام التقسيمات الإدارية بالتطبيق العملي للنظام، وأسهم في رصد عدد من فرص التحسين التي يتم متابعتها وتنفيذها ضمن إطار التحسين المستمر.

التقييم الداخلي للجودة

أجرت الهيئة ٣٧ جلسة تقييم داخلي، نتج عنها ١٢ حالة عدم مطابقة، ١٨٤ فرصة تحسين، و١٠ نقاط تميز وممارسات جيدة. وتواصل الفرق المختصة تنفيذ خطط التصحيح استعداداً للتقييم الخارجي والحصول على شهادة ISO 9001:2015، بما يعزز جودة الأداء ويرفع رضا المستفيدين.

وفي إطار المتابعة المستمرة لتنفيذ نظام إدارة الجودة، تم خلال الفترة اللاحقة إغلاق جميع حالات عدم المطابقة التي رُصدت خلال التقييم الداخلي، كما تمكنت الهيئة من تطبيق نسبة عالية من فرص التحسين المسجلة، وذلك بعد عقد عدد من جلسات مراجعة الأداء وورش العمل مع الدوائر المعنية لمتابعة الإجراءات التصحيحية والتحسينية الناتجة عن تقارير المراجعة الداخلية.

شهد اللقاء الإعلامي تفاعلاً لافتاً على منصات التواصل الاجتماعي، حيث ركزت أغلب ردود الجمهور على المحاور الآتية:

التطوير العمراني والصناعي

أشاد المتابعون بما تحقق من إنجازات في تطوير المناطق الاقتصادية والحرة واللوجستية، والمشاريع الصناعية الجديدة التي تعزز مناخ الاستثمار وتحسن بيئة العمل.

رحّب المشاركون بالمبادرات الرامية إلى إنشاء مجمعات صناعية متكاملة كعامل محوري في تحسين جودة الحياة وجذب الاستثمارات.

التوظيف والتعمين

تركز جزء كبير من التفاعل على قضية التعمين، حيث طالب المتفاعلون بتوسيع فرص العمل للشباب العُماني والإسراع في إحلال العمالة الوطنية.

انتقد البعض انخفاض نسبة التعمين في القطاع الصناعي رغم مرور سنوات على تطبيق سياسات التوظيف، مؤكداً ضرورة تحسين بيئة العمل ورفع الرواتب لاستقطاب الكفاءات.

دعوات لتعزيز التعليم الفني بوصفه مدخلاً رئيسياً لتمكين الشباب من الوظائف الفنية المتخصصة.

القضايا الاقتصادية والتجارية

أثار الحضور النقاش حول تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على الأسواق المحلية، مؤكداً أهمية الخطط الاستباقية لمواجهة أي تداعيات محتملة.

البعض أبدى قلقاً من ارتفاع الأسعار، بينما اعتبر آخرون الأزمة فرصة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

التحليل الإعلامي للتفاعل الرقمي

عكست مؤشرات الرصد الإعلامي مستوى عالٍ من التفاعل، جاء أبرزها:

تسجيل ١٣٣ منشوراً حول اللقاء عبر منصة (X) صادرة عن ٦٥ حساباً.

وصول المنشورات إلى ما يقارب ٣.٨٨ مليون مشاهدة، ما يعكس انتشاراً واسعاً ومتنوفاً في تغطية اللقاء.

إظهار سحابة الكلمات انتشاراً ملحوظاً لوسوم مثل #الدقم_يوابة_المستقبل التي تصدرت التفاعل الرقمي.

بلغت نسبة التفاعل الإيجابي ٢٩.٣% من مجمل التعليقات، مما يعكس مستوى رضا واهتمام مرتفع بما تم عرضه خلال اللقاء.

مرحلة التقييم الخارجي للجودة

باشترت الهيئة أعمال التقييم الخارجي لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 على مرحلتين. حيث ركزت المرحلة الأولى على مراجعة الجوانب النظامية والوثائقية، واختتمت بنتائج إيجابية عكست سلامة بناء النظام وتوافقه مع متطلبات المواصفة، إلى جانب رصد عدد محدود من الملاحظات وفرص التحسين والممارسات الجيدة، فيما ركزت المرحلة الثانية، على تقييم التطبيق العملي لنظام إدارة الجودة والعمليات التشغيلية في مختلف التقسيمات الإدارية، حيث أكدت نتائجها مستوى نضج وفاعلية تطبيق النظام.

وفي ضوء استكمال جميع مراحل بناء وتطبيق وتقييم نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015، تؤكد الهيئة أنها استوفت كافة متطلبات الحصول على شهادة المطابقة لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2015، وفقاً لمتطلبات الجهة المانحة، بما يعكس جاهزية الهيئة لاعتماد النظام بشكل مستدام، ويجسد التزامها المستمر بتحسين جودة الأداء المؤسسي والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وتحقيق رضا المستفيدين.



٨,٣ إدارة منصات الأفكار والابتكار

لتعزيز المشاركة المجتمعية والابتكار المؤسسي، فَعَلَت الهيئة عددًا من المنصات الرقمية، من أبرزها: تجاوب، شاركنا أفكارك، أفكارك تهمنا، وخلال الفترة من يناير حتى يوليو ٢٠٢٥م، استقبلت المنصات ٥٩ مقترحًا تطويريًا جاءت كالتالي.

- ٣٠ صنفت كمقترحات أفكار.
- ٢٩ استفسارًا تم إحالتها للجهات المختصة.
- ٣ مقترحات أُحيلت للإدارات المعنية.
- ٦ مقترحات لـ «مدائن».
- ٧ مقترحات لفريق دعم الابتكار للتقييم.

وبسببهم هذا النظام في تبني الأفكار المجدية وتحويلها إلى مبادرات عملية تساهم في تطوير الخدمات وتعزيز الكفاءة المؤسسية.

٨,٤ مشروع التصوير بتقنية ٣٦٠ درجة ونظارات الواقع الافتراضي

استلمت الهيئة في يوليو ٢٠٢٥م النسخة التجريبية لمشروع التصوير المتقدم باستخدام الطائرات المسيرة وتقنية ٣٦٠ درجة، والمصمم ليتكامل مع نظارات الواقع الافتراضي (VR).

وشمل المشروع تصوير أكثر من ١٣ موقعًا في المناطق الاقتصادية، لبيح تجربة بصرية تفاعلية تُمكن المستخدمين من استكشاف المواقع وكأنهم يتواجدون فيها فعليًا.

وقد تم تدشين النسخة الثانية من مشروع 360VR خلال معرض كومكس ٢٠٢٥م، إلى جانب المشاركة في عدد من المعارض والفعاليات، من بينها: معرض التطوير العقاري (مايو ٢٠٢٥م)، منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥م، ومعرض قمة عُمان للهيدروجين الأخضر ٢٠٢٥م.

كما تُوج المشروع بحصول الهيئة على جائزة الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٢٥ في فئة التحول الرقمي الحكومي، حيث يُعد المشروع أداة تسويقية مبتكرة تساهم في تمكين المستثمرين والمهتمين من استعراض مُمكنات البيئة الاستثمارية ونمط الحياة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، من خلال تجربة تفاعلية باستخدام نظارات الواقع الافتراضي.

وفي سياق تعزيز الاستفادة المؤسسية من المشروع، تم تنفيذ ورشة تعريفية لاستعراض المشروع على قسم الترويج وتنظيم الأعمال بالهيئة، إلى جانب إعداد استبيان لقياس تجربة المستخدمين وتقييم الأثر، بما يساهم في تطوير المشروع وتحسين مخرجاته المستقبلية.

ويمثل المشروع خطوة مبتكرة لدعم مجالات متعددة تشمل: الترويج السياحي، خدمات المستثمرين، التخطيط الحضري، التوثيق الثقافي، التعليم والتدريب، كما يساهم في تعزيز أدوات العرض والتواصل الحديثة، وتحسين قدرة المستثمرين والجهات المعنية على اتخاذ قرارات مبنية على تجارب واقعية.

٨,٢ مشروع "العميل الوهمي" لقياس جودة الخدمات

أطلقت الهيئة مشروع "العميل الوهمي" كإحدى أدوات التقييم المحايد لتجربة المستثمرين في المناطق التي تشرف عليها، بهدف قياس جودة الخدمات وفق ثلاث قنوات رئيسية: الخدمة الحضرية، الخدمة الهاتفية، الخدمة الإلكترونية.

ويتيح المشروع رصد نقاط القوة وفرص التحسين بدقة، وتحسين تجربة المستثمر عبر منهجية موضوعية تعتمد على سيناريوهات حقيقية، بما يعزز تنافسية بيئة الأعمال وجودة الخدمات المقدمة.

٩. المناطق الجديدة والتجمعات الاقتصادية

تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة توسيع نطاق التنمية الإقليمية عبر إنشاء وتطوير مناطق اقتصادية جديدة تواكب أولويات التنويع الاقتصادي وتعزز جاهزية المحافظات لاحتضان الاستثمارات النوعية، وقد شهد عام ٢٠٢٥ تقدماً ملموساً في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية واعتماد الأطر القانونية اللازمة، بما يمكن هذه المناطق من لعب دور محوري في تعزيز النمو الاقتصادي واللوجستي والصناعي.

ويعكس التقدم المحرز في منطقتي الظاهرة والروضة انتقالهما من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ التشغيلي والإطار القانوني المكتمل، بما يعزز جاهزيتهما لاستقطاب استثمارات استراتيجية، ويوشع دورهما في دعم التنمية الإقليمية، وخلق فرص عمل، وبناء منظومة اقتصادية متكاملة تواكب مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وفيما يأتي بيان أبرز التطورات في المناطق قيد التطوير خلال هذا العام:

٩.١ المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة

باشرة المقاول (ائتلاف الشركات العمانية - السعودية، شركة سيركا، وشركة بلادكو، وشركة جونك) الاعمال الانشائية لتنفيذ الطرق الرئيسية وقنوات تصريف المياه (الحزمة الأولى) وبلغ حجم الإنجاز الفعلي (١٣%) كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة الاعمال التي تم توقيها بإشراف الهيئة ضمن ملتقى الفرص الواعدة بين المقاول الرئيسي للحزمة الأولى و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت حوالي (٥.٧) مليون ~~ع.د~~ موزعة على عدد (١١) اتفاقية بمختلف الخدمات التي يتطلبها المشروع ليتجاوز إجمالي المبالغ المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٦.١) مليون ~~ع.د~~ والذي يمثل نسبة (٢٧%) من قيمة الاعمال الانشائية للمشروع منذ بدء المشروع في شهر نوفمبر ٢٠٢٥ بحيث تجاوز عدد العقود ٢١ عقد.

كما استكملت الهيئة متطلبات طرح مناقصة الحزمة الثانية المتعلقة بتنفيذ الطرق الداخلية وشبكات خدمات المرافق العامة ومن المتوقع طرحها خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

وفيما يخص مشروع الحزمة الثالثة من البنية الأساسية بالمنطقة - تنفيذ الميناء البري والمحجر البيطري فقد تم طرح المناقصة خلال عام ٢٠٢٥، ويجري تقييم العروض فنياً ومالياً بالإضافة إلى الهندسة القيمة للمشروع (Value Engineering). حيث سيتم تنفيذ المرحلة الأولى من الميناء البري بالمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة بتطوير البنية الأساسية لمساحة (٢٣٠) ألف متر مربع على مساحة الأرض المخصصة للمرحلة الأولى للميناء البري والبالغ (٨٦٠) ألف متر مربع شامل كافة المرافق اللازمة، بالإضافة إلى تطوير المرحلة الأولى من المحجر البيطري وتوفير التسهيلات اللازمة وفق أفضل الممارسات العالمية.

كما تم طرح مناقصة مشروع الحزمة الرابعة من البنية الأساسية بالمنطقة مشروع تنفيذ مجمع المباني الإدارية والتجارية، وتشمل الحزمة تنفيذ عدد من المباني التجارية والخدمية ومبنى المحطة الواحدة ومبنى الخدمات الطبية، ومن المتوقع إسناد المناقصة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

وفي إطار الأولوية التي يكتسبها مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، وفي إطار التشاور مع المجتمع المحلي وهو أحد أوجه تعزيز التعاون مع المحافظات، شكلت الزيارة التي قام بها معالي الشيخ الدكتور رئيس الهيئة الموقر في موقع المشروع بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٥، وبحضور سعادة الشيخ محافظ الظاهرة وعدد من المعنيين بالجهات الحكومية ذات العلاقة للاطلاع على برنامج تطوير المنطقة، محطة رئيسية للوقوف على برنامج تطوير المرحلة الأولى من مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالظاهرة وتوفير الحلول المناسبة للتحديات التي يواجهها المشروع بالتنسيق مع الجهات المختصة، هذا بالإضافة إلى أنه تم خلال الزيارة طرح عدد (١٥) وظيفة لأبناء المنطقة بالتنسيق مع وزارة العمل.

تم تنفيذ مشروع نظام طاقة شمسية هجين متنقل بالمنطقة يعمل بالطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪ خلال فصل الشتاء، وبنسبة ٧٠٪ طاقة شمسية مدعومة بالبطاريات و٣٠٪ مولدات ديزل كدعم خلال الفترة المسائية في فصل الصيف، بسعة نظام تبلغ ٥١٢ كيلوواط ذروة وسعة بطاريات ٧٨٨ كيلوواط ساعة وإنتاج يومي يبلغ ٢,٤٤٦ كيلوواط ساعة، وعلى مساحة ٤,٠٠٠ متر مربع وبمدة تنفيذ ثلاثة أيام، حيث يسهم المشروع في خفض الانبعاثات الكربونية بمعدل ٢٤.٨ طن شهرياً من ثاني أكسيد الكربون، ويحقق وفراً في التكاليف يصل إلى ٢٥ ٪، ويدعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وخطة الحياد الصغري ٢٠٥٠، وقد تم تنفيذه بالكامل بواسطة شركة AB Energy العمانية وبفريق عمل وطني ١٠٠٪، مع إتاحة لوحة بيانات رقمية لمتابعة إنتاج الطاقة وأداء النظام.

وقّعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة اتفاقية تطوير وتشغيل المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة مع شركة محضة للتطوير بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٢٥، لتطوير المرحلة الأولى على مساحة ١٤ كم² قابلة للتوسع إلى ٢٥ كم²، ولمدة تعاقدية تبلغ ٥٠ عامًا، وذلك بهدف دعم القطاعات الصناعية واللوجستية واستقطاب التقنيات المتقدمة.

كما صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٥/٨٨) بإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة في ولاية محضة، مما وفر لها إطاراً قانونياً متكاملًا مكنها من الانطلاق وتعزيز تنافسيتها على المستويين الإقليمي والدولي.

وتم استكمال المرحلتين الأولى والثانية من أعمال التطوير، والتي شملت دراسة السوق والجدوى الاقتصادية، وإعداد المخططات والتصاميم الهندسية، وفي هذا الإطار، بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة من خلال إعداد وثائق المناقصات وفق المراحل المعتمدة، وقد تم طرح مناقصة مشروع تنفيذ الأعمال الإنشائية لقنوات تصريف المياه السطحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة - المرحلة الأولى، بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، وهي حالياً في المرحلة النهائية للتقييم.

كما تم إسناد مناقصة الخدمات الاستشارية (الإشراف) لمشروع قنوات تصريف المياه السطحية - الحزمة الأولى، إلى شركة رينادريه بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥، على أن يبدأ تنفيذ أعمال الإشراف بعد تعيين المقاول المنفذ للمشروع.

وفيما يخص اتفاقية التطوير والتشغيل، جرى تسليم موقع المشروع للمطور عقب إصدار الرسم المساحي واعتماد المخطط الأولي، وذلك بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٥، كما عقدت الهيئة عددًا من الاجتماعات الفنية المشتركة مع المطور لمراجعة المخطط الشامل وتحديد متطلبات البنية الأساسية، وقد تم استلام جميع المستندات والتصاميم من قبل المطور وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية، إلى جانب اعتماد المخطط الشامل وخطة التطوير للمنطقة.

يُعد مشروع إنشاء أعمال البنية الأساسية للمنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي - المرحلة الأولى أحد المشاريع الاستراتيجية الداعمة للبنية الاقتصادية واللوجستية في سلطنة عُمان، حيث أُسند العقد في ٣١ يوليو ٢٠٢٤، وتم تسليم الموقع وبدء التنفيذ الفعلي خلال شهر أغسطس ٢٠٢٤ وفق برنامج تنفيذي معتمد والذي بلغت نسبة الإنجاز الفعلي للمشروع ٧٢.٦٨% حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥. وقد شمل نطاق الأعمال تنفيذ البنية الأساسية المتكاملة من طرق داخلية، وشبكات مياه وري وإطفاء، وصرف صحي، وكهرباء، واتصالات، إضافة إلى المباني الجمركية وبوابات الدخول والخروج، وقد تم تحديد تاريخ الانتهاء المتوقع للمشروع في النصف الأول من ٢٠٢٦.

تم إنجاز جزء كبير من الأعمال الميدانية، حيث تم استكمال أعمال الردم وطبقات التربة التحتية في معظم الطرق، وتمديد شبكات المياه والري والإطفاء، وشبكات الصرف الصحي ومناهلها في أغلب المواقع، كما تم تنفيذ شبكات الكهرباء ذات الجهود العالية والمنخفض في عدة قطاعات رئيسية، إلى جانب استكمال طبقات الأساس الأسفلتي في عدد من الطرق، وتنفيذ الحواجز الخرسانية الواقية في مواقع متعددة.

وعلى مستوى المباني، حقق المبنى الجمركي تقدماً كبيراً في أعمال الهيكل والبلوك مع استمرار أعمال التشطيبات الإنشائية، كما تتواصل أعمال مباني البوابات، وأساسات السور الأمني. ويعكس هذا التقدم حجم الأعمال المنجزة على الأرض، ويؤكد أن المشروع يسير بخطوات واضحة نحو استكمال مكونات البنية الأساسية للمنطقة الحرة، بما يدعم جاهزيتها التشغيلية المستقبلية.

تشرف الهيئة حالياً على ثلاثة تجمعات اقتصادية متكاملة تمثل ركيزة أساسية لتعزيز التنويع الاقتصادي ودعم سلاسل القيمة في عدد من القطاعات الاستراتيجية، وهي التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد والألمنيوم وتجمع التعدين.

يقع التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقد دخل مرحلة التنفيذ في أكتوبر ٢٠٢٥ من خلال تعيين الاستشاري، مع تحقيق تقدم ملحوظ في مراحل التطوير الاستراتيجي وإنجاز نحو ٨٠% من المرحلة الثانية، تمهيداً للانتقال إلى إعداد المخطط الرئيسي وجذب الاستثمار في مطلع عام ٢٠٢٦.

أما التجمع الاقتصادي المتكامل للألمنيوم فيقع في مدينة صحر الصناعية، حيث تم إسناد الدراسات الاستشارية في نوفمبر ٢٠٢٥، ويجري حالياً تنفيذ مرحلتين الفكرة والدراسة الأولية والتخطيط المبدئي، مع بلوغ نسبة الإنجاز نحو ٢٠% في إطار مواءمة المشروع مع الاستراتيجيات الوطنية وتقييم القطاع.

وفيما يتعلق بالتجمع الاقتصادي لتعدين في ولاية شليم، فقد طرحت الهيئة مناقصة الدراسات الاستشارية في يونيو ٢٠٢٥، وشملت الأعمال دراسات السوق والجدوى والمخطط العام والتصاميم التفصيلية للمرحلة الأولى، إضافة إلى تنفيذ زيارة ميدانية للموقع للوقوف على متطلبات المشروع.





ثالثاً

المنطقة الاقتصادية
الخاصة بالدقم

١. بيئة الأعمال والاستثمار

١,١ مشاريع البنية الأساسية المكتملة

الإنجاز لغاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥م

اسم المشروع

<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ برامج الري والتسميد والتقليم وفق الجداول المعتمدة. استبدال النباتات التالفة وتحسين التنسيق العام للمواقع. صيانة أنظمة الري والمرافق المرتبطة بالحدائق. التأكد من التزام المشغل بأعمال النظافة وإزالة الأعشاب بشكل منتظم. 	أعمال حديقة الحي التجاري (بمساحة ١٣٠٠٠ متر مربع)
<ul style="list-style-type: none"> تم الانتهاء من تنفيذ شبكة طرق داخلية بطول ١٣ كم متصلة بـ٩ وصلات خارجية، على مساحة ١.٠٨ كم، وتتضمن ٧ تقاطعات مزودة بإشارات مرورية، إضافة إلى شبكتي تصريف مياه أمطار و صرف صحي. 	مشروع الطرق الداخلية للحي التجاري بالدقم
<ul style="list-style-type: none"> تم حصر الأشجار المفقودة واستبدالها بزراعة أشجار جديدة. تم صيانة خزان ماء رقم ٢ نتيجة تراكم الشوائب من محطة الصرف الصحي وانسداد أنبوب السحب للمضخة. زيارة محطات معالجة مياه الصرف الصحي بالتنسيق مع دائرة الاستدامة البيئية للتأكد من صحة الأعمال التشغيلية، تحت إشراف فريق مختص من شركة نماء. متابعة جاهزية أنظمة الري لتفادي أي أعطال وضمان سرعة الإصلاح. 	شارع المطار، شارع السلطان قابوس وشارع الخدمات
<ul style="list-style-type: none"> وهو أحد أجزاء طريق السلطان سعيد بن تيمور، ويستهدف ربط وسط المدينة بمطار الدقم ومنطقة تخزين النفط ومشروعات الطاقة المتجددة. 	ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (الطريق الوطني رقم ٣٢ الجنوبي)
<ul style="list-style-type: none"> لتسهيل الوصول إلى مصفاة الدقم ومشروعات الصناعات الثقيلة، وتسهيل حركة المرور أمام القادمين إلى المنطقة عبر طريق سناو - محوت - الدقم 	استكمال ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور من جهة الشمال
<ul style="list-style-type: none"> يستهدف إلى ربط محطة تخزين النفط ومشروعات الطاقة النظيفة ومنطقة الصناعات السمكية والغذائية بمركز مدينة الدقم. هذا بالإضافة إلى اكتمال الأعمال في الطرق الداخلية بحي صاي التجاري الجديد، وبدء تنفيذ الطريق الساحلي المزدوج في المنطقة السياحية، ليربطها بميناء الصيد البحري ومجمع الصناعات السمكية والغذائية. 	افتتاح ازدواجية طريق رأس مركز

١,٢ مشاريع البنية الأساسية الجاري تنفيذها بالمنطقة

نسبة الإنجاز لغاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥م

اسم المشروع

مشاريع الطرق	
٩٨.٢٠%	مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (الجنوبي) بطول حوالي ١٤ كيلومتر
٦٣.٥٨%	مشروع ازدواجية الطريق الوطني (NR32 Ph2) المرحلة الثانية بطول حوالي ١١ كيلومتر
٨٩.٦٢%	مشروع ازدواجية الطريق الوطني (NR32 Ph1) المرحلة الأولى بطول حوالي ١٦ كيلومتر
٩٨.٢٥%	مشروع الطرق في منطقة الصناعات الخفيفة والمتوسطة
١%	انشاء الطريق الساحلي ومنطقة الأعمال المركزية (CBD) بالدقم
المشاريع الأخرى	
١٠٠%	مشروع تصميم وبناء مرافق مجتمعية ذات نمط حياة ترفيهية في المنطقة الاقتصادية
مشاريع التشجير قيد التنفيذ	
٦٣%	المشغل الزراعي على مساحة ٥٠٠٠ متر مربع
٧٩%	شارع صاي والشارع السياحي
١٣%	تشغيل وصيانة أعمال تشجير المرحلة الأولى بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

١,٣ مشاريع في مرحلة التناقص

الموقف التنفيذي لغاية ديسمبر ٢٠٢٥م

اسم المشروع

تقييم عروض المقدمة للإنشاء	انشاء وتنفيذ مرافق البنية العلوية بميناء الصيد البحري متعدد الأغراض
تقييم عروض المقدمة للإشراف	الخدمات الاستشارية للإشراف على إنشاء الطرق والبنية الأساسية لمنطقة الصناعات السمكية في الدقم - المرحلة الأولى
تقييم عروض المقدمة للإنشاء	مشروع انشاء الطرق والبنية الأساسية لمنطقة الصناعات السمكية في الدقم - المرحلة الأولى
الانتهاء من مستندات المناقصة	خدمات استشارية للإشراف على تنفيذ أعمال إنشاء الطرق الداخلية ذات الأولوية للقطع ١٣ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٠ و ٦١ بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
مرحلة طرح المناقصة	إنشاء الطرق الداخلية ذات الأولوية للقطع رقم ١٣ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٠ و ٦١ بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
في مرحلة ما قبل التناقص	خدمات استشارية لتصميم الطرق الداخلية في المنطقة التجارية (شمال صاي).
مرحلة الاسناد	إنشاء الطرق الداخلية في المنطقة التجارية (القطعة ٥٢ - ميسان)
في مرحلة تقييم العروض لترسية المشروع	مشروع التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد

٢. بيئة الأعمال والاستثمار

٢,١ استثمارات القطاع الخاص

يشير حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به حتى نهاية عام ٢٠٢٥ (٦.٣٩٤) مليار AED ، تم توقيع عدد (١٤) اتفاقية بقيمة إجمالية استثمارية وقدرها (٩٤,٣٤٠,٠٠٠) منها (١٣) اتفاقية في القطاع الصناعي. كما تم إصدار (٤٢٧) ترخيصاً لمزاولة الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٢٥، توزعت كالتالي:

القطاع	عدد التراخيص
سياحي	٢
صناعي	٦٥
تجاري	٣٦٠

بينما بلغت طلبات الاستثمار الواردة خلال العام ٢٠٢٥ (١٧) طلب استثمار توزعت في القطاعات التالية:

القطاع	عدد التراخيص
صناعي	٩
صناعي سمكي	٣
سياحي	١
مرافق خدمية/ حكومية	٤

٢,٢ أهم مستجدات مشاريع القطاع الخاص

اسم المشروع	ميسان سكوير الدقم
وصف المشروع	مشروع إنشاء مجمع أعمال متكامل، حيث يتكون في المرحلة الأولى من عدد من المباني تستغل مكاتب للأعمال، والمرحلة الثانية تتكون من عدد أربعة مباني سكنية
نسبة الإنجاز الفعلي حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥	المرحلة الأولى ٥٧.٨٧% حتى نهاية أكتوبر المرحلة الثانية ٢٠% حتى نهاية أكتوبر



٣.٣. المحطة الواحدة

٣,١ السجلات التجارية

سجل تجاري (جديد) - مقرر رئيسي	سجل تجاري (تجديد) - مقرر رئيسي	سجل تجاري فرع	فرع شركة أجنبية
٣٤٧	٩٨	٥١	١٠
المجموع ٥٠٧			

٣,٢ الخدمات العامة

تصريح مخيم عمال	البطاقات الصحية	اللوائح الارشادية والإعلانية والتجارية	عقود الإيجار
٤	١٠٩	٩	٣٨٣
إلغاء عقود الإيجار	التراخيص التعدينية	موردي الخدمات	تصريح فرق الفن الراقي
٦١	١٣	٢٨	٣
المجموع ١٠١			

اسم المشروع	وصف المشروع	الموقف التنفيذي	نسبة الإنجاز الفعلي حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥
مشروع فالكون للحديد الأخضر	مشروع إنشاء مصنع الحديد الاخضر بمنطقة ميناء الدقم	الأعمال الإنشائية مستمرة في الموقع لمرحلة الأساسات والأعمال التحضيرية الأخرى يتم تسليم المخططات الهندسية حسب التوفر، يواجه المشروع بعض الصعوبات بسبب تغيير المخططات للوصول إلى أعلى قدر من الكفاءة، وتم إصدار مجموعة من تصاريح عدم الممانعة للبدء بأعمال الأساسات. تم مؤخرا تغيير اسم الشركة إلى جنرال الدقم للحديد	مصنع الحديد: ٢٦.٨٩% رصيف التصدير: ٣٤.٣٩%

اسم المشروع	وصف المشروع	الموقف التنفيذي	نسبة الإنجاز الفعلي حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥
مشروع ACME (للاطاقة المتجددة)	تطوير مشروع الأمونيا الخضراء بطاقة إنتاجية ٣٣٠٠ طن متري في اليوم، وسيتم تطوير المشروع على مرحلتين: المرحلة الأولى مصنع أمونيا بقدرة ٣٠٠ مليون طن في اليوم، والمرحلة الثانية: مصنع الأمونيا بطاقة ٣٠٠ طن في اليوم	تم إصدار تصريح بناء لعدد من المباني الإدارية والمرافق المتعلقة بالمشروع، بالإضافة إلى إصدار عدم ممانعة لأعمال جرف الطريق المؤدي إلى محطة الضخ، علاوة على ذلك تم إصدار الموافقة للبدء بأعمال الحفر لبعض الوحدات	٥٠.٥%

تم في منتصف ٢٠٢٥ الإعلان عن تحديث المرحلة الأولى لمشروع موارد توربين المتخصص في تصنيع توربينات الرياح ومكوناتها و بقيمة استثمارية تتجاوز ٧٠ مليون **ع.د** (ما يزيد عن ١٥٠ دولاراً أمريكياً). يشمل المصنع خلال مرحلته الأولى إنتاج ما يقارب ١٠٠ توربين ومكوناتها أي ما يعادل الطاقة الانتاجية السنوية بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ميجاوات، ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري خلال الربع الرابع ٢٠٢٦/الربع الأول من ٢٠٢٧، مما يعزز جهود سلطنة عُمان في توطيد تكنولوجيا الطاقة المتجددة و تعزيز سلاسل التوريد نحو الدفع بالمنظومة الوطنية لمشاريع الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف سلطنة عمان للتقليل من الانبعاثات الكربونية والحياد الكربوني الصفري ٢٠٥٠، كما يهدف المشروع إلى دعم مشاريع طاقة الرياح المستقبلية في سلطنة عُمان وتوفير توربينات عالية الكفاءة للأسواق المحلية والعالمية، كما يشمل المشروع تعزيز المحتوى المحلي، نقل المعرفة، وإرساء شراكات استراتيجية مع شركات دولية، مثل مجموعة "شنغهاي إلكترونيك".

٤. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إقامة برامج تثقيفية وتوعوية وترفيهية للمجتمع المحلي في المناطق التي تشرف عليها الهيئة شملت:

- تنفيذ ملتقى تكنولوجيا المستقبل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
- تنفيذ هاكاثون الدقم لعدد ١٠ فرق في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
- تنفيذ ملتقى الدقم الرياضي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بمشاركة ١٩ مؤسسة وأكثر من ٨٠٠ لاعب.
- تنفيذ فعالية تمكين المرأة العمانية في قطاع صناعة وخياطة الملابس في المنطقة الحرة بصلالة.

متابعة تنفيذ مبنى جمعية المرأة العمانية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: ساهمت الهيئة في مشروع جمعية المرأة العمانية بالدقم بمبلغ وقدره تسعمائة ألف ر.ع. ، على أن يتم تضمينه في الخطة الخمسية القادمة، أما بقية المبلغ فيتم بدعم من قبل الشركات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث بلغت نسبة الانجاز حوالي ٣٠%.

الإشراف على تنفيذ نسبة ٥٠% من أعمال مضمار الهجن بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: وقعت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اتفاقية تعاون مع شركة فولكون للحديد الأخضر لتمويل تشييد ميدان لسباقات الهجن بتكلفة ٣٥٠ ألف ر.ع.

إقامة ملتقى التعليم والفرص المهنية: بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم للصفوف من (٩-١٢).

- تم التنسيق لتنفيذ حملة صيف آمن ووقاية من الحرائق بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

إقامة منفذ تسويقي للأسر المنتجة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية:

- تم الاجتماع مع المختصين بوزارة التنمية الاجتماعية، وتم افادتهم باختيار موقع المنفذ بحي صاي التجاري، ويجري حالياً التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، وتقدر نسبة الإنجاز ٢٠%.
- جاري التنسيق مع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة تطوير لرفع تصوّر عن الخدمات التي ستكون في ممشى حي صاي التجاري، وتمويلها من قبل المؤسسات العاملة بالمنطقة، حيث بلغت نسبة الإنجاز ٢٠%.

٧٠

خدمات المرافق

٦

سياحي

١

مكاتب/تجاري

٦

صناعي

١٩

الإجمالي ٣٢

٣,٤ تأشيرات المستثمرين و تراخيص العمل

الإجمالي ١٥٦٢

تراخيص العمل

١٤٨٥

تأشيرات المستثمرين

٧٧

٦٩

التقرير السنوي ٢٠٢٥



٥. مشاريع نمط الحياة بالمنطقة

٥,١ منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥

انطلقت في ٢٧ أكتوبر أعمال منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥ في نسخته الثانية تحت شعار "الدقم تقود التغيير" بمشاركة أكثر من ٤٠٠ مشارك و٥٤ متحدثاً من داخل سلطنة عُمان وخارجها، وركز على السياحة المتكاملة، التصنيع الأخضر، والمدن الذكية، واستعرض فرص الاستثمار في الدقم، خصوصاً في الطاقة المتجددة والهيدروجين والخدمات اللوجستية، ويدعم المنتدى توجهات سلطنة عُمان نحو تنمية المشروعات النوعية واستكشاف الفرص الاستثمارية في الدقم، خاصة في الصناعات الخضراء والهيدروجين والخدمات اللوجستية، كما أن المنتدى يركز في هذه النسخة على جودة الحياة في الدقم وتطوير المنتجات والخدمات التي تميز المنطقة عالمياً، وقد شهد المنتدى توقيع شراكات استراتيجية، إضافة إلى جلسات ناقشت الابتكار، التنمية الحضرية، والتقنيات الذكية ودورها في تمكين المجتمعات ودعم النمو المستدام حيث اختتم المنتدى في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، وركزت جلساته على التطوير الحضري من الصفر، الجاهزية للمستقبل عبر التقنيات الذكية، استقطاب المواهب، وتمكين المجتمعات من خلال التنمية السياحية.

وأكد المنتدى توافق توجهات الدقم مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، ودور الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في تعزيز التصنيع والابتكار، إلى جانب إبراز الموقع الاستراتيجي للدقم كمركز لوجستي وصناعي وسياحي واعد يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

٥,٢ مشروع أعمال التشجير وأنظمة الري

وتواصل إدارة المنطقة تنفيذ خططها لزيادة الرقعة الخضراء، حيث استكملت مرحلتين من مراحل خطط زيادة الرقعة الخضراء المرحلة التحضيرية والمرحلة الأولى، عبر تشجير الطرق الرئيسية والفرعية وإنشاء الحدائق وربطها بأنظمة ري حديثة، وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز جمالية المنطقة وتوفير بيئة ملائمة للعيش والعمل، مما يجعلها متنفساً للمواطنين والمقيمين والمستثمرين.

المرحلة التحضيرية من أعمال التشجير وأنظمة الري (٢٠١٥-٢٠٢١)

انطلقت أعمال التشجير والري عام ٢٠١٥م، وشملت زراعة أكثر من ٣,٤٤ شجرة وشجيرة، وتطوير نحو ٢٤,٧٦٠ متر مربع من المسطحات الخضراء، ضمن عدد من المشاريع والمبادرات التي نفذتها الهيئة.

تشجير شارع السلطان سعيد بن تيمور (الشارع الوطني ٣٢ - صاي):

- تمت زراعة ٢,٤٥٠ شجرة وشجيرة وأكثر من ٢٤,٥٠٠ متر مربع من المساحات الخضراء موزعة على أربعة مواقع (تقاطعات مرورية) أثناء إنشاء الشارع عام ٢٠١٦م.
- تركيب نظام ري حديث يتضمن خزان بسعة ١,٠٠٠ متر مكعب مع غرفة مضخات وغرفة تحكم لري المزروعات.
- أضيفت مجموعة جديدة من الأشجار في الموقع نفسه لتعزيز الغطاء النباتي العام الماضي.

إنشاء شبكة توصيل المياه المعالجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي في قرية النهضة إلى خزان الري في منطقة صاي:

في عام ٢٠٢١م تم تنفيذ مشروع شبكة أنابيب لنقل المياه المعالجة من محطة معالجة الصرف الصحي بقرية النهضة العمالية إلى خزان الري في منطقة صاي، وذلك بهدف الاستفادة من المياه المعالجة في زيادة الرقعة الخضراء وخفض تكاليف التشغيل عبر الاستغناء عن نقل المياه بالصحاري. شملت الأعمال تصميم وتنفيذ شبكة أنابيب بطول يزيد عن ٧ كيلومترات مع ملحقاتها، إضافة إلى مضخات وغرفة تشغيل بجانب المحطة لنقل ما يقارب من ٧٠٠ متر مكعب يومياً إلى خزان الري.

تشجير شارع صاي والشارع السياحي:

تمت زراعة أكثر من ٩٠٠ شجرة على جانبي شارع صاي (٤.٣ كم) والشارع السياحي (٤.٤ كم) ابتداءً من التقاطع الثاني بشارع السلطان سعيد بن تيمور وحتى دوار المنتجات، وقد استمرت عمليات الزراعة بدعم من المشاتل الحكومية التي تولت تزويد الهيئة بالأشجار المزروعة منها شجر الغاف والسدر العماني ونخيل مروحة الصحراء وشجرة الكازورينا والبونسيانا ليصل مجموع الأشجار ٩٤٠ شجرة ويتم ري هذه الأشجار عن طريق ناقلات المياه حالياً بسبب عدم وجود شبكة ري على طول الشارع مع وجود خطة لربطها بنظام ري حديث مستقبلاً عند توفر الموازنة المطلوبة مع توسع التشجير على الشارعين والاحياء المجاورة لهما .



إنشاء المشتل الزراعي الخاص بإدارة المنطقة:

تم إنشاء المشتل عام ٢٠٢٢م على مساحة ٥,٠٠٠ متر مربع ويضم منطقة تشتيل ورعاية الأشجار، مخزناً للأدوات، ومكتباً للإدارة مع نظام ري يدوي، وفي ٢٠٢٣م بدأ تشغيله بإنتاج أكثر من ١١,٠٠٠ شتلة تمثل أكثر من ٣٠ صنفاً من أشجار الزينة والمثمرة، تُستخدم هذه الشتلات في زيادة الرقعة الخضراء عبر استبدال الأشجار الميتة ودعم المبادرات البيئية، إضافةً إلى تعزيز الوعي الزراعي لدى المواطنين والمقيمين وتشجيعهم على المساهمة في الاستدامة.

إنشاء خزانات ري على شارع السلطان قابوس وربطها بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الصناعات الخفيفة:

في عام ٢٠٢٢م تم إنشاء خزائين للري بسعة ٥٠٠ متر مكعب لكل خزان لدعم أعمال التشجير في المواقع القريبة، مع ربطهما بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة في منطقة الصناعات الخفيفة بهدف استغلال المياه المعالجة في ري الأشجار وتقليل الاعتماد على مصادر بديلة.

تطوير منتزه الشاطئ في المنطقة السياحية

تم إنشاء منتزه الشاطئ في بداية ٢٠٢١م بزيادة ٦٠ شجرة نارجيل داخل المنتزه وعلى جزء من شاطئ الدقم. وفي ٢٠٢٤م جرى تطوير المنتزه بتركيب نظام ري حديث مع خزانات، وزراعة أكثر من ١,٧٠٠ شجرة وشجيرة، إضافةً إلى إنشاء مرافق عامة تشمل مواقع للشوي، مغاسل، إنارة بالطاقة الشمسية، ومظلات للجلوس، يتم حالياً تزويد خزانات الري بالمياه عبر ناقلات المياه لبعيد محطات المعالجة عن الموقع.

التشجير على شارع المطار

في عام ٢٠٢٣م تم تنفيذ أعمال التشجير على طول شارع المطار (٤.٥ كم) إضافةً إلى دوار السلامة، حيث تمت زراعة ما يقارب ٣,٧٠٠ شجرة وشجيرة مع تغطية أكثر من ٥,١٠٠ متر مربع من المساحات الخضراء. كما جرى تركيب نظام ري متكامل وربطه بخزان ومضخات الري في مطار الدقم لضمان استدامة الري. وتتنوع الأشجار والمساحات الخضراء المزروعة في هذا الموقع منها العليق البحري والكرديّة البحري، الجهنمية متعددة الألوان والجليد البلوري وغيرها من الأشجار.

التشجير على شارع السلطان قابوس بن سعيد

منذ عام ٢٠٢٢م وحتى بداية ٢٠٢٥م، نُفذت أعمال التشجير على جانبي شارع السلطان قابوس بن سعيد (١٦.٦ كم)، إضافةً إلى ٣ دوارات (دوار الميناء، دوار الهيئة، ودوار المعارض). وقد شملت الأعمال زراعة ما يقارب ٢,٤٧٥ شجرة وتغطية أكثر من ١١,٨٠٠ متر مربع بالمساحات الخضراء، كما تم تركيب نظام ري حديث وذكي يتضمن مضخات ري، غرفتين للمضخات، وغرفتين للتحكم، وتتنوع الأشجار والمساحات الخضراء المزروعة في هذا الموقع بعدة أصناف.

التشجير على شارع الخدمات بحي المعارض (أمام مبنى إدارة المنطقة)

في عام ٢٠٢٤م تم الانتهاء من أعمال التشجير على طول الشارع (بطول ٤ كم) إضافةً إلى دوار واحد، حيث تمت زراعة ما يقارب ٣٥٠ شجرة وزراعة أكثر من ١,٣١٥ متر مربع من المساحات الخضراء، كما تم تركيب شبكة ري وربطها بنظام الري القائم في شارع السلطان قابوس بن سعيد وتضم الأعمال تشكيلة متنوعة من الأشجار والمساحات الخضراء.

حديقة الحي التجاري بصاي

تم إنشاء حديقة الحي التجاري على مساحة ١٣,٠٠٠ متر مربع وافتتاحها في ٢٠٢٤م، وتقع في قلب صاي ضمن موقع حيوي يتصل بالمناطق التجارية والسكنية عبر طرق للمشاة والدراجات ووسائل النقل المختلفة.

تتضمن الحديقة مرافق متكاملة تشمل:

- مسطحات خضراء بمساحة تفوق ٥,٨٠٠ متر مربع وزراعة أكثر من ١٢٥ شجرة.
- نظام ري حديث مزود بخزانات ومضخات.
- ٨ جلسات مظلة للتجمع العائلي، مع دورات مياه للرجال والنساء.
- مشى بطول يتجاوز ١,٥٠٠ متر وممر خاص بالسكوتر الكهربائي.
- مناطق ألعاب للأطفال (عدد ٢) ومنطقة رياضية مجهزة بـ ٤ أجهزة رياضية.
- ملعب متعدد الأغراض بمساحة ٨٠٠ متر مربع لكرة القدم والسلة والتنس والفعاليات، مع إضاءة مخصصة.
- ملعب كرة طائرة شاطئية بمساحة ٢٠٠ متر مربع.
- منطقتان مخصصتان للعربات المتحركة لبيع الطعام.
- شاشتا عرض خارجية (عدد ٢)، مع تجهيزات سماعات، كاميرات مراقبة، وإمكانية ربط Wi-Fi مستقبلاً. وتتنوع الأشجار المزروعة والمساحات الخضراء في الحديقة لتشمل شجر الكازورينا والبونسايانا وزهور مزسومية والعديد من الأشجار المتنوعة.

التشجير على الشارع الوطني رقم ٣٢ - المرحلة الأولى (قيد التنفيذ)

يُجرى حالياً تنفيذ أعمال التشجير على جانبي الطريق والتقاطعات الرئيسية بزراعة أكثر من ٥,٠٠٠ شجرة وشجيرة وتغطية ما يزيد عن ٦,٠٠٠ متر مربع من المساحات الخضراء، كما يتم تركيب شبكة ري حديثة وإنشاء خزانات ري مرتبطة بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي القديمة عبر مقاول المشروع، ومن المخطط الانتهاء من الأعمال في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥م.

التشجير على الشارع الوطني رقم ٣٢ - المرحلة الثانية (قيد التنفيذ)

تُنفذ حالياً أعمال التشجير على جانبي الطريق والتقاطعات الرئيسية بزراعة ما يزيد عن ٨,٠٠٠ شجرة وشجيرة، إلى جانب أكثر من ١,٠٠٠ متر مربع من المساحات الخضراء، وتشمل الأعمال تركيب شبكة ري حديثة وإنشاء خزانات ري مرتبطة بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي القديمة عبر مقاول المشروع، مع خطة للانتهاء من المشروع في الربع الأول من عام ٢٠٢٦م.



نفذت الهيئة مشروع تصميم وإنشاء مجمع ترفيهي مجتمعي متعدد الأغراض بمساحة بناء تُقدَّر بحوالي ١٥٠٠ متر مربع والذي يساهم في تعزيز نمط الحياة الاجتماعية ويخدم سكان وموظفي المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث يوفّر المشروع بيئة متكاملة تتيح فرص التواصل والتفاعل الاجتماعي ضمن إطار من الراحة والترفيه، مع إمكانية الاستمتاع بإطلالات طبيعية مميزة والوصول المباشر إلى الساحل. يضم المجمع مجموعة من المرافق الحيوية تشمل:

١. مطاعم، مقاهي، ومنافذ تجارية متنوعة تلبي مختلف الأذواق.
٢. جلسات داخلية وخارجية مريحة بتصاميم تعزز الطابع الاجتماعي.
٣. مساحات مخصصة للاجتماعات، العروض، والفعاليات المجتمعية.
٤. مناطق ألعاب آمنة ومجهزة للأطفال.
٥. مساحات خضراء مزروعة بالأشجار والنباتات الطبيعية تعزز من جمالية المكان.
٦. مرافق خدمية متكاملة تشمل مواقف سيارات وخدمات مساندة أخرى.

وقد بدأت أعمال تنفيذ المشروع على أرض الواقع بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٢٤م، وبلغت نسبة الإنجاز حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ حوالي ٩٥%، وذلك وفق الجدول الزمني المعتمد ومعايير الجودة والاستدامة المعتمدة في التنفيذ.



٦. الشؤون البيئية والخدمات

٦.١ زيارات التفتيش البيئي

مؤشر التفتيش	
٤	عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الدائرة
٥٧٤	عدد الزيارات الميدانية الروتينية التي تم إجراؤها
٤٣٨	عدد الزيارات الميدانية المفاجئة التي تم إجراؤها
٢٥	عدد الزيارات الميدانية المشتركة مع القطاع الحكومي
٣	عدد جميع الزيارات الميدانية التي تم إجراؤها في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة وأحكام البيئة الاستثمارية
٧٥٢	عدد تقارير الزيارات
٥٣٧	عدد الشركات الملتزمة باللوائح والقوانين والأنظمة
٤٣	عدد الشركات غير الملتزمة
٥٢	عدد الشكاوى المستلمة
٦	عدد الحوادث في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة
٦	عدد التحقيقات في الحوادث
١١	عدد المخالفات الصادرة
٣٤	عدد الانذارات الصادرة
٧	عدد الأنشطة والبرامج والمبادرات لحماية البيئة

٦.٢ التصاريح والتراخيص البيئية



٦.٣ الدراسات البيئية

قامت إدارة المنطقة بمراجعة وتقييم طلبات المشاريع بهدف تحديد الحاجة إلى الدراسات البيئية وتقييم التأثيرات البيئية المحتملة للمشاريع



٦.٤ الرصد البيئي ومكافحة التلوث

٧٨ التقارير التي تم تقييمها

٧٨ تقارير الرصد البيئي المستلمة

٦.٥ تنظيم قطاع الكهرباء

المحطة	النوع	السعة الكهربائية	الاستهلاك	الحالة	الملاحظات
المحطة الشبكية ذات السعة 33KV/132/400	محطة شبكية	MW 1,000	60 MW	يعمل	نقطة الاتصال الرئيسية بالشبكة
محطات فرعية	محطات توزيع فرعية	MW 1,000	60 MW	يعمل	إجمالي ٢١ محطة فرعية
القدرة الإنتاجية لمصفاة الدقم	محطة إنتاج	326 MW	95 MW	يعمل	تغذية مشروع مصفاة الدقم وخزانات النفط في رأس مركز
(OETC) محطة شبكة منطقة الصناعات التعدينية	محطة شبكية	500 MW	-	تحت الانشاء	-
محطة توليد كهرباء بالغاز الطبيعي	محطة إنتاج	1700 MW	-	تحت الانشاء	بالقرب من شبكة 400KV

٧. مؤشرات الطيران

بلغ عدد المسافرين عبر مطار الدقم (٦٥,٠٧٥) مسافر خلال عام ٢٠٢٥ منهم (٣٤٩) مسافر محول لجهات أخرى بزيادة وقدرها (٦.٥%) والبالغ عددهم (٦١٠٩) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

٨. التبادل التجاري عبر ميناء الدقم

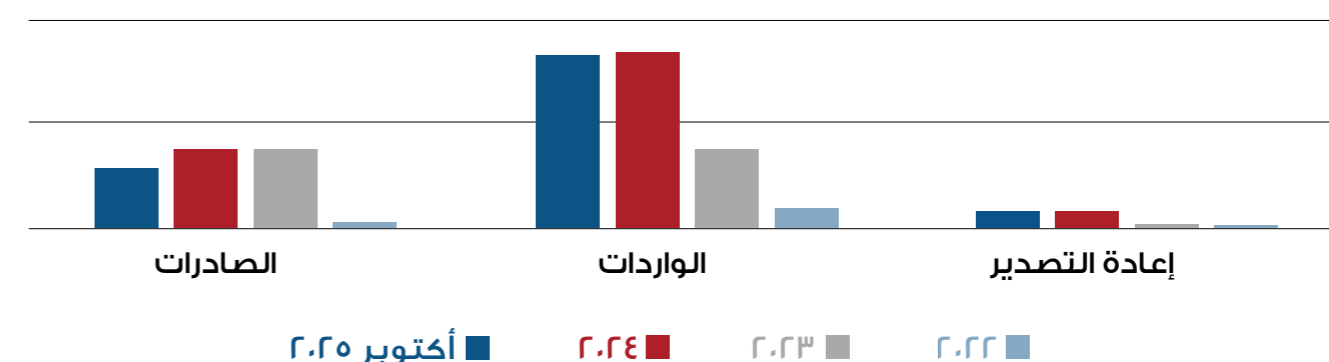
التبادل التجاري			
السنة	الصادرات	الواردات	إعادة التصدير
أكتوبر ٢٠٢٥	٥٩١,١١٩,٥٠٩	١,٦٧١,٤٥٢,٢٧٧	١٦٥,٤٦١,٦٩٩
٢٠٢٤	٧٦٢,٨٦٠,٢٤٣	١,٦٩٩,٥٢٣,٨٣٢	١٦٣,٦٣٥,٠٠٧
٢٠٢٣	٧٨١,٨٢٥,٦٥٤	٧٧٨,٤٦٥,٠٤٤	٣٨,٦٩٧,٧٨٤
٢٠٢٢	٤١,٥٤٧,٦٨٥	١٩٩,٦٩٠,٤٩٥	٢٦,٣٠٥,٥٠٨

شهدت الصادرات في ميناء الدقم ارتفاعاً كبيراً من ٤١.٥ مليون ع.د. في ٢٠٢٢ إلى أكثر من ٧٨٠ مليون ع.د. في ٢٠٢٣ ثم استقرت نسبياً في عام ٢٠٢٤ عند ٧٦٢ مليون ع.د. ، كما سجلت الصادرات حتى أكتوبر من ٢٠٢٥ (٥٩١) مليون ع.د. مما يشير إلى إمكانية الاستمرار في الارتفاع لغاية نهاية العام.

تظهر الواردات في ميناء الدقم نمواً مستمراً، حيث ارتفعت من ١٩٩ مليون ع.د. في ٢٠٢٢ إلى نحو ١.٧ مليار ع.د. في ٢٠٢٤ مع توقع أن يتجاوز إجمالي الواردات في ٢٠٢٥ مستويات العام السابق إذا استمر بالتيرة نفسها.

بلغت إعادة التصدير في ميناء الدقم ذروتها في عام ٢٠٢٤ بقيمة ١٦٣ مليون ع.د. ، بينما أظهرت البيانات حتى أكتوبر ارتفاع مما يشير إلى زيادة كبيرة بنهاية السنة .

الحركة الجمركية في ميناء الدقم



رابعاً
المناطق الحرة



٢. بيئة الأعمال والاستثمار

٢,١ استثمارات القطاع الخاص

وفقاً لبيانات الاستثمار الصادرة عن شركة المنطقة الحرة بصحار، بلغ حجم الاستثمار المضاف الملتزم به من قبل القطاع الخاص بالمنطقة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥م (٣٧١ مليون ع.د.) بواقع عدد (٧) اتفاقيات كانت كلها في القطاع الصناعي ليبلغ الاستثمار التراكمي (١.٦٨٩) مليار ع.د.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الحرة بصحار تعاملت مع (٣٠١) طلب استثمار للعام، توزعت كالتالي:

٢٥
قطاع الطاقة النظيفة

٢٧٦
قطاع صناعي

٢,٢ مشاريع القطاع الخاص المكتملة

١٠٠% شركة جنرال للتدوير
١٠٠% توسعة الماكابول
١٠٠% المتميزة للسيارات اللوجستية
١٠٠% صحار لدرفلة الحديد

١. المنطقة الحرة بصحار

١,١ تطوير البنية الأساسية

١,١ مشاريع البنية الأساسية المكتملة

اسم المشروع	مشروع تطوير مبنى خدمات التفتيش الجمركي بمنطقة صحار الحرة
وصف المشروع	يهدف المشروع الى تطوير منطقة التفتيش الجمركي في المنطقة الحرة بصحار حيث يتضمن المشروع انشاء منطقة تفتيش جمركي و مبنى التفتيش وطرق
الموقف التنفيذي	تم الانتهاء من المبنى وتسليمه للجمارك للتشغيل التجريبي
نسبة الإنجاز	١٠٠%

١,٢ مشاريع البنية الأساسية الجاري تنفيذها بالمنطقة

اسم المشروع	مشروع تطوير منطقة صحار الحرة (المرحلة الثانية)
وصف المشروع	تعمل المنطقة الحرة بصحار على توسيع أنشطتها داخل منطقة الامتياز. وهناك بعض الإمكانيات الجيدة والمستأجرون الجدد الذين يرغبون في شغل المزيد من الأراضي داخل المنطقة وبما أن المرحلة الأولى على وشك أن يتم شغلها بالكامل، فإن التوسع هو الحل المثالي لتلبية الطلب.
نسبة الإنجاز	٧٥%
الموقف التنفيذي	تم الانتهاء من أعمال المسح الميداني للطرق و تنفيذ الأعمال الإنشائية لقناة الحماية

اسم المشروع	نسبة الإنجاز حتى نهاية شهر ديسمبر لعام ٢٠٢٥
شركة معادن صحران النبيلة (شركة منطقة حرة)	٨٨%
ملتن الدولية المحدودة	١٠%
نظام النخبة لإدارة النفايات الخطرة	١٥%
سبائك المصقوقة (شركة منطقة حرة) ش م م	٧%
سويت نايت فاين هوم (شركة منطقة حرة) ش م م	٥٥%
شركة تشونغكه شينزوم صحران لتقنيات المواد الجديدة ش ش (شركة منطقة حرة)	٣%
محمد سعود بهوان للتجارة	١٧%
لالان الشرق الأوسط	٩٩%
سانفيرا ميتاليكس (شركة منطقة حرة) ش م م	٧%
مدينة البيانات الخضراء (شركة منطقة حرة) ش ش و	٥٦%
البلاستيك المثالي (شركة منطقة حرة) ش م م	٥%
المتحدة لصناعات التعبئة والتغليف (شركة منطقة حرة) ش م م	٥٠%

٢,٤ المشاريع التي تم افتتاحها في عام ٢٠٢٥

ومن المشاريع الاستراتيجية التي تم تدشينها في المنطقة الحرة بصحران مصنع البولي سيليكون باستثمار يبلغ ٦١٥ مليون ر.ع. ، وهو مشروع استراتيجي يعزز توجه سلطنة عُمان نحو تصنيع تقنيات الطاقة المتجددة والمرتبطة بالخلايا الشمسية.

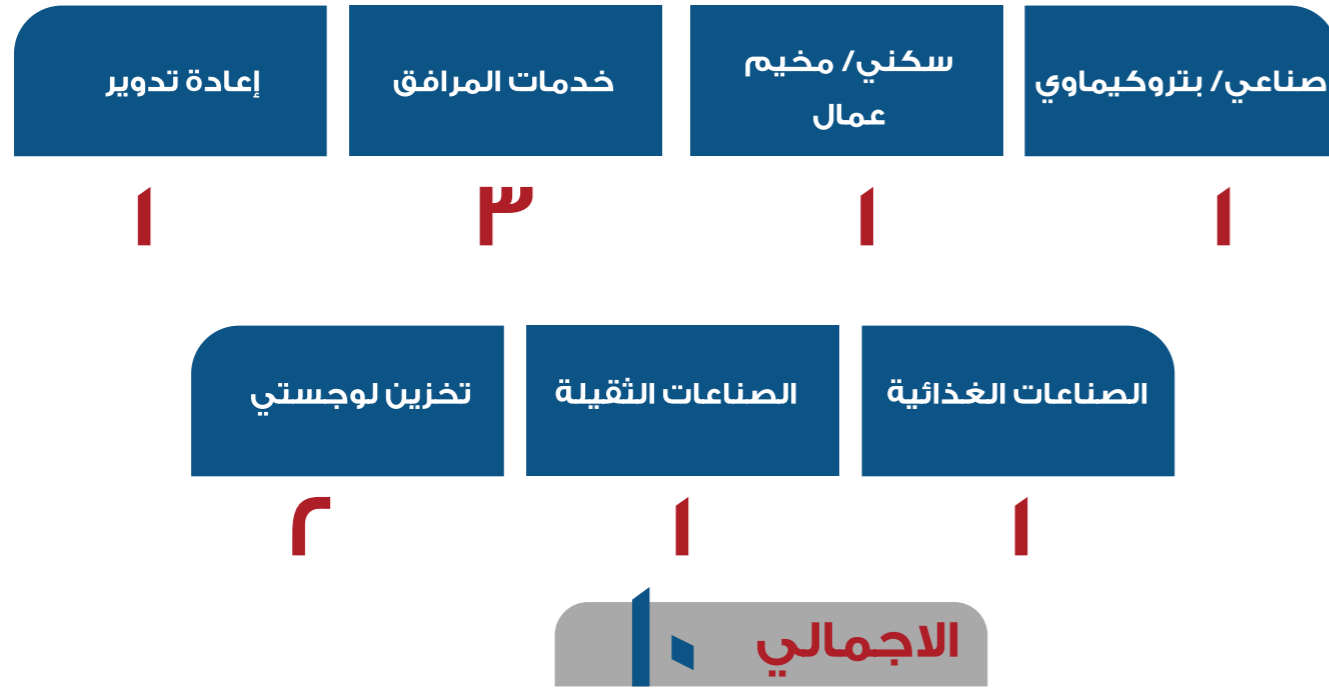
٢,٥ المشاريع التي تم افتتاحها في عام ٢٠٢٥

إنشاء مصنع لإنتاج الخلايا والألواح الشمسية في المنطقة الحرة بصحران بقيمة ٢١٧.٣ مليون ريال عماني

وقعت المنطقة الحرة بصحران إتفاقية تأجير أرض مع شركة جيه آيه للطاقة الشمسية لإنشاء مصنع متطور لإنتاج الخلايا والوحدات الشمسية، بإجمالي استثمارات تبلغ ٢١٧.٣ مليون ر.ع. ، وعلى مساحة ٣٢.٥ هكتار ضمن المرحلة الثانية من المنطقة الحرة. يمثل هذا المشروع نقلة نوعية في تعزيز قدرات سلطنة عُمان على إنتاج الطاقة المتجددة. ويستهدف المشروع إنتاج ٦ جيجاوات من الخلايا الشمسية و ٣ جيجاوات من الوحدات الشمسية سنوياً. ومن المتوقع أن تبدأ العمليات التشغيلية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، ليساهم بشكل فعال في دعم التحول نحو الطاقة المتجددة وترسيخ أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ لتحقيق التنمية المستدامة، ويعزز دور ميناء صحران والمنطقة الحرة كمركز استراتيجي للنمو الصناعي المستدام، ويعزز هذا المشروع من الدور المحوري لميناء صحران والمنطقة الحرة في دفع عجلة التنمية المستدامة ويعكس التزام المنطقة في تحقيق رؤية عُمان المستقبلية في تعزيز استقلالية الطاقة وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة.

اسم المشروع	نسبة الإنجاز حتى نهاية شهر ديسمبر لعام ٢٠٢٥
الطول المتكاملة لخدمات النبات والأرض	٩٨%
سانفيرا للتكنولوجيا	٩٥%
توسعة سانفيرا كربون - منطقة حرة	٩٩%
سبائك النجوم الحديدية	٨٣%
شركة الأصل الأخضر للصناعة	٩٠%
تيتانيوم صحران	٨٩%
شركة صناعة البنسلين العامة المتكاملة	٩٩%
شركة البولي سيليكون المتحدة للطاقة الشمسية	٩٩%
الماس للسبائك الحديدية	٢٠%
شركة ماك صحران للصناعات الكيماوية	٨٩%
دان للصناعات الغذائية	١٣%
شروق للطاقة الشمسية او ام	٨٠%
توسعة للشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة	٣٣%
سبائك الحديدية الخضراء	٥٢%
البلاستيك المثالي (شركة منطقة حرة) ش م م	١%
شركة نجمة شمس صحران (شركة منطقة حرة) ش م م	٤٥%
المتحدة لإنجاز المشاريع ش م م	٩٩%
توسعة للمتحدة لإنجاز المشاريع	٩٥%
نسيم للكيماويات	٩٤%
أس سي أم أي بروجيكتس	٣١%

٣,٣ إباحات البناء



٣,٤ تأشيرة المستثمرين وتراخيص العمل

العدد	نوع الترخيص
٣٠٥٦	تراخيص العمل
١٢٣	تأشيرات المستثمرين
٣١٧٩	الاجمالي

٣. المحطة الواحدة

٣,١ السجلات التجارية



كما تم إصدار (٨٧) ترخيصاً لمزاولة الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٢٥، في القطاع التجاري.

عدد التراخيص	القطاع
٨٧	تجاري

٣,٢ الخدمات العامة

العدد	نوع الترخيص / التصريح
٤	عقود الإيجار



١٧٧	عدد المشاريع في المنطقة
٨	عدد دراسات تقييم التأثيرات البيئية المستلمة
٥	عدد دراسات تقييم الأثر البيئي المعتمده
٤	عدد دراسات خطة الإدارة البيئية المستلمة
٤	عدد دراسات التدقيق البيئي المستلمة
١	عدد دراسات التدقيق البيئي المعتمدة
٧	التصاريح البيئية (الجديدة)
٣	الفئة ب
٥	التصاريح البيئية (التجديد)
٥	الفئة أ
٢	الفئة ب
١	الفئة ج
١	عدد التراخيص المزاولة سارية المفعول
٦	عدد ونوع التراخيص البيئية الصادرة والتي تم تجديدها
١	عدد ونوع التراخيص التي تم تجديدها
العدد	التحكم ومراقبة التلوث البيئي
٢	تقارير الرصد البيئية المستلمة

٣	عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الدائرة
١٢٧	عدد الزيارات الميدانية الروتينية التي تم إجراؤها
٤٩	عدد الزيارات الميدانية المفاجئة التي تم إجراؤها
٨	عدد جميع الزيارات الميدانية التي تم إجراؤها في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة وأحكام البيئة الاستثمارية
١٧٦	عدد تقارير الزيارات
١٢٠	عدد الشركات الملتزمة باللوائح والقوانين والأنظمة
٥	عدد الشركات غير الملتزمة
١	عدد الشكاوى المستلمة
١٣	عدد الحوادث في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة
٨	عدد التحقيقات في الحوادث
١	عدد المخالفات الصادرة
١٢	عدد الانذارات الصادرة
٦	عدد الأنشطة والبرامج والمبادرة لحماية البيئة

٤,٣ تنظيم قطاع الكهرباء

حاليًا توجد محطة شبكية بسعة إجمالية تبلغ ١٠٠٠ ميغاوات، حيث تستهلك المنطقة الحرة نحو ٤٠٠ ميغاوات، ويتم استخدام ٥٠٠ ميغاوات إضافية من تلك الشبكة عبر الميناء، ليصل إجمالي الاستخدام إلى ٩٠% من سعة المحطة.

تم الاتفاق مع مزود خدمة الكهرباء (OETC) على تنفيذ محطة فرعية جديدة بسعة اسمية تبلغ ١,٢٢٨ ميغاوات ضمن المرحلة الثانية من التوسع، والمتوقع إنجازها بحلول عام ٢٠٢٨، لتغطية الطلب الإضافي المقدر بنحو ٩٠٠ ميغاوات للمنطقة الحرة بصحار خلال السنوات الخمس القادمة.

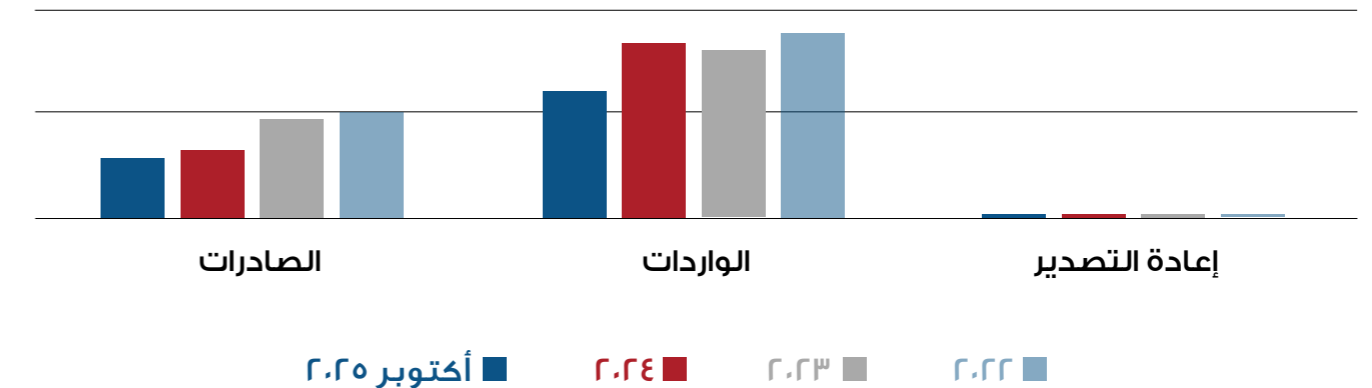
٥. التبادل التجاري عبر ميناء صحار

التبادل التجاري			
إعادة التصدير	الواردات	الصادرات	السنة
٨٤,٧٦٩,٩٤٧	٦,١٢٠,١٦١,٩٠٤	٢,٥٤٢,٧٩٩,٦٠٠	لغاية أكتوبر ٢٠٢٥
١١٨,٣٥٧,٥٨٧	٧,٧٣٣,٢٩٨,١٤٣	٢,٧٧٢,٤١٩,٦٦١	٢٠٢٤
١٠٤,٨٧٤,٤٨٥	٧,٥٦٢,٠٢٧,٤٢٦	٤,٣٥٥,٩٠٨,٥٢٨	٢٠٢٣
١١١,٨٤٢,٢٧٣	٨,٢٤٤,١٣٠,٢٣٠	٤,٩٨٠,٨٠٣,٥٢٥	٢٠٢٢

سجلت الصادرات في ميناء صحار انخفاضًا متدرجًا من ٤.٩٨ مليار ر.ع. في ٢٠٢٢ إلى ٤.٣٦ مليار ر.ع. في ٢٠٢٣، ثم ٢.٧٧ مليار ر.ع. في ٢٠٢٤، بينما شهدت الصادرات ارتفاع طفيف حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٥ لتصل إلى ٢.٥٤٢ مليار ر.ع. ، ما قد يشير إلى نمو في الصادرات بنهاية السنة.

تراجعت الواردات في ميناء صحار بشكل طفيف من ٨.٢٤ مليار ر.ع. في ٢٠٢٢ إلى ٧.٥٦ مليار ر.ع. في ٢٠٢٣، ثم إرتفعت لتصل إلى ٧.٧٣ مليار ريال عماني في ٢٠٢٤. كما تشير البيانات إلى انخفاض في الصادرات حتى أكتوبر ٢٠٢٥ فقد بلغت ٦.١٢ مليار ر.ع. ، ما يشير إلى استمرار انخفاض في قيمة الواردات مقارنة بالسنوات السابقة.

الحركة الجمركية في ميناء صحار



٢. المنطقة الحرة بصلالة

١. تطوير البنية الأساسية

١,١ مشاريع البنية الأساسية المكتملة

اسم المشروع	تطوير البنية الأساسية في المنطقة الحرة بصلالة (إنشاء طريق S02 يربط بطريق P01)
وصف المشروع	إنشاء طريق إسفلتي في ريسوت، حيث يبلغ طول الطريق ٦٥٠ متر. يتكون الطريق من مسار واحد في كل اتجاه وعرض الطريق لكل مسار ٣.٦٥ متر. يشمل الطريق أيضا على معبر للأودية من ٤ ضلایا (٣ متر ١.٥ متر)
نسبة الإنجاز	١٠٠%

١,٢ مشاريع البنية الأساسية الجاري تنفيذها بالمنطقة

اسم المشروع	تنفيذ منظومة طرق المنطقة الحرة بصلالة (إنشاء طريق لربط أدهان المرحلة الأولى بأدهان المرحلة الثانية والمحطة الجمركية الواحدة المقترحة)
وصف المشروع	إنشاء طريق إسفلتي لربط أدهان المرحلة الأولى بأدهان المرحلة الثانية. حيث يبلغ طول الطريق تقريبا ١.٨٣ كيلومتر ويتكون الطريق من مسارين في كل اتجاه ويبلغ عرض الطريق لكل مسار ٣.٦٥ متر
نسبة الإنجاز	٣٦%
الموقف التنفيذي	تم طرح المناقصة كمنافسة عامة واستلام وفتح وتحليل العروض الفنية. ويجري حاليا الحصول على الموافقات اللازمة لفتح العروض المالية واستكمال دراسة الجدوى.

٢. بيئة الأعمال والاستثمار

٢,١ استثمارات القطاع الخاص

وفقاً لبيانات الاستثمار الصادرة عن شركة المنطقة الحرة بصلالة بلغ حجم الاستثمار المضاف الملتزم به من قبل القطاع الخاص بالمنطقة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥ (٣٩٥ مليون ع.د.) بواقع عدد (١٦) اتفاقيات منها (٨) موقعة في القطاع الصناعي لبلغ الاستثمار التراكمي (٥,٥٢) مليار ع.د.

٢,٢ الموقف التنفيذي لمشاريع القطاع الخاص الجاري تنفيذها

اسم المشروع	نسبة الإنجاز لغاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥
استيراد وتصدير المواد الغذائية (شركة مافكو للتجارة)	٥٠%
العسل الطبيعي والزيتون الطبيعية (شركة هيمنت للصناعة والتجارة)	١٥%
استيراد وتصدير ومخازن تجارية عامة (شركة اليوسفي للتجارة العامة)	تم إلغاء العقد
تغليف وإعادة التعبئة للمواد الغذائية (شركة واحة للصناعات الغذائية)	٦٠%
إنشاء محطة لتحلية المياه (شركة المحيطات الصحية)	٩٣%
خدمات للتدريب ومعاهد التدريب المهني والإداري (شركة أكاديمية المعرفة)	١٠%
تأجير وتشغيل العقارات المملوكة أو المؤجرة ذاتياً (شركة مدينة صلالة العالمية للمعارض)	٩٥%
إنشاء وتأجير المنشآت لغايات التجارة والأعمال اللوجستية والخدمات الصناعي (مجمع صلالة اللوجستي)	١٠٠%
تعليب التونة بأحجام عبوات مختلفة (سماء الدقم الدولية)	٦٦%
تصنيع الدقيق المخروط والعجين للمخابز (شركة الربيع للصناعات الغذائية)	٦٠%
استيراد مخلفات زيوت التشحيم إعادة تدوير الشحوم وزيوت التشحيم وتصنيع المذيبات، (شركة شركاء الحرية للتجارة)	بدا الإنتاج ١٠٠%
صناعة أكواب وأطباق الفلين وحاويات رقائق الألمنيوم (شركة العروق الصناعية)	٧٠%
النشاط اللوجستي للاستيراد/ التصدير (شركة مستقبل الخيرات للخدمات اللوجستية)	٨٠%
صنع الخلايا لتوليد الطاقة الشمسية (الشركة الأمريكية المتقدمة للطاقة النظيفة)	بدا الإنتاج ١٠٠%
التحول من خلال توفير التكاليف مع أصحاب المصلحة	٤٠%

٢,٣ المشاريع الاستثمارية المكتملة

- صنع عبوات بلاستيكية للأغذية مصنع عبوتي للبلاستيك (المنطقة الحرة بصلاله) ش م م
- صناعة الأعلاف والأسمدة الطعام المثالي للحيوانات الأليفة) ش م م
- تشييد المباني والإنشاءات العامة للمباني السكنية وغير السكنية(شركة الخدمات الفنية الخاصة)
- تغليف الزيوت النباتية الشركة الخليجية للزيوت النباتية (المنطقة الحرة بصلالة) ش م م
- تصنيع الأسمدة النيتروجينية(ركيزة) ش م م
- تخزين آلات ومعدات محطة تحلية المياه(ظفار للطاقة و المياه و الكيماويات)
- إعادة تدوير مادة PET يختص بإنتاج رقائق R-PET عالية الجودة ومغسولة حرارياً وبجودة غذائية(شركة إعادة تدوير الجيل القادم)
- تخزين البضائع(المشاريع اللامعة العالمية) ش ش و
- اللوجستيات(أسياد لسلاسل الأمداد والحلول صلالة ٣
- اللوجستيات(أسياد لسلاسل الأمداد والحلول صلالة ٤
- اللوجستيات(أسياد لسلاسل الأمداد والحلول صلالة ٥

اسم المشروع	نسبة الإنجاز لغاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥
مجمع صناعات غذائية يشمل تصنيع منتجات الألبان (حليب محفف، مركز حليب أطفال، أجبان)، مع أنشطة تصدير واستيراد غذائي	١٠%
صناعة علب التغليف، وصناعات المناديل الورقية، وتصنيع الأغذية	١٠%
تشييد المباني والإنشاءات العامة للمباني السكنية وغير السكنية(شركة بهوان الهندسية)	٨٣%
تمكين خدمات الويب لإدارة علاقات العملاء لدعم التحول الرقمي وتسريع المعالجة وتسهيل الوصول إلى البيانات	٨٠%

٣,٣ إباحات البناء

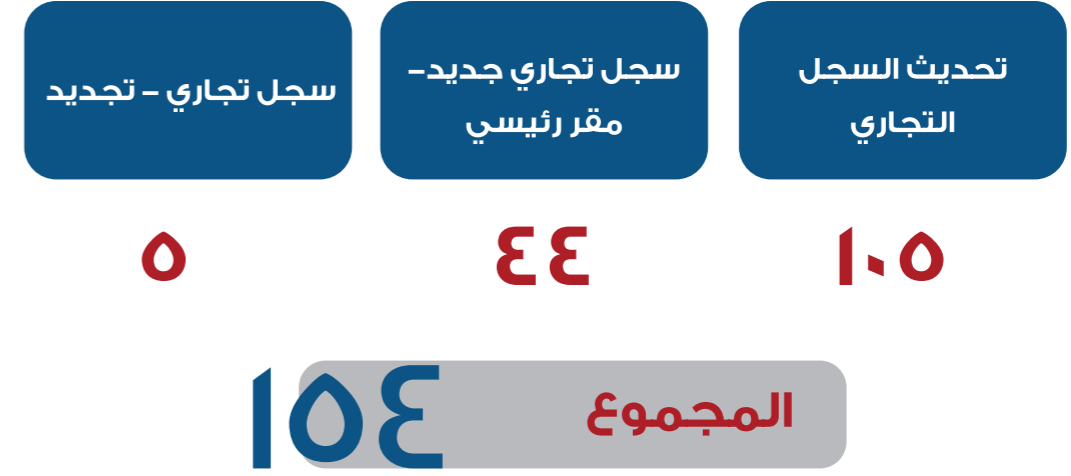


٣,٤ تأشيرات المستثمرين وتراخيص العمل



٣. المحطة الواحدة

٣,١ السجلات التجارية



وبلغت رخص مزاولة الأنشطة في المنطقة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٧٠) رخصة، كما تم إصدار (١٦) طلب استثمار لعام ٢٠٢٥، تنوعت حسب القطاعات التالية:

عدد التراخيص	القطاع
٨	صناعي
٦	مخازن/لوجستي
٢	تجاري

٣,٢ الخدمات العامة

العدد	نوع الترخيص /التصريح
١٦	عقود الإيجار
٤	إلغاء عقود الإيجار

٤,٣ تنظيم قطاع الكهرباء

تستهلك المنطقة الحرة بصلالة الكهرباء من المحطة الشبكية ذات الجهد ١٢٣ KV ومن المحطة الفرعية ٢x٣٣ KV الواقعة داخل حدود المنطقة ، حيث وصل الاستهلاك الحالي ١٠٠ MW .

المحطة	النوع	السعة الكهربائية	الحالة	الملاحظات
محطة فرعية 2x33 KV	محطة فرعية	MW 20	تحت الاشاء	تشغيل وتفعيل المحطة الفرعية بسعة 20 MW في الربع الأول في منطقة ريسوت.



٤. الشؤون البيئية والخدمات

٤,١ التفتيش

مؤشر التفتيش	عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الدائرة
٣	عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الدائرة
٥٥	عدد الزيارات الميدانية الروتينية التي تم إجراؤها
٢٩	عدد الزيارات الميدانية المفاجئة التي تم إجراؤها
١	عدد جميع الزيارات الميدانية التي تم إجراؤها في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة وأحكام البيئة الاستثمارية
٦	عدد الزيارات الميدانية المشتركة مع القطاع الحكومي
٦	عدد تقارير الزيارات
٢٤	عدد الشركات الملتزمة باللوائح والقوانين والأنظمة
٤	عدد الشركات غير الملتزمة
٤	عدد الأنشطة والبرامج والمبادرات لحماية البيئة

٤,٢ الدراسات والتصاريح البيئية ومراقبة التلوث

٢٦	عدد المشاريع في المنطقة
١	عدد التصاريح البيئية (الجديدة)
١٢	الفئة ب
٤	عدد التصاريح البيئية (التجديد)
٤	الفئة أ
٤	الفئة ب

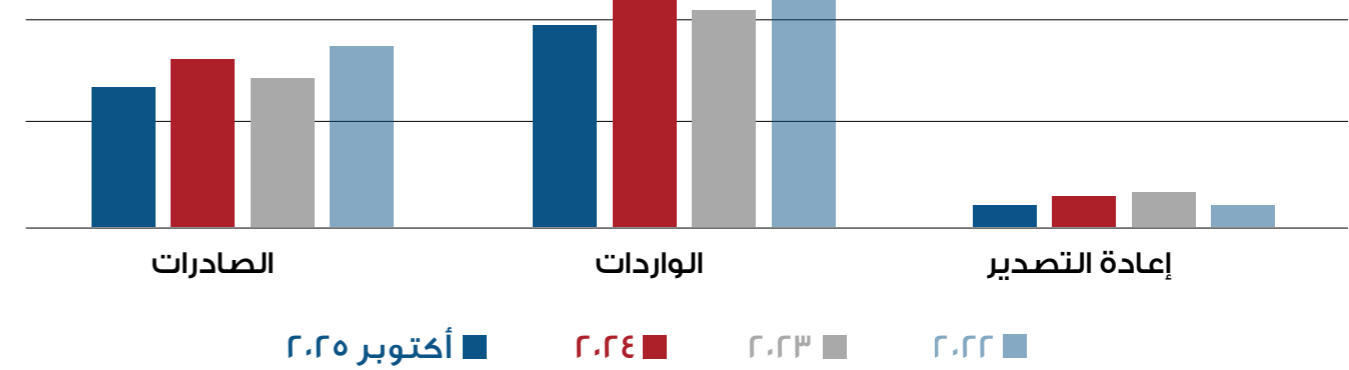
ه. التبادل التجاري عبر ميناء صلالة

التبادل التجاري			
إعادة التصدير	الواردات	الصادرات	السنة
١٢٧,٤٨٩,٠٩٥	١,٠٦٢,٢٦٥,١٩٨	٧٣٠,٣٩٠,٠٣٤	أكتوبر ٢٠٢٥
١٧٢,٣١٧,٧٨١	١,٢٤٥,٤١٧,٢٨٦	٨٩٠,٥٣١,٩٠٤	٢٠٢٤
١٨٦,٧٠٠,٢٢٠	١,١٣٩,٧٥٤,٣٧٦	٧٨٦,٩٣٣,٨٢٤	٢٠٢٣
١٢٨,٤٨٦,٧٢٥	١,١٨٤,٢٦٦,٦٥٣	٩٤٧,٨٧٢,٩٣١	٢٠٢٢

شهدت الصادرات في ميناء صلالة تذبذبًا خلال هذه الفترة، حيث بلغت ٩٤٧.٨ مليون ر.س. في ٢٠٢٢، ثم انخفضت إلى ٧٨٦.٩ مليون ر.س. في ٢٠٢٣، قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى ٨٩٠.٥ مليون ر.س. في ٢٠٢٤. كما تشير البيانات إلى وجود ارتفاع حتى نهاية أكتوبر من ٢٠٢٥ وصلت إلى ٧٣٠ مليون ر.س. ، ما يشير إلى استقرار نسبي مع ارتفاع طفيف.

ارتفعت الواردات تدريجيًا في ميناء صلالة من ١.١٨ مليار ر.س. في ٢٠٢٢ إلى ١.٢٤ مليار ر.س. في ٢٠٢٤، بينما بلغت الواردات ١.٠٦٢ مليار ر.س. حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٥.

الحركة الجمركية في ميناء صلالة



٣. المنطقة الحرة بالمزينة

١. تطوير البنية الأساسية

١,١ مشاريع البنية الأساسية المكتملة

اسم المشروع	مشروع المنظومة الأمنية (السياج الأمني وكاميرات المراقبة)
وصف المشروع	سياج أمني حول المنطقة الحرة بالمزينة بطول ١١ كيلو متر وعدد ٢٠ كاميرا مراقبة
الموقف التنفيذي	تم الانتهاء من اعمال السياج الأمني وتم استلام مشروع الكاميرات بتاريخ ١٢-مايو ٢٠٢٥ ولكن يتبقى بعض الملاحظات عليها سيقوم المقاول بتعديلها.
الإنجاز لنهاية ديسمبر ٢٠٢٥	١٠٠%
اسم المشروع	مشروع تأثيث المكاتب الخاصة بإدارة المنطقة الحرة بالمزينة بالمبنى الجديد
وصف المشروع	تم الانتهاء من المشروع بتاريخ ٨-يناير ٢٠٢٥ بعد الامر بتغيير بتمديد المدة الزمنية لثلاثة أشهر
الموقف التنفيذي	تأثيث مكاتب الموظفين بالمبنى الجديد على مساحة ١٠٥٠ متر مربع بالإضافة الى تشطيبات بعض المرافق العامة بالمبنى
الإنجاز لنهاية ديسمبر ٢٠٢٥	١٠٠%

١,٢ مشاريع البنية الأساسية الجاري تنفيذها

اسم المشروع	مشروع محطة التحلية
وصف المشروع	انشاء وإدارة وتشغيل محطة التحلية
الموقف التنفيذي	استكمال فحص اعمال الشبكة الداخلية بالمنطقة
الإنجاز لنهاية ديسمبر ٢٠٢٥	٩٥%



٢. بيئة الأعمال والاستثمار

٢,١ استثمارات القطاع الخاص

يشير حجم الاستثمار الملتزم به المضاف من قبل القطاع الخاص في المنطقة الحرة بالمزبونة إلى تسجيل (٤٥٠ الف ريال عماني) حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥م بواقع عدد (١٥) اتفاقية منها (٣) موقعة في القطاع الصناعي، ليبلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به (١٤١ مليون ر.ع.).

القطاع	حجم الاستثمار ر.ع.	عدد الاتفاقيات الموقعة
تجاري	٤٢,٠٠٠	١٢
صناعي	٣,٠٠٠	٣

هذا وتعاملت المنطقة الحرة بالمزبونة مع (١٥) طلب استثمار لعام ٢٠٢٥م توزعت كالتالي:

القطاع	العدد
تجاري	١٣
صناعي	٢

٢,٢ الموقف التنفيذي لمشاريع القطاع الخاص

اسم المشروع	نسبة الإنجاز لغاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥م
(مخزن تجاري مع سور خارجي وغرفة حراسة) صناعي	%١٠٠
معرض لبيع وشراء سيارات (عبارة عن مكتب وسور خارج مع رصف الأرضية)	%١٠٠
مخزن تجاري عام	%١٠٠
انشاء محطة تحلية المياه بسعة ٧٥٠ متر مكعب يوميا	%١٠٠

٣. المحطة الواحدة

٣,١ السجلات التجارية

١٧	تحديث السجل التجاري
١٥	سجل تجاري جديد - مقر رئيسي صناعي
٩	تجديد سجل تجاري - مقر رئيسي
١	سجل تجاري - فرع جديد

كما تم إصدار (٣٨) ترخيصاً لمزاولة الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٢٥م، تنوعت حسب القطاعات التالية:

القطاع	عدد التراخيص
صناعي	٨
خدمي/لوجستي	٣٠

٣,٢ الخدمات العامة

نوع الترخيص / التصريح	العدد
عقود الإيجار	١٥

٣,٣ إباحات البناء

تم إصدار عدد (٣) إباحات لعام ٢٠٢٥م، في النشاط التالي:

النوع	عدد التراخيص
تخزين/لوجستي	١
خدمات مرافق	٢

٣,٤ تأشيرة المستثمرين وتراخيص العمل

النوع	العدد
تأشيرات المستثمرين	٥٤
تراخيص العمل	٢٥
الإجمالي	٧٩

٤,٢ الدراسات والتصاريح البيئية ومراقبة التلوث

١١٤	عدد المشاريع في المنطقة
١٠	عدد دراسات تقييم التأثيرات البيئية المستلمة
٧	عدد دراسات تقييم الأثر البيئي المعتمده
١٤	عدد دراسات خطة الإدارة البيئية المستلمة
١	عدد دراسات التدقيق البيئي المستلمة
٠	عدد دراسات التدقيق البيئي المعتمدة
٧	عدد التصاريح البيئية (الجديدة)
١	الفئة ب
٩	عدد التصاريح البيئية (التجديد)
٩	الفئة أ
١٤	الفئة ب
٦	الفئة ج
٣٤	عدد التراخيص المزاولة سارية المفعول
٥	عدد ونوع التراخيص البيئية الصادرة والتي تم تجديدها
٣٤	عدد ونوع التراخيص التي تم تجديدها
العدد	التحكم ومراقبة التلوث البيئي
٣٨	تقارير الرصد البيئي المستلمة



٤. الشؤون البيئية

٤,١ التفتيش

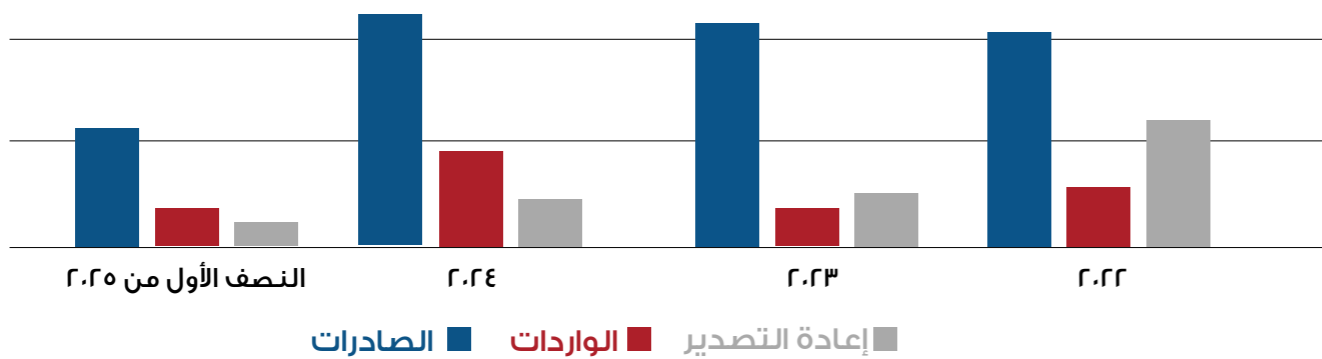
٣	عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الدائرة
٢٤٤	عدد الزيارات الميدانية الروتينية التي تم إجراؤها
١٢٨	عدد الزيارات الميدانية المفاجئة التي تم إجراؤها
٢	عدد جميع الزيارات الميدانية التي تم إجراؤها في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة وأحكام البيئة الاستثمارية
١٤	عدد الزيارات الميدانية المشتركة مع القطاع الحكومي
٢٠١	عدد تقارير الزيارات
٣	عدد الشكاوى المستلمة
٢٣٢	عدد الحوادث في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة
١٠	عدد التحقيقات في الحوادث
٩	عدد الأنشطة والبرامج والمبادرات لحماية البيئة

٥. التبادل التجاري عبر ميناء المزيونة البري

التبادل التجاري			
السنة	الصادرات	الواردات	إعادة التصدير
أكتوبر ٢٠٢٥	٧٦,٤٦٦,٧٠٧	٢٧,٦٢٤,٥٥١	١٩,٠٨٦,٨٩٩
٢٠٢٤	٩٠,٩١٨,٦٢٢	٤١,٨٨٠,١٠١	١٨,٤٩٨,٢٩٣
٢٠٢٣	٨٨,٢٠٥,٦٢٣	١٧,٤٧٢,٥٦٥	٢٣,٤٠٢,٣٨٩
٢٠٢٢	٨٢,٩٨٧,٢٣٩	٢٢,٥٠١,٣٣٢	٤٨,٨٤٢,٩٩٤

شهدت الصادرات في منفذ المزيونة ارتفاعاً تدريجياً من ٨٢.٩ مليون € في ٢٠٢٢ إلى ٩٠.٩ مليون € في ٢٠٢٤، كما تشير البيانات ارتفاع طفيف في الصادرات لتصل إلى (٧٦.٤) مليون € حتى أكتوبر ٢٠٢٥. سجلت الواردات في منفذ المزيونة (البري) تذبذباً بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، بانخفاض في ٢٠٢٣ من ٢٢ إلى ١٧ مليون € ثم ارتفاع كبير في ٢٠٢٤ بلغ ٤١ مليون € ، وكما سجلت الواردات حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٥ قيمة وقدرها (٢٧.٦) مليون € .

الحركة الجمركية في منفذ المزيونة (البري)



المحطة	النوع	السعة الكهربائية	الاستهلاك	الحالة	الملاحظات
محطة فرعية 2x6 MVA	محطة فرعية	MW 5	MW 1.4	يعمل	المحطة واقعة خارج حدود المنطقة والاستهلاك المتبقي يغذي المدينة
المحطة الشبكية ذات السعة 33KV/132	محطة شبكية	MW 125	-	تحت الاشاء	سوف يتم تزويد المنطقة من المحطة الشبكية بعد الانتهاء





خامساً

المـدـن الصـنـاعـيـة

١. تطوير البنية الأساسية

١.١ مشاريع البنية الأساسية المكتملة

الخدمات الإستشارية لإعادة تأهيل البنية الأساسية القائمة والخدمات المساندة للمراحل (١-٦) في مدينة صحر الصناعية وإنشاء بنية أساسية ومرافق للتوسعات الإضافية. تصميم وإنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمدينة صور الصناعية. خدمات استشارية لتطوير مخطط المدينة السكنية في مدينة سمائل الصناعية. إنشاء مشروع مجمع مدائن الريادي في مدينة نزوى الصناعية. الخدمات الإستشارية للتصميم التفصيلي والإشراف على إنشاء مجمع مدائن الريادي بمدينة محاس الصناعية.



١.٢ مشاريع البنية الأساسية الجاري تنفيذها بالمنطقة

اسم المشروع	نسبة الإنجاز لغاية شهر ديسمبر لعام ٢٠٢٥م
إنشاء المرحلة الأولى من مدينة المضيبي الصناعية	٤%
الخدمات الاستشارية للتصميم التفصيلي لإعادة تأهيل مرافق البنية الأساسية القائمة والمخطط الرئيسي التفصيلي لمدينة الوادي الكبير الصناعية	٨٥%
الخدمات الاستشارية لتطوير المخطط العام لمدينة صور الصناعية	٨٥%
الخدمات الإستشارية للإشراف على إنشاء محطة ضخ المياه مع خط ربط مياه من امتداد عوقد على توسعات مدينة ريسوت الصناعية	٥%
الخدمات الإستشارية لتطوير مرافق البنية الأساسية لمربع صناعة وصيانة السفن بمدينة صور الصناعية	٨٥%
الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على إنشاء مدينة السوق الصناعية	٢%
الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على إنشاء مدينة مدحاء الصناعية	٢%
خدمات استشارية لتطوير مخطط المدينة السكنية في مدينة نزوى الصناعية	١٠%
مشروع الخدمات الإستشارية للتصميم والإشراف على مجمع مدائن الريادي بمدينة الرسيل الصناعية	٢%

٢. بيئة الأعمال والاستثمار

٢.١ استثمارات القطاع الخاص

وفقاً لبيانات الاستثمار الصادرة عن (مدائن)، بلغ حجم الاستثمار الملتزم به من قبل القطاع الخاص بالمنطقة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥م (٢٥١ مليون ع.د)، حيث تم توقيع عدد (٢٣٩) اتفاقية منها (١٤٨) اتفاقية في القطاع الصناعي، حيث بلغ حجم الاستثمار التراكمي حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ (٧,٨١٢) مليار ع.د . هذا وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) تعاملت مع (٤١١) طلب استثمار لغاية شهر ديسمبر لعام ٢٠٢٥م.

القطاع	حجم الاستثمار ع.د	عدد الاتفاقيات الموقعة
تجاري	٢١,٦٠,٠٠٠	٤٣
صناعي	٢١٨,٢٢٠,١٥٠	١٤٨
لوجستي	١,٣١٠,٠٠٠	١٧
القطاعات الأخرى	١٠,٦٠,٠٠٠	٣١
الإجمالي	٢٥١,٢٩١,١٥٠	٢٣٩

٢.٢ الموقف التنفيذي لمشاريع القطاع الخاص تنفيذها

اسم المشروع	الموقف التنفيذي	نسبة الإنجاز حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥م
تنفيذ مشروع مبنى المواقف المتعددة بواحة المعرفة مسقط	تم اسناد المشروع وتم البدء بأعمال الحفر	٥%
مشروع تنفيذ مزرعة الطاقة الشمسية بمدينة صحر الصناعية بقدره ٩٧ ميغاوات	تم اسناد المشروع وتم البدء بأعمال تسوية الأرض. وتم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة و الانتفاع للأرض.	٥%
تطوير وتشغيل مبنى سنترال ٧ بواحة المعرفة مسقط	تم البدء بأعمال صب الخرسانة للدور الرابع	٣٠%
تطوير وتشغيل المنطقة السكنية UP Town بمدينة الرسيل الصناعية	ما زال قيد التنفيذ	-
مشروع تنفيذ مزرعة الطاقة الشمسية بواحة المعرفة مسقط بقدره ١.٨ ميغاوات	تم اسناد المشروع وتم اصدار تصاريح العمل للبدء.	٥%



٢.٣ المشاريع التي تم افتتاحها لعام ٢٠٢٥م

شهدت مدينة صور الصناعية افتتاح مجمع الغيث للصناعات الكيماوية ليكون رافداً لصناعات المحلية، عبر إنتاج مواد كيميائية متخصصة تساهم في تأمين سلاسل الإمداد لعدد من القطاعات الحيوية في مجالات النفط والغاز وصناعات متنوعة.

كما تم ضمن برنامج «لدائن» للصناعات البلاستيكية في مدينة ضحار الصناعية افتتاح ٩ مصانع باستثمارات تُقدَّر بنحو ٤٠ مليون **ع.د.**، تُعنى بإنتاج حلول ومواد بلاستيكية متنوعة تخدم قطاعات متعددة، بما في ذلك التغليف والصناعات التحويلية والطبية.

٣. المحطة الواحدة

٣.١ السجلات التجارية

بلغ عدد السجلات التجارية القائمة للمنطقة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥م (١٧١٧) سجلاً تجارياً، كما تم إصدار (١٦٤٣) ترخيصاً لمزاولة الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٢٥م، تنوعت حسب القطاعات التالية:

١٨٤

أخرى

٢٤٤

خدمي/لوجستي

٣٠٢

تجاري

٩١٣

صناعي

٣.٢ الخدمات العامة

النوع	العدد
عقود الإيجار	٣٠٠
إلغاء عقود الإيجار	١٨٠

٣.٣ إباحات البناء

بلغ عدد إباحات البناء الصادرة خلال ٢٠٢٥م (٢٠٦) إباحة بناء.

٤. الشؤون البيئية

٤.١ التفتيش

٤٢١	عدد الزيارات الميدانية الروتينية التي تم إجراؤها
١٧٥	عدد الزيارات الميدانية المفاجئة التي تم إجراؤها
٨	عدد جميع الزيارات الميدانية التي تم إجراؤها في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة وأحكام البيئة الاستثمارية
٨	عدد الزيارات الميدانية المشتركة مع القطاع الحكومي
٢٣٣	عدد تقارير الزيارات
٣٦٨	عدد الشركات الملتزمة باللوائح والقوانين والأنظمة
٢٥	عدد الشركات غير الملتزمة
١٦	عدد الشكاوى المستلمة
٥	عدد الحوادث في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة
٣	عدد التحقيقات للحوادث
٧	عدد المخالفات الصادرة
٢١	عدد الانذارات الصادرة

٩٦٦	عدد المشاريع في المنطقة
٩	الفئة أ
١١	الفئة ب
٣٣	عدد التصاريح البيئية (التجديد)
٣٣	الفئة أ
١١	الفئة ب
٥	الفئة ج
١٥	عدد التراخيص المزاولة سارية المفعول
١٥	عدد ونوع التراخيص التي تم تجديدها
العدد	التحكم ومراقبة التلوث البيئي
٣	تقارير الرصد البيئي المستلمة
٣	عدد تقارير الرصد التي تم مراجعتها

سادساً

مدينة خزائن الاقتصادية



١,٢ مشاريع البنية الأساسية الجاري تنفيذها في المنطقة

اسم المشروع	أعمال البنية الأساسية المرحلة الأولى في مدينة خزائن الاقتصادية.
وصف المشروع	أعمال البنية الأساسية للمرحلة الرابعة في مدينة خزائن الاقتصادية والتي تشمل الطرق المعبدة، الانارة، شبكات تصريف مياه الأمطار، وشبكات مياه الشرب.
الموقف التنفيذي	قيد التنفيذ.
نسبة الإنجاز لنهاية ديسمبر ٢٠٢٥	تم البدء في اعمال الانشاءات بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥.

٢. بيئة الأعمال والاستثمار

وفقاً لبيانات الاستثمار الصادرة عن مدينة خزائن الاقتصادية، بلغ حجم الاستثمار المضاف الملتزم به من قبل القطاع الخاص بالمنطقة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥ (٣٢٣.٩) مليون AED وبعدها إتفاقيات وقدرها (٣٤) منها (٣١) إتفاقية في القطاع الصناعي، ليلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به حتى نهاية ديسمبر (٨٣٤.٧) مليون AED

القطاع	حجم الاستثمار AED	عدد الاتفاقيات الموقعة
الصناعي	٣١٥,٤٨٧,٦٩٠,٠٠٠	٣١
تجاري	٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢
لوجستي	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مدينة خزائن الاقتصادية تعاملت مع (٦٨) طلباً استثمار خلال عام ٢٠٢٥.



١. تطوير البنية الأساسية

١,١ مشاريع البنية الأساسية المكتملة بالمنطقة

اسم المشروع	إنشاء البنية الأساسية في مدينة خزائن الاقتصادية / المرحلة IBC
الوصف	انشاء شبكة الطرق الداخلية بطول ٩ كم متضمنة رصف الطرق، شبكة المياه، انارة الطرق، شبكة تصريف مياه الأمطار ، العبارات الصندوقية و اللوائح المرورية.



وبلغ عدد التصاريح البيئية لعام ٢٠٢٥ (٥) تصاريح بيئية

٣. الشؤون البيئية

١٨٨	عدد الزيارات الميدانية الروتينية التي تم إجراؤها
٧٦	عدد الزيارات الميدانية المفاجئة التي تم إجراؤها
١	عدد جميع الزيارات الميدانية التي تم إجراؤها في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة وأحكام البيئة الاستثمارية
٢	عدد الزيارات الميدانية المشتركة مع القطاع الحكومي
١٩٥	عدد تقارير الزيارات
٢٢٦	عدد الشركات الملتزمة اللوائح والقوانين والأنظمة
٦	عدد الشركات غير الملتزمة
٣٣	عدد الحوادث في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة
٢٥	عدد التحقيقات في الحوادث
١٠	عدد المخالفات الصادرة
٦	عدد الانذارات الصادرة

اسم المشروع

المخبز الصناعي لشركة مطاحن صلاحة

وصف المشروع

يقع مشروع المخبز الصناعي لشركة مطاحن صلاحة في مدينة خزائن الاقتصادية بولاية بركاء، ويعد من المشاريع الفريدة من نوعها في سلطنة عمان. المشروع عبارة عن مخبز صناعي ويعد واحد من أهم المشاريع في مجال الصناعات الغذائية. حيث يقوم المصنع بإنتاج المخبوزات شبه الجاهزة. كما يساهم المشروع في تعزيز الأمن الغذائي في سلطنة عمان من خلال إنتاج محلي عالي الجودة يُضيف قيمة للمنتجات العمانية. كما يتمتع المصنع بقدرة على التخزين والتوزيع تغطي احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق المجاورة، ويسهل وصول المنتجات الغذائية لكل فئات المجتمع.

الموقف التنفيذي

في شهر مايو ٢٠٢٥ تم الانتهاء من الأعمال الانشائية للمشروع بنسبة ١٠٠%، وتم البدء في التشغيل التجريبي، وعلى الرغم من اكتمال أعمال البناء فإن عملية التسليم لا تزال جارية، ومن المتوقع الانتهاء منها بشكل كامل بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يتم الافتتاح الرسمي للمشروع في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥ وتشغيله بشكل كلي.

الخدمات العامة

وبلغ عدد السجلات التجارية الجديدة لعام ٢٠٢٥ للمدينة (٥٣) سجلاً تجارياً -مقر رئيسي كما تم إصدار (٤٤) ترخيصاً لمزاولة الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٢٥ وإصدار عدد (٢٣) إياحة بناء خلال عام ٢٠٢٥، توزعت كالتالي:

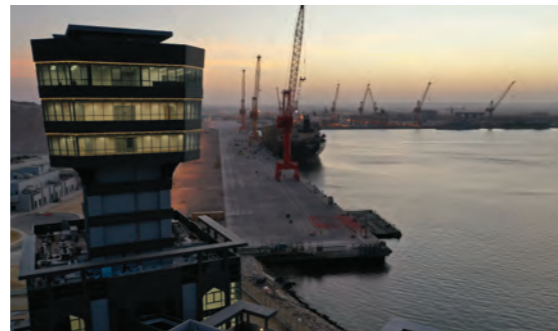


Master Plan Special Economic Zone at Duqm

المخطط الرئيسي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



Duqm Refinery - مصفاة الدقم



Duqm Port Dry dock - ميناء الدقم والحوض الجاف



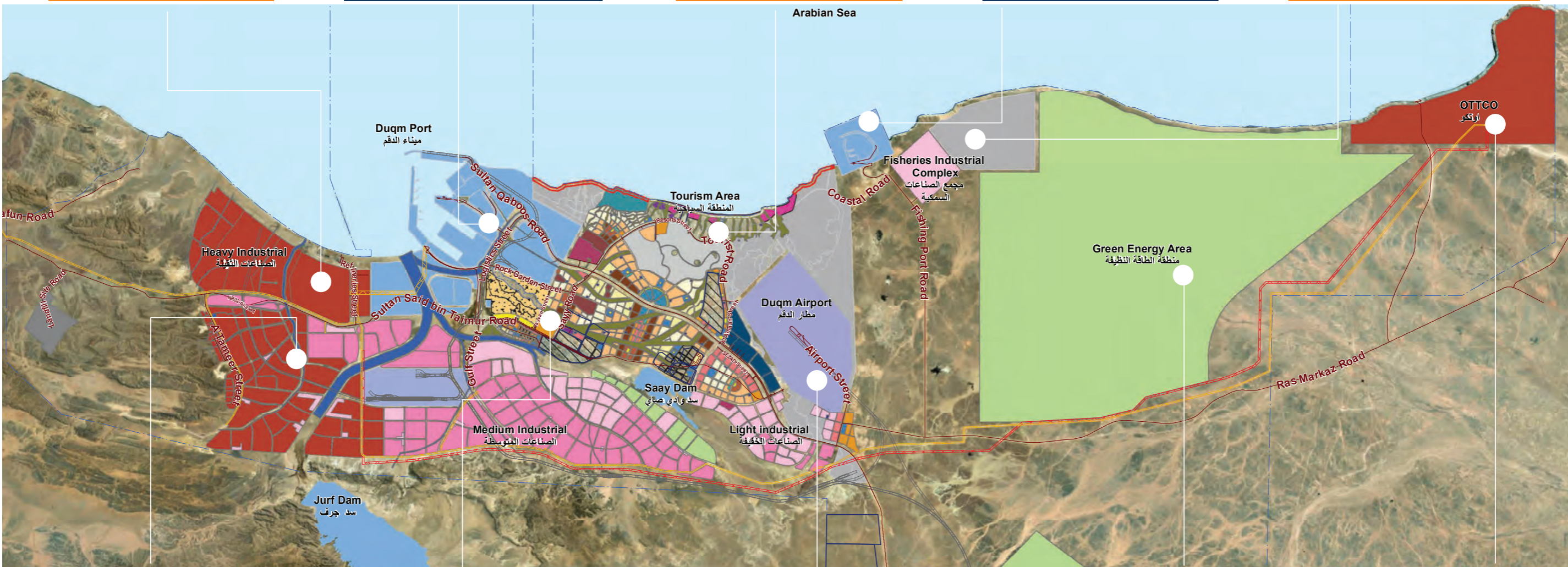
Tourism Area - المنطقة السياحية



Fishary Port - ميناء الصيد البحري (متعدد الأغراض)



AI Aera - منطقة الذكاء الاصطناعي



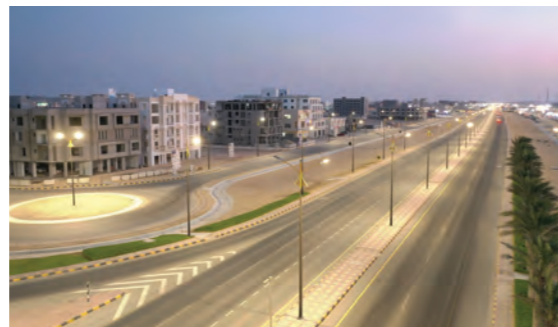
Industiryal Aera - المنطقة الصناعية

City Aera - مركز المدينة

Duqm Air Port - مطار الدقم

Green Energy Aera - منطقة الطاقة النظيفة

Ras Markaz - رأس مركز



المخطط الرئيسي لمنطقة صحار الحرة ومدينة صحار الصناعية (مدائن) Master Plan Sohar Free Zone and Sohar Industrial City (Madayn)



صحار لدرفلة الحديد
Sohar Steel Rolling



النسر للسيراميك
Eagle Cement FZC



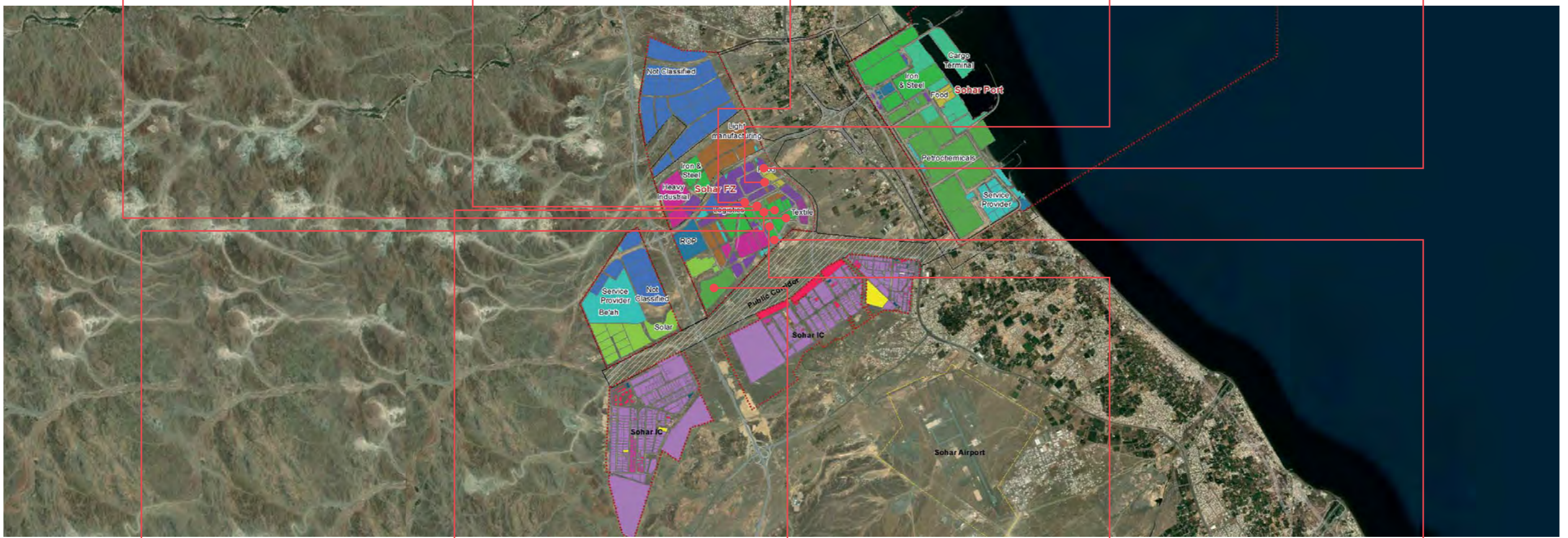
ماك صحار للصناعات الكيماوية
MAK Sohar Chemicals Industries



المتميزة للسيارات اللوجستية
Premium Motors Logistics



شركة صناعة البنسلين العامة المتكاملة
Penicillin plot development



سباتك النجوم الحديدية
Star Ferro Alloy

سباتك الحديدية الخضراء
Green Ferro Alloy

البولي سيليكون المتحدة للطاقة الشمسية
United Solar Polysilicon

المتحدة لإنجاز المشاريع
United Projects Achievements

تيتانيوم صحار
Sohar Titanium



المخطط الرئيسي لمنطقة صلالة الحرة ومدينة ريسوت الصناعية (مدائن) Master Plan Salalah Free Zone and Raysut Industrial City (Madayn)



مدينة ريسوت الصناعية
Raysut Industrial City



الشركة العمانية لإنتاج الحليب
Oman Milk Products (Dairy)



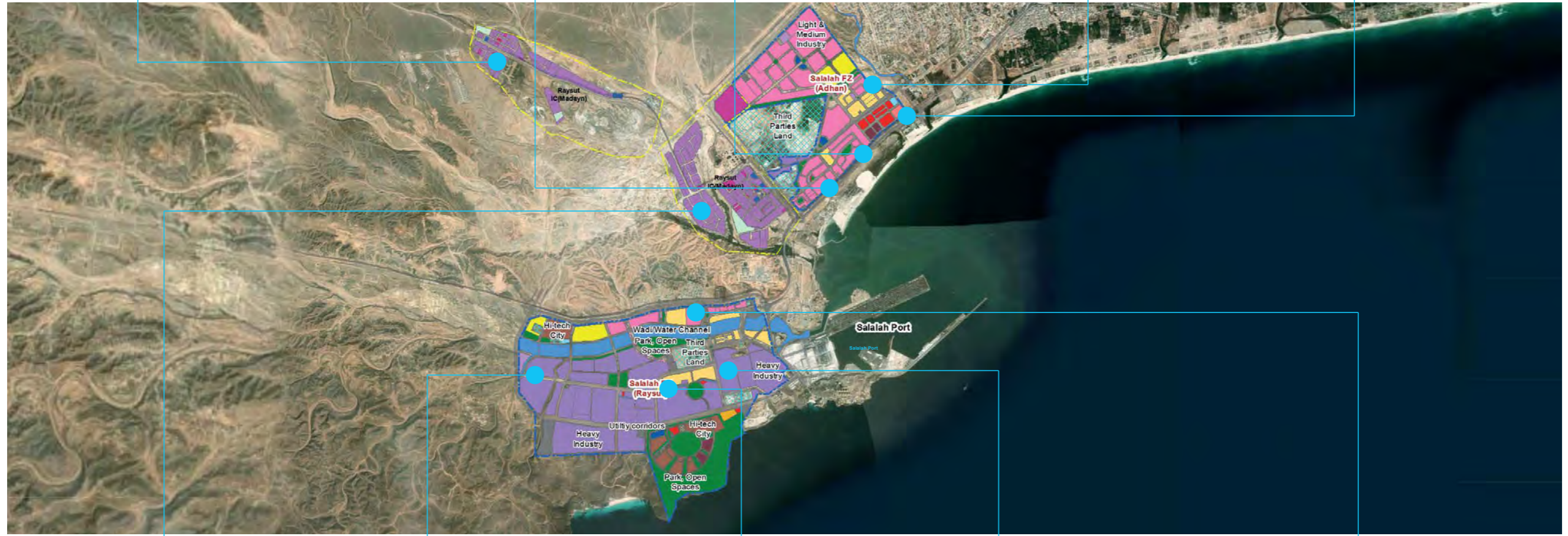
مصنع فيليكس للصناعات الدوائية
FELEX (Pharma) - ADHAN



مصنع الجود للأغذية
Residential City



مبنى منطقة صلالة الحرة
SFZ - HQ



مصنع صلالة للمعكرونة
Salalah Al Makaroni

الغاز البترولي المسال
Salalah LPG

شركة المخازن اللوجستية
Logistics (Warehouse)

شركة صلالة للميثانول
Salalah Methanol

مصنع أوكتال
Dunes - Raysut

